پاسكال بونيفاس

إرادة العجز

هل هي نهاية التطلعات الدولية والاستراتيجية ؟



ترجمة : حليم طوسون

باسكال بونيفاس

إرادة العجز

إرادة العجز

« هل هى نهاية التطلعات الدولية الاستراتيجة ؟ »

باسكال بونيفاس

ترجمة: حليم طوسون

الطبعة الأولى
١٩٩٧

الناشر:

دار العالم الثالث

٣٢ شارع صبري أبو علم / باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس: ٣٩٢٢٨٨٠

هذه ترجمة لكتاب :

La volonté d'impuissance

تأليف:

Pascal Boniface

الناشر:

© Seuil
1996

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع
«المركز الفرنسي للثقافة
والتعاون العلمي بالقاهرة



اضافة تتعلق ببداية ما جاء فى صفحة ٥٦ تحت عنوان:

«الخطر موجود فى الأذهان أكثر مما هو فى الواقع»

فى لقاء مع مؤلف هذا الكتاب أبديت له بصفتى مترجمه إلى اللغة العربية ملاحظة خاصة بعدم تعرضه لمسألة امتلاك إسرائيل مئتى سلاح نووى واستثناؤها فى الوقت نفسه من الالتزام بالتوقيع على معاهدة نزع السلاح النووى والخضوع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم أنه أوضح فى هذا المؤلف أن «اسرائيل التى كثيرا ما تصور على أنها النظام الديمقراطى الوحيد فى الشرق الاوسط شنت حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٨٢.» (صفحة ٣٥). وقد أوضح لى أنه لم يتناول تلك القضية لأنه سبق له أن عرضها بإسهاب فى كتاب سابق له عنوانه «تحيا القنبلة» (P. Boniface, Vive la bombe, Edition °1 Paris, pp. 22 - 25) حيث أورد ما يلى:

«ولنتناول حالة البلدان التى يمكننا أن نعتبر أنها باتت نووية فعلا. هناك فى المقام الأول اسرائيل. وهذا البلد لا يمكن أن يشكل تهديدا لفرنسا أو أوروبا. وإذا كان قد تزود ببرنامج نووى فذلك لأنه إلى حد كبير دولة – قلعة، محاطة ببلدان عربية تعتبر أعداء لها حاليين أو كامنين. وقد جرت مناقشات فى هذا البلد بخصوص انتمائه إلى النادى النووى. وكان يبدو للمدافعين عن هذا الاختيار أن اسرائيل لا يمكن أن تكون واثقة تماما من أنها ستتمتع دائما بالتفوق فى مجال التكنولوچيا والتسلح التقليدى فى مواجهة البلدان العربية. فلو توصلت هذه البلدان إلى اللحاق بإسرائيل وتخطيها بفضل ما لديها من موارد، فى مجال المعدات التقليدية، فإن امتلاك القدرة على الردع يتيح لها التمتع بضمان مؤكد، فى مواجهة احتمال تخلى الامريكيين عنها. وفى هذه الحالة يكون هذا الاحتمال ضئيلا (لأن واشنطن لا يمكن أن تترك اسرائيل تنطلق على رسلها) وأقل كلفة على صعيد الأمن (فإسرائيل ليست معدومة الموارد).

وكان فى رأى المعارضين لتلك النظرة أن سير اسرائيل فى هذا الطريق سيسلكه بالضرورة بلد عربى إن عاجلا أو آجلا. وفى حالة حدوث مواجهة نووية فإن البلدان العربية لن تخاطر إلا بجزء منها، بينما ستعرض إسرائيل وجودها نفسه للخطر. ولذا زودت الدولة اليهودية نفسها بالسلاح النووى مع التصميم على عدم الاعتراف بذلك رسميا حتى لا تقدم «مبرراً» لبلد عربى للإقدام على نفس الخطوة (كان المواطن الاسرائيلى مردوخاى ڤانونو، العامل بالبرنامج النووى قد أماط اللثام عن قدرة إسرائيل النووية العسكرية. وقد تم اختطافه فى

المياه الدولية، وصدر ضده حكم بالسجن، وهو لا يزال فيه وممنوع تماما من أى اتصال به). وفى عام ١٩٨١ أغارت اسرائيل على المفاعل العراقى تموز الذى كان سيتيح للعراق امكانية التوصل إلى السلاح الأسمي. ومن جهة أخرى فقد تصدت الدولة العبرية باستمرار، وباستخدام القوة إذا احتاج الأمر لذلك للبرامج النووية العربية ولكن ليس بالضرورة بالطريقة السافرة التى لجأت اليها بشن غارة.

غير أن إسرائيل لا تصور للعالم الغربى على أنها بلد لا يحتكم إلى العقل، على عكس بعض البلدان العربية أو الاسلامية. بل إنها على العكس، البلد المتمرد على معاهدة حظر الانتشار النووى الذى يحظى أكثر من غيره بالتفهم لموقفه والتسامح معه. ولم يحدث أبدا أن دارت حروب كلامية بخصوص قدراتها النووية على غرار تلك التى دارت بخصوص بلدان معتبرة «نووية» ولو من باب الافتراض. ومما لا شك فيه أن اسرائيل تعتبر فى نظر أغلبية المعلقين الشماليين جزءا من العائلة لأن نظامها ديمقراطى.

ومع ذلك لم يحرم هذا البلد نفسه أبدا من اللجوء إلى الحروب الوقائية عندما يعتبر أن مصالحه مهددة. ومفهومه لأمنه مفرط، خاصة وأن مبدأ وجوده كان موضع أخذ ورد. ويقال إن اسرائيل وضعت قواتها النووية فى حالة استنفار فى عام ١٩٧٣ عندما تعرضت لهجمات القوات المصرية والسورية فى البداية.

ومن الواضح فضلا عن ذلك أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى يشكل حافزا أو مبررا أو عذرا للعديد من البلدان، ومن بينها تلك التى ينظر إليها على أنها خطر على الاستقرار العالمي (ليبيا، إيران، العراق، بل وسوريا والجزائر أيضا) لعزمها على التزود هى أيضا بنفس السلاح: فهى ليست أول من أمتلك القوة النووية ولا يعدو ذلك من جانبها سوى إعادة للتوازن المفتقد. وتلك هى حجج هذه الدول.

وعليه فإن البرنامج النووى الإسرائيلى من أخطر تلك البرامج. فليس هناك موازن له حاليا من خلال تواجد ترسانة أخرى فى المنطقة مما قد يؤدى إلى استخدامه دون رد انتقامى خاصة فى الوقت الذى فقدت فيه البلدان العربية الأشد عداء لإسرائيل حليفها السوفيتى وضامنها المحتمل. وبوسعنا أن نقول إنه يولّد الانتشار لأنه يجعل عدول الدول العربية عن القوة النووية غير مقبول طالما لم يتم حل المشكلة الفلسطينية.

وإذا كانت هناك ضغوط يتعين أن تمارس إزاء البرنامج النووى لدولة ما، فيجب أن يكون ذلك من نصيب إسرائيل. بيد أنه البرنامج الأكثر تمتعا بالقبول والأقل تعرضا للمناقشة. وهكذا اقترح الرئيس بوش فى ٢٩ مايو ١٩٩١ خطة لنزع السلاح فى الشرق الأوسط يقضى بوقف البرامج النووية الجارية فى المنطقة، مما يترك لإسرائيل كل التفوق القائم.

باسكال بونيفاس

إراده الـعـجـز

هل هى نهاية التطلعات الدولية و الاستراتيجة ؟

ترجمة: حليم طوسون

دار العالم الثالث

/٣/

إهداء

إلى طلبة وفريق التدريس

المسئول عن الدراسات الاستراتيجية

(معهد العلاقات الدولية الاستراتيجية، جامعة باشمال باريس)

تمهيد

ها هو العالم وقد تخلص فى تيقنات الحرب الباردة والقطبية الثنائية، وبات يواجه العديد من المفارقات التى تجعل فهمه أصعب. ولو أردنا استخدام كلمة واحدة لوصف المجال الاستراتيجي الراهن لوردت فورا إلى الذهن عبارة «التناقضات» إذ ما أكثرها فى الواقع: التهديد يتلاشى ولكن مع تعدد النزاعات؛ ونزع السلاح النووى والكيميائي مصحوب بانتشار الاتجار بالذّرة ووسائل نقل الباليستية؛ وانتصار القوة الأمريكية يقابلة تعدد الأقطاب على نطاق الكرة الأرضية؛ والعولمة لاتحد من تأصل الخصائص؛ وأزمة الدولة – الأمة يرافقها تصاعد النزعات القومية؛ والتجمعات الإقليمية لاتنفى تفشى التفتتات القومية؛ وتزايد عدد الدول يقابله تجاوز دور الدولة كمركز مؤثر فى العلاقات الدولية؛ والانفتاح الشامل والفورى على العالم بفضل وسائل الإعلام لايحول دون الانعزال؛ والثراء الدولى تتبعة أنانية مقدسة؛ والرغبة المتزايدة فى فهم العالم لا تستبعد اللجوء إلى التبسيط المتعسف.

ومن المفهوم بالطبع أن تثير هذه التناقضات الظاهرة حيرة المواطن الذى يواجه هو نفسه تناقضه الذاتى: فالفظائع التى يمكنه أن يراها يوميا على شاشة جهاز التّليفزيون فى منزله تهز مشاعره، وهو يود أن يعبئ جهوده لوضع حد لها، ولكنه يشعر مع ذلك أنه أعجز من أن يقدم على ذلك. ولذا سرعان ما تفتر العواطف الجياشة نتيجة الإحساس بالسأم.

ومع أن الجماهير أصبحت أكثر اهتماما بما يجرى بعيدا عن أفقها المباشر، وأوفر شعورا بأنه يمسها ولو من بعيد، إلا أنها غدت أقل فأقل قدرة على فهم التطورات الجارية– كان الصدع الواضح والجلى بين الشرق والغرب يهيئ للمواطن جدولا للقراءة يسهل استخدامه لفهم أغلب النزاعات من افغانستان حتى أمريكا الوسطى، بينما حل محل هذا الجدول عدد لا يحصى من الملابسات والتداخلات المتشابكة والظروف المعقدة.

□□□

الفصل الأول
مستقبل الحرب

فى العاشر من نوفمبر ١٩٨٩ ، اليوم الأول لتخلص أوروبا فى سور برلين كان رد فعل ميشيل روكار، رئيس وزراء فرنسا آنذاك فى منتصف ذلك اليوم أمام كاميرات التليفزيون التى أعلنت النبأ: «هذا شئ عظيم حقا، إنه يعنى أن الحرب غدت مستحيلة الان» وهو رد فعل أقرب إلى الحلم وأبعد ما يكون عن الواقعية الجديرة بموقف حكومة.

كانت هناك بالطبع سوابق لهذا النوع من التصريحات المفرطة فى تفاؤلها. ففى عام ١٩١٤، كتب هربرت چورج ويلز، وهو إخصائى فى المستقبليات تعوزه الكفاءة، كتب يقول: «مع مولد القرن العشرين، ليس هناك ما هو أشد وضوحا من السرعة التى باتت الحرب معها أمرا مستحيلا» . ولاحظ البريطانى بريلز فورد، من جانبه فى يوليو ١٩١٤ أن «عهد الفتح انتهى فى أوروبا اللهم إلا فى البلقان، وربما أيضا فى تخوم الامبراطورية النمساوية والامبراطورية الروسية. ومن المؤكد، أيا كانت الأوضاع السياسية ، أن حدود دولنا القومية أصبحت مستقرة أخيرا. وأنا مؤمن تماما بأنه لن تكون هناك حروب بين الدول الكبرى» .[1] وفى نفس تلك الحقبة، شرع نورمان انچيل فى كتابه الوهم الأكبر الذى أكد الفكرة القائلة بأن الحرب أضحت غير معقولة من وجهة النظر الاقتصادية، وأن حرية التجارة جعلت كل تطلع إلى التوسع فى كسب الأراضى غير مجد[2] .

واندلعت الحرب العالمية الأولى، فكانت بمثابة تكذيب قاطع لكل تلك الأوهام. وفيما بعد قضت الأحداث أيضا على آمال من تراءى لهم أن مجزرة ١٩١٤- ١٩١٨ ستكون آخر الحروب. ففى عام ١٩٢٨ صرح هنرى فورد بأن «الناس أصبحوا يتحلون بما يكفى من الذكاء بحيث لايمكن أبدا أن تتكرر حرب من جديد» . وما جرى بعد ذلك معروف بالطبع.

ولم تتلاشى الحرب اليوم من على ظهر البسيطة، بل أصبحت على العكس جزءا

لايتجزأ من واقعنا اليومى المتلقز.

فما أن انتهى الاحتفال بسقوط سور برلين حتى نشبت أزمة الخليج ثم حربها على أثر احتلال العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠. وعبأ العالم الغربى قواه دفاعا عن الشرعية الدولية (لايمكن التغاضى عن قيام دولة بضم دولة أخرى إليها بالوسائل العسكرية) وعن مصالح استراتيجية (لايمكن ترك ٢٠٪ من الاحتياطى الدولى من البترول للعراق، مع احتمال الضغط على العربية السعودية التى تمتلك هى أيضا ٢٠٪ أخرى). وعلاوة على ذلك كان الامريكيون عازمون على تحطيم الآله العسكرية العراقية، باعتبارها الدولة الأشد تهديدا بالنسبة لأسرائيل.

ومع حلول شهر سبتمبر راحت وسائل الإعلام تعرض على نطاق واسع الاستعدادات الجارية لشن الحرب. وبمجرد نشوب المعارك انفلت زمام الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بشكل لم يشهده العالم من قبل.

وهيأ الانتصار السهل الذى أحرزه التحالف المضاد للعراق الفرصة لقدر جديد من التفاؤل. وأخيرا، فإن هذا الجيش الذى قيل عنه إنه يحتل المرتبة الرابعة بين جيوش العالم، وأثار المخاوف الشديدة فى صفوفنا، قد لحقت به هزيمة منكرة (علما بأن مجلس الشيوخ الأمريكى قرر خوض الحرب بموافقة ٥٢ صوتا واعتراض ٤٨ صوتا، وأنه رغم موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على القرار بأغلبية كبيرة إلا أن العديد من المواطنين راحوا يختزنون كميات كبيرة من الأغذية تحسبا لما قد يحدث ..).

لم يعد هناك عدو فى شرق أوروبا حتي وإن ظل الحديث يدور حول «تهديد مترسب»[٣]، ولاخصم يعتد به فى الجنوب، ولا تهديد عسكرى يبدو أنه قد ينوء بثقلة على أمن العالم الغربى. وراح شبح الحرب يبتعد. وغدا بوسع الشعوب الأوروبية أن تعتقد، لأول مرة فى تاريخها، بأنها ستستهل، بلا استسلام لتفاؤل مسرف، حبقة قوامها السلام والحرية، بينما ظلت تخشي من قبل، طوال جيلين، أن ينال الاتحاد السوفييتى من جيل أو جيلين آخر. وفى عام ١٩٩١ ساد الشعور بالارتياح فى أوروبا فيما يتعلق بقضايا الأمن الخارجى.

ماتت الحرب ولتحيا الأزمات!

وفى ظل تلك الأوضاع اشتعلت نيران الحرب فى يوغسلافيا السابقة، مما أثار من جديد

إحساسا بالتوجس، بل وبالقلق الشديد.

لقد نشبت الحرب العالمية الأولى على أثر اغتيال الأرشيدوق فرانسوا - چوزيف فى سراييڤو فى عام ١٩١٤. فهل بتنا نتجه، من سراييڤو إلى سراييڤو، نحو حرب عالمية ثالثة؟.[٤] وها هى الحرب تحتل من جديد مركز الصدارة فى الأنباء. لقد تردى هذا البلد القريب منا للغاية، حيث قضى فيه العديد والعديد من الأوروبيين عطلات مشمسة، فى حرب أهلية بشعة للغاية ولايمكن قبولها خاصة وأنها تدور على مسافة ساعات معدودة من أغلب العواصم الأوروبية.

وسرعان ما استبعد حسن الإدراك احتمالات امتداد النزاع ليشمل النطاق الأوروبى. وأيا كانت مساندة الألمان للكروات، ومهما بدا الفرنسيون والبريطانيون وكأنهم أقرب إلى الصرب، إلا أن الجميع رأوا أن النزاع يجب أن يظل مقتصرا جغرافيا على البلقان. وقد تبين للكل أن المواجهات يمكن أن تتطور داخل إطارها الجغرافى الأصلى وأنها لن تتعدى تلك الحدود.

وتلك أحدى الخصائص الأساسية المميزة لحروب التسعينيات. فهناك فى الواقع حواجز تحول دون امتداد نزاع إلى نزاع آخر أو بين مناطق نزاع ومناطق سلام. لقد تحولت الحروب من الآن فصاعدا إلى حروب قومية أساسا لا حروب دولية، كما أن مواقعها محددة أيضا. فقد لايروق كاراديتش أو صدام حسين أو كيم ايل سونج للبلدان الغربية، إلا أنهم يثيرون قلقها بقدر معتدل، كما أنهم لايستطيعون بالأخص أن يتوعدوها، كما أعلن تشى چيڤارا فى مايو ١٩٦٧، بأن «يخلق ڤيتنامين أو ثلاثة أو أكثر»[٥] أي نشر النزاعات المحلية لشن هجوم شامل على الامبريالية الأمريكية. كان بوسع الحروب المحلية آنذاك أن تتوحد دوليا، من مزارع الأرز فى الهند الصينية حتى سلسلة الجبال الأمريكية اللاتينية. وهناك الآن نفس القدر من الشرارات فى مختلف أنحاء العالم، ولكن ليس هناك من يتقدم لينفخ فيها لكى يمتد لهيب النار إلى السهول. ورغم أن البعض يود أن يطبق قراءة واحدة على كل الأحداث، من أزمات وحروب فى العالم، إلا أنه من الملاحظ على العكس أن العالم ليس أكثر ميلا إلى التوحد استراتيجيا، بل مشتتا[٦].

وهكذا غدت الحرب متواجدة فى وسائل الإعلام وغائبة عن الانشغالات المباشرة، وذلك رغم أنها اشتعلت فى بلد كان يعتبر نموذجا للتعايش بين قوميات متعددة. وقد حدث ذلك بالأخص فى القارة الأوروبية حيث لم يكن للحرب وجود، مما جعل الخوف منها كامنا فى النفوس.

ومن هنا جاءت الفكرة القائلة بأن المخاطر حلت محل التهديدات. فقد كانت أوروبا مقسمة بشكل ظالم، وما كان جزؤها الأوسط والشرقي يعرف حق تقرير المصير. كان الإحساس بالتهديد السوفييتي، بما يتوفر لديه من آلاف الأسلحة النووية وعشرات الآلاف من المصفحات والترسانة التي لامثيل العنصر الأساس والموحد لكل المشاكل الاستراتيجية. وكان هذا الوضع يحمل في طياته، في المقابل، ميزة الوضوح وإمكانات التوقع. ولكن الانطباع بأننا نعيش في أوروبا ذات أحوال غير متوقعة نشأ على أثر سقوط حائط برلين وانفجار النظام الشيوعي من داخله. ومن هنا فإن شياطين المشاعر القومية التي ظلت مجمدة، دون أن يتم القضاء عليها، أصبحت قادرة على التسبب في انفجارات مميتة في أي لحظة وأي مكان. وهكذا لم يعد العدو متمثلا في الاتحاد السوفييتي، ولكن في المجهول ومالايمكن توقعه.

وعليه فقد لخص سكرتير عام حلف الاطلنطي الوضع على النحو التالي في العاشر من سبتمبر ١٩٩٣، إذ قال: «منذ انهيار الشيوعية السوفييتية، أصبحنا نواجه وضعا مفارقا: هناك انحسار للتهديد، ولكن أيضا انحسار للسلام»[٧].

وقد لايتجاوز ذلك الحقيقة بالنسبة للعالم الغربي، ولكنه خاطئ فيما عداه. ففي يوغسلافيا والصومال أو طاچيكستان لم يحل التهديد محل المخاطر الكامنة، بل كشرت الحرب عن انيابها، وهو ليس نفس الشئ.

ومن الممكن التمييز بين أنواع ثلاثة من النزاعات بعد زوال الحرب الباردة: النزاعات التي انهتها الحرب الباردة وهي من النوع الذي تواجد في أمريكا الوسطى (نظرا لأن المنافسة بين الشرق والغرب التي كانت المحركة لها قد زالت)؛ والنزاعات التي أوجدها زوال الحرب الباردة كما هو الحال بالنسبة ليوغسلافيا السابقة (لأن قيامها كان مستحيلا في ظل التنافس السوفييتي - الأمريكي الذي كان يحول دون إعادة النظر في توزيع الأراضي في أوروبا)؛ والنزاعات التي حولتها الحرب الباردة، كما جرى في افغانستان[٨] (فبالرغم من انسحاب القوات السوفييتية بل وزوال الاتحاد السوفييتي نفسه، ظلت الحرب قائمة بشكل آخر. فلم يعد الأمر يتعلق بحرب مقاومة ضد الامبريالية السوفييتية، بل بحرب أهلية بمعنى الكلمة بين مختلف القبائل والقوميات في افغانستان).

والواقع أن الاعتقاد بأن الحرب عادت من جديد يجانب الحقيقة. فما كان يتعين عليها أن تعود لأنها لم تختف أبدا وراء الأفق. ولو اقتصرنا على الثمانينيات وحدها لوجدنا أن النزاعات في افغانستان، وجنوب القارة الإفريقية وأمريكا الوسطى، وبين العراق وايران قد أراقت الدماء على نطاق واسع في العالم. وعندما سيعد كشف الحساب في نهاية هذا القرن، لن

يكون من المؤكد أن عقد التسعينيات سيكون أشد فتكا من العقد الذى سبقه.

فعلى مدى الأسابيع المنقضية بين عامى ١٩٤٥و ١٩٩٠، ومجموعها ٢٣٤٠، أسبوعا، لم يتمتع العالم على أقصى تقدير إلا بثلاثة أسابيع بلا قتال. وعليه فإن نعت هذه السنوات بأنها سنوات ما بعد الحرب يعد ضربا من الخلط بين الهزل والمأساة. فالنزاعات المئة والستون التى شهدها العالم على مدى تلك الحقبة، أسفرت عن سقوط ما بين ٣٥ و٤٠ مليون قتيل(٩). ويقل هذا العدد على أى حال عن عدد ضحايا أعمال العنف السياسية. فوفقا لتقدير زبينيو برزنسكى فى كتابه المرموق «*خارج نطاق السيطرة* (*Out of control*) فإن «الحروب قضت خلال القرن العشرين على حياة ٨٧ مليون شخص، من بينهم ١٧ مليونا ينسب هلاكهم إلى هتلر وحده. وتسبب قمع ستالين الداخلى فى سقوط ٢٥ مليون ضحية. وفى الصين تقدر التكلفة البشرية لبناء الشيوعية فى هذا البلد بـ ٢٩ مليونا. وباختصار فإن جهود بناء الشيوعية فى العالم خلال القرن العشرين قضت على ٦٠ مليون شخص، مما جعل من هذه النظرية الفشل الأبهظ تكلفة فى تاريخ البشرية. وإذا أضفنا إلى ذلك مجزرة الأرمن على أيدى تركيا، والقتلى من الهندوس والمسلمين عند تقسيم الهند، وغير ذلك من المذابح لبلغ عدد القتلى لأسباب ايديولوچية، لابسبب الحروب، خلال هذا القرن ٨٠ مليونا. وهكذا يكون المجموع مالايقل عن ١٦٧ مليونا من الأرواح، يمكن رفعها إلى ١٧٥ مليونا دون أى مغالاة، والتى تم القضاء عليها عمدا لدوافع سياسية. وذلك هو ثمن افتقاد العقلانية لدى البشرية خلال هذا القرن»(١٠).

ويتمثل التغير الذى حدث فى إحساس العالم الغربى إزاء تلك النزاعات. وكان هناك تخوف لفترة من أن تكون هناك عواقب للنزاعات التى أطلقت عليها صفة «المحيطية» قد تترتب على أمننا بعد أن زالت المواجهة بين الشرق والغرب. فالفظائع لم تتبدل ولكن ما تغير هو الخوف من أن تمتد القلاقل الناشئة فى الضواحى المحرومة لتصيب الأحياء الراقية.

وهناك عدة عوامل تحد من إمكانية اللجوء للحرب. فانتهاء الحرب الباردة يستبعد احتمالات وقوع مواجهة كبرى فى أوروبا. فلا مجال لأن تشن أى من جيوش حلف الأطلنطى أو حلف وارسو، المجهزة بشكل مفرط بأسلحة نووية وتقليدية، هجوما من جانب بعضها ضد البعض الآخر.

ويتمثل الأثر الآخر المبارك لانتهاء الحرب الباردة فى الإجماع الايديولوچى الذى أوجدته. فكل الأمم تشارك فى نفس القيم مما يجعل المواجهة فى غير محلها. والهيمنة الثقافية الأمريكية لا تلقى المعارضة المناسبة. فعلى سبيل المثال كان مصنع شِنفِل بجنوب الصين يصنع

تسجيلات ڤيديو لفيلم *الملك الأسد*، قبل أن يتم تسويقة فى الولايات المتحدة، ولم يتوقف هذا الإنتاج إلا عندما استخدم جيش التحرير الأحمر الصينى سلطاته لإغلاق المصنع. فمنذ عشرين سنة مضت كان تدخل السلطات الصينية فى مثل هذه الحالة تبرره إرادة منع جرثومة الايديولوجية الأمريكية من الانتشار فى المجتمع. أما الآن فقد بات هذا التدخل مدفوعا بالحرص على الحفاظ على حسن العلاقات التجارية مع واشنطن. وما كان أحد يتجاسر ويتخيل فى عهد الرئيس الراحل ماوتسى تونغ سيناريو تدخل الجيش الأحمر من أجل مصالح استوديوهات والت ديزنى.

وعلاوة على ذلك، أدى انتهاء عمليات الاستعمار إلى نضوب العديد من مصادر النزاعات. ولم تعد هناك حاجة *إلى* لجوء «المناضلين من أجل الحرية» إلى السلاح للتخلص من نيران الاستعمار.

وأخيرا فإن التأكيد التدريجى على القوانين الدولية يحد أكثر فأكثر من مجال اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل الخلافات بين الدول. كانت الحرب هى الصيغة المألوفة فى العلاقات بين الدول خلال القرن التاسع عشر. وكان اللجوء إليها مسألة مشروعة بل وقانونية عندما ينشب خلاف خطير بين دولتين أو عدة دول، وما كانت تنازع فى ذلك أى هيئة دولية. وبعد الحرب العالمية الأولى بذلت عصبة الأمم محاولاتها لتشجيع التحكيم كوسيلة للتوصل إلى تسويات. وقد نص حلف بريان - كليوج فى عام ١٩٢٩ ، وميثاق الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ على حظر الحرب قانونا. وأقل مايمكن أن يقال فى هذا الصدد أن هذا المنع لم يحترم بحذافيره. وعلى أى حال فإن قوانين المرور، لايبطلها تجاوز السرعات المقررة.

ومع أن الحرب لاتزال متواجدة ، إلا أنها لم تعد تعتبر شيئا عاديا. ولا تلجأ إليها أهم الدول الحريصة على أن تحظى بالاحترام إلا خلسة أو تسرف فى ابتداع المبررات. ويجد المعتدى عسكريا نفسه فورا فى موقف المدافع عن نفسه على الصعيد الدبلوماسى.

ومع أن سبل التوصل إلى السلام أو الحفاظ عليه قد تفسر بطرق مختلفة، إلا أن أي طرف، سواء فى الديمقراطيات الثرية أو غيرها، لايطالب رسميا باللجوء إلى الحرب من أجل نشر أفكاره(١١) . وقد غدا من المستحيل اليوم أن نجد أحدا يجاهر بأنه نصير للحرب.

ومن جهة أخرى فإن أهمية امتلاك الأراضى أصبحت مفهوما يميل إلى الانحسار(١٢). فحيازة الأراضى لاتعنى بالضرورة السيطرة عليها، كما جرب السوڤييت ذلك فى افغانستان، ولم يستخلص الروس الدرس من ذلك فى تشيشينيا. فمن الممكن الاستيلاء على أراض،

دون أن يعنى ذلك استماله شعب. لقد ذاقت أقوى جيوش العالم مرارة تلك التجربة سواء الجيش الأمريكى فى ڤييتنام أو الجيش الأحمر فى افغانستان أو تساحال فى الأراضى المحتلة. وبوسع المعتدين الكامنين أن يتمعنوا الدروس الأخيرة المؤلمة فى هذا المجال : فالعراق ضد ايران فى عام ١٩٨٠ ، وضد الكويت فى ١٩٩٠ ، والارجنتين ضد بريطانيا فى ١٩٨٢ ، لم يجنوا أى مكسب من مبادراتهم الحربية.

كما أن الاتحاد السوفييتي فى افغانستان، والولايات المتحدة فى فييتنام، وفييتنام فى كمبوديا، وليبيا فى التشاد، واسرائيل فى لبنان، خسر كل منهم أكثر مما كسب فى حروب طويلة ترمى إلى الحصول على «ضمانات إقليمية».

والدول التى تطالب صراحة بأراض باتت نادرة فى عام ١٩٩٦ . فهناك حالة معينة متمثلة في يوغسلافيا السابقة. وتظل هناك أيضا حالة أخرى كامنة خطيرة تتعلق بمطالب الصين بالأخص بتايوان وجزر سپراتلى.

غير أن ما كانت القاعدة حتى وقت قريب (المطالبة بأراض) أصبح اليوم استثناء فريدا.ومع ذلك هناك عوامل أخرى تؤدى إلى أساليب حرب أخرى.

تهديدات زائفة وأوهام حقيقية.

يشكل التهديد القادم من الشرق المثال الوارد فى أغلب الأحيان. لقد فقد يتامى الحرب الباردة فجأة الاتجاه ومعه سبب العداء وبالأخص أسلوب التفكير السهل الذى ارتاحوا إليه واعتادوا عليه، ولذا فقد سارعوا بخلق عدو جديد يمكنهم من عدم تغيير إطار تفكيرهم الذى لايعرف سوى اللونين الأبيض والأسود.

لقد أعلن ج. ارباتوف، مستشار جورباتشوف، للغربيين منذ عام ١٩٨٧ «سنسدى إليكم أسوأ خدمة، ألا وهى حرمانكم من عدو». وما كان يعلم إلى أى حد كان محقا فى ذلك! غير أنه وضع يده على حاجة الديمقراطيات الغربية الظاهرة إلى عدو لكى تعبئ نفسها ضده. لقد اختفى الاتحاد السوفييتى، وبات من الملح العثور على بديل له.

وكان قد جرى التهديد بالطبع بالخطر الإسلامى قبل التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ . وكانت صورة هؤلاء «المهووسين» ماثلة من قبل فى الأذهان منذ الثورة الايرانية فى عام ١٩٧٩ واحتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية، واغتيال الرئيس السادات على يد متطرف

إسلامى، والحرب الأهلية فى لبنان والهجمات الإرهابية فى أوروبا.

ويقول طارق رمضان بهذا الخصوص: «هناك اتجاه يميل بشكل عادى للغاية إلى الربط بين «الإسلاميين» و «المتطرفين» لا يتيح مجالا للاختيار إلا بين الإرهاب (إذا كانوا من المعارضين للحكومات) وبين تطبيق الشريعة (قطع الأيدى والرجم ..الخ) إذا كانوا يمسكون بزمام السلطة. فالأضواء المسلطة منذ خمس عشرة سنة على الحركات الإسلامية لم تترك أى خيار آخر سوى ربطها بالأسلحة والقنابل وببربرية الدولة»(١٣).

لقد حلّ التهديد القادم من الجنوب محل التهديد الذى مثله الشرق من قبل. إنها مجرد عملية إعادة توجيه جغرافى لا تغير شيئا فى الإطار الذى تتحدد داخله الرؤية الاستراتيجية. ونظرا لأنه ليس هناك ما هو أسوأ من عدم التعرف على الطريق، فقد بات ملحا خلقه من الألف إلى الياء. لم يكن المداد الذى كتبت به آلاف التعليقات حول حرب الخليج قد جفّ بعد حتى كان محلل أريب قد وصف الوضع على النحو التالى: «الجنوب ... ها هو التهديد الجديد ... هذا ما تعلنه وتروج له المقالات، والإذاعات ، والكتب، ومايتم التظاهر بالتخوف منه: لقد ماتت المواجهة بين الشرق والغرب، وحلت محلها المواجهة بين الشمال والجنوب .. هذا التماثل الصرف يخلب الألباب ... وراحت هيئات أركان حرب الجيوش تطلى ودباباتها بلون الرمال، وتصوب صواريخها نحو الجنوب، وتتدارس طرق ردع القوى للضعيف»(١٤).

وفى ابريل ١٩٩٥ قدمت الجبهة القومية فى فرنسا برنامجها الذى جاء فى جزئه المخصص لقضية الدفاع: «إن جهازنا الدفاعى الذى بنى فى بداية الستينيات لمواجهة تهديد الجيش الأحمر لا يتمشى مع أشكال العداون التى يمكن أن تأتى من الجنوب»(١٥)، وهو ما يكشف، إذا ماكانت هناك حاجة إلى ذلك، عن الطابع اللامعقول لأطروحة «تهديد الجنوب». إننا بصدد ذريعة سياسية أو بالأحرى بصدد شعار ترجع جذوره إلى تخيلات وأوهام من يسوقونها، ولايمت بصله إلى الواقع الملموس. ومع ذلك فقد ازدهر هذا الشعار حتى أصبح شيئا مألوفا، لايليق بأحد أن ينتقده.

ولو توسعنا قليلا فى التحليل لتبين لنا أن هناك خلفية تاريخية وسيكولوچية فى فرنسا ناشئة عن ذكريات الفتح العربى فى القرن الثامن والحرب فى الجزائر. كما توجد أيضا خلفية سوسيولوچية قوامها خليط من التخوف من الاكتساح الديمرغرافى والفزع من التعصب الإسلامى(١٦).

وقد عرض كاتب افتتاحيات أمريكى هذه الخرافة على نحو جيد جدا إذ كتب يقول:

«تتحول الأصولية الإسلامية بسرعة إلى الخطر الرئيسى على السلام الشامل والأمن وهذا التهديد يشبه تهديد النازية والفاشية فى الثلاثينيات وتهديد الشيوعيين فى الخمسينيات»[١٧]. وهكذا يبدو بكل وضوح الميل إلى إحلال التهديد الإسلامى المفترض محل التهديد السوفيتى الغابر.

أما ويللى كلاس، السكرتير العام السابق لحلف الأطلنطى، فقد صرّح بشكل طائش للغاية فى حديث أدلى به لصحيفة سودرويتش *زايتونج*: « إن الأصولية [الإسلامية] خطرة بقدر ما كانت الشيوعية؛ ولايمكن التوفيق بين الديمقراطية والأصولية، ولكن بوسع حلف الأطلنطى أن يساهم فى التصدى للتهديد المتمثل فى التطرف الإسلامى، لأنه «أكثر من تحالف عسكرى»[١٨]. وكان هذا التصريح ينم عن أنه يتعين على حلف الاطلنطى أن يبحث عن عدو جديد حتى يظل قائما. وعلى أى حال فقد استقبل فى صفوف حلف الأطلنطى باستياء كل من كانوا يرون أنه ليست هناك ضرورة للبحث عن مبررات زائفة لبقاء منظمة لديها مايكفى من الدوافع الحقيقية لمواصلة تواجدها، وكانوا يخشون عن حق أن يسهم اختراع أعداء وهميين فى خلقهم، وأن يفقد حلف الاطلنطى بالأخص مصداقيته.

وحتى الكسندر أدلر، الشخصية اللامعة والمستنيرة، وقع فى شرك هذه الذريعة الخاطئة. فمن رأيه أن منطق الثورة الإسلامية القائم على الاستعداد للاستشهاد والجمود العقائدى والإرهاب المشروع فى ديار الحرب، وعلاوة على ذلك التقييم الجامح فى الكثير من الأحوال للعلاقات بين القوى الواقعية، منطق مختلف بشكل خطير عن العلاقات المعقدة *التى* كانت تجمع من آن لآخر بين الشيوعيين والرأسماليين أثناء الحرب الباردة[١٩].

ولايقتصر الأمر فقط على حلول الإسلام محل الشيوعية كعدو، ولكن الأدهى من ذلك أن المخاطر التى يتعرض لها العالم الغربى أشد لأن القادة الإسلاميين لايشاركونهم نفس عقلانيتهم. ولما كان العديد من المسئولين والخبراء يرون أن قادة البلدان الإسلامية يمكن أن يكونوا غير عقلانيين، فقد طالبوا بتعديل نظرية الردع الفرنسية التى تسمح باستخدام الأسلحة النووية المسماه «أسلحة جراحية» ضد بلدان الجنوب[٢٠].

ومن السخف بالطبع إنكار أن التعصب الذى تتميز به بعض الحركات الإسلامية المتطرفة يتعارض تماما مع قيم الديمقراطية الغربية ومثلها.

والعرض السريع لعواقب النزاع الجزائرى يجعل الفرائص ترتعد. ففى هذا البلد المتردى فى الحرب الأهلية، يقتل الإسلاميون بوحشية من يقاومونهم ويقضون بانتظام على حياة

الأجانب والصحفيين بغية عزل البلاد عن العالم الخارجي. غير أن القوات الحكومية التى تكافحهم والتى ظلت تحظى لأمد طويل بمساندة البلدان الغربية، لهذا السبب وحده، تستخدم نفس الوسائل تقريبا. إن التجديف على الله عقوبته الإعدام فى إيران وباكستان وبنجلادش. والحكم بالموت الذى أصدرته السلطات الإيرانية على سلمان رشدى لتهجمه على الإسلام يعيد إلى أذهان الرأي العام الغربى الأزمنة التى كانت يصدر فيها هو أيضا مثل هذه الأحكام. غير أن نظام الشاه الذى يحظى بالتمجيد اليوم لارتباط عهده بالنظم الغربية لم يكن على صلة قريبة بالقيم التى يشيد بها الغرب. وفى السودان تقطع يد السارق ويستقر الإرهاب الفكرى فى العديد من البلدان الإسلامية. ففى مصر، البلد المتفتح والديمقراطى نسبيا، على الأقل حسب مقاييس المنطقة، قضت محكمة بتطليق مدرس جامعى من زوجته باعتباره «مرتدا». وفى الوقت الذى يشكل فيه تحقيق الثروة والمزيد من الاستهلاك القضية المعبئة للرأى العام فى البلدان الغنية ، فإن العقيدة الدينية يمكن أن تدفع فعلا العديد من الشباب إلى السعى إلى الاستشهاد وقلوبهم مطمئنة، كما تدل على ذلك الفرق الانتحارية التابعة لحماس. وفى افغانستان تتخبط البلاد فى حرب أهلية أشد فتكا ودموية من الحرب ضد السوفييت، وذلك على أيدى مختلف الأحزاب المتنازعة على السلطة باسم الإسلام.

والواقع أن أطروحة «تهديد الجنوب» أشبه بالنبوءة التى تحقق نفسها بنفسها. فالإشارة إلى عدو محتمل وإبرازه بالتحامل على الجنوب، يسهم إلى حد كبير فى خلق ذلك العدو. وهذا النوع من اللعنات لايمكن إلا أن يعزز معسكر الذين يعتقدون فى البلدان العربية والإسلامية باستحالة التوصل إلى تفاهم عادل مع العالم الغربى، كما أنه يضعف فى الوقت نفسه أنصار الانفتاح والحوار الذين يشكلون الآن على أى حال الأغلبية.

والواقع أن الجنوب لا يشير إلا إلى جزء من العالم الثالث. فإفريقيا جنوب الصحراء لا تنتمى إلى هذا المجال، كما أن المقصود من ذلك هو بصفة عامة البلدان العربية والإسلامية حتى وإن كان أنصار هذه الأطروحة يفضلون، بدافع الحذر أو الجبن، استخدام مصطلح الجنوب الذى يلجأ إلى التعميم ويفتقر إلى الدقة.

وعلى الصعيد السياسى يتم جمع بلدان مختلفة عن بعضها تماما فى معسكر واحد رغم أنه من الصعب أن يتصور المرء مجموعة من البلدان من الجنوب تضم نيكاراغوا وبنجلادش، وكذلك الجابون والفلبين، تعبئ قواها معا للانقضاض على الغرب وثرواته.

وحتى إذا ما قصرنا الجنوب على البلدان الإسلامية وحدها لوجدناه أقل تماسكا إلى حد كبير بالمقارنة مع مايراد الإيحاء به. فهل يمكننا أن نتصور مثلا المغرب والجزائر متحالفين

معا ضد فرنسا؟ وهل ننسى أن تركيا عضو مخلص بشكل خاص لحلف شمال الأطلنطى؟ وما هى المبررات التى يمكن أن تدفع بلدا مثل اندونيسيا، البلد الإسلامى الأول من حيث تعداد سكانه، إلى التحالف مع ايران ضد الغرب؟

«وعلى خلاف الشيوعية التى كانت تزعم تجاوز الرأسمالية فإن الإسلاميين لا يعرضون أي مشروع ذى مغزى سوى رفض التحديث الفاشل فى المجتمعات الإسلامية»(٢١).

ويتم التلويح أحيانا بشبح الأممية الإسلامية ، على سبيل الرجوع إلى الشيوعية فالإسلام، شأنه شان الشيوعية فى زمنها،يناهض الهيمنة الغربية، وهو يعتمد مثلها على الحكومات التى يتولى فيها الحكم، وكذلك على المناضلين خارجها المناصرين لها الذين يشكلون جنينا للطابور الخامس، كما أنه يستغل على غرارها المصاعب الاجتماعية ومشاعر الاستياء والكراهية إزاء العالم الغربى(٢٢).

لقد انتهى المؤتمر الشعبى العربى والإسلامى، الذى انعقد فى الخرطوم فى ابريل ١٩٩٥ .وصور فى خضم البلبة على أنه تجسيد لتلك الأممية الإسلامية. وحتى إن كان من المفترض أن هذا اللقاء ضم الإسلاميين الأكثر تشددا إلا أن الانقسامات تفجرت جهارا بين المتطرفين والمعتدلين، ولم يتم التوصل إلى أى اتفاق حول المواضيع الرئيسية.

وعلى كل، فإن التناقضات سمة مميزة على أى حال للسياسة الغربية. فالولايات المتحدة التى تكيل الاتهامات لإيران وتعتبرها تجسيدا للشيطان، كانت لأمد طويل أحد أهم شركائها الرئيسيين كما حظى الإسلاميون الأشد تطرفا فى افغانستان بمساعدة الولايات المتحدة طوال عدة سنوات. وشجعت إسرائيل منظمة حماس فى الخفاء للحد من نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، تماما على غرار الإخوان المسلمين الذين استعانت بهم حكومة مصر للحد من نفوذ الحركات اليسارية.

ومع أن المملكة العربية السعودية أشد البلدان الإسلامية ظلامية وقمعا لسكانها وللأجانب المقيمين فيها، إلا أن ما من أحد يفكر فى تصويرها كدولة معادية للغرب، فضلا أن ما من أحد يتجاسر ويوجه لها انتقادات، بينما ظلت الرياض لأمد طويل أكبر ممول للإسلاميين المتشددين دون أن يطولها أى عقاب(٢٣).

وتنطبق نفس الملاحظة على المجال العسكرى. والمقارنة هنا بين الشرق والجنوب ليست سوى إفراط فى التعسف. فقد كان حلف وارسو تجمعا متجانسا تحت قيادة الاتحاد السوفييتى وحده. وكان يعتمد على قوة عسكرية غير مندمجة مع أى قوة أخرى مماثلة لها. والعالم

العربى الإسلامى مفتت بشدة وتتنازعه منافسات ضارية. وليس بمقدرة أى بلد فيه أن يتولى زمام القيادة. ولو وقعت حرب، فستكون بالأحرى داخل هذا المعسكر نفسه، كما أثبتت حربا الخليج والحرب الأهلية فى الجزائر.

وكما كتب أوليڤيه روا، فإنه حقا: «لتهديد إسلامى غريب لم يشن حروبا إلا ضد مسلمين آخرين (ايران/ العراق) أو ضد السوڤييت (افغانستان)، وتسبب فى خسائر إرهابية أقل من تلك التى ارتكبتها عصبه بادر، والألوية الحمراء والجيش الثورى الإيرلندى ومنظمة ايتا فى اسبانيا، علما بأن فروع هذه المنظمات المحدودة الأفراد ظلت جزءا من المشهد السياسى الأوروبى لمدة أطول بالمقارنة مع حزب الله أو أى منظمة جهاد[٢٤]».

وفضلا عن ذلك فإنه يرى أن عملية السلام والتواجد العسكرى فى الخليج، وضعف كل الدول التى تنسب نفسها إلى الإسلام المتشدد (ايران، السودان) تؤكد جميعا بعد عشر سنوات من الجهاد الإسلامى فى الشرق الأوسط أنه لم يحدث قط من قبل أن كان الغرب سيد الموقف إلى هذا الحد، حتى وأن كانت هذه السيادة مرتكزة على مصالح اقتصادية قصيرة المدى.

وإذا كان التضامن العسكرى مطلوبا، فمن الجلى أن سيجمع بين البلدان الأوربية بقدر أكبر من الجمع بين بلدان الساحل الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط. فلو وقع نزاع بين فرنسا، وبين ليبيا أو سوريا أو الجزائر، لكان بوسعنا أن نضمن نجدة البلدان الأوروبية الأخرى لفرنسا المتحالفة معها، بسهولة أكبر من البلدان العربية لصالح بلدانهم الشقيقة، وذلك أيا كان المسئول عن نشوب النزاع.

وعلاوة على ذلك لن تكون تلك النجدة مجدية على الصعيد العسكرى. واختلال التوازن العسكرى بين الطرفين هائل وليس من المتوقع تعديله على الأقل فى المدى القريب. وقد يثير قلقنا حصول بعض بلدان الجنوب على وسائل لنقل الرؤوس الحربية، غير أن ذلك لن يغير التوازن لما يتوفر لدى الشمال من تفوق واضح، خاصة على الصعيد التكنولوجى. ويفيد مجرد الإدراك السليم أنه من الأيسر على القوى أن يهدد الضعيف، وليس العكس، وأن البلد ذا إجمالى الدخل القومى الأفضل سيكون بوسعه أن يتزود بسهولة أكبر، من وجهة النظر العسكرية، بوسائل ردع ودفاع إزاء البلدان الفقيرة. ولو أرادت تلك البلدان الأخيرة أن تلحق خسائر بالبلدان الغنية لتعين عليها أن تستنزف موارد اقتصادها الضعيف البنية أصلا، على أمل اللحاق -غير المجدى- بخصومها الأغنى على صعيد القوة العسكرية[٢٥].

وأخيرا، فإن الفن العسكرى يعتمد اليوم بدرجة أكبر على التفوق التكنولوجى لا

على عدد أفراد القوات المسلحة. ومن الجلى بالطبع أن القدرات المالية والصناعية هى التى توفر حاليا *هذا* التفوق التكنولوجى.

ولم يعد عدد الجنود والمصفحات والطائرات قوام القوات المسلحة اليوم. فالأمر يتوقف إلى حد كبير على مدى القدرات التكنولوجية. وهذا أحد أوضح دروس حرب الخليج. كان هناك من حيث العدد توازن نسبى بين القوات على مسرح العمليات بين التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة والقوات العراقية. وفى نهاية النزاع كان التحالف قد فقد ٢٣٦ رجلا و ٢٦ طائرة، فى مقابل ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف ضحية، وتدمير ٣ آلاف مصفحة وألفى ناقلة وألفى مدفع للجانب العراقى. وهذا الفارق الهائل يعود إلى التفوق التكنولوجى الذى ضاعف من قوة الحلف. وعليه فليس هناك مغزى كبير للقول بأن سوريا أو ليبيا تمتلك كل منهما مصفحات أكثر من فرنسا إذ يكفي أن نلاحظ فى هذا الصدد مالحق بالجيش العراقى، الذى قيل عنه خطأ إنه رابع جيش فى العالم لا لسبب إلا احتلاله المركز الرابع من حيث عدد الدبابات التى يمتلكها.

ولا يمكن أن يبرر الشجب الأعمى للجنوب أو التهديد الإسلامى، التغاضى عن مسئولية العالم الغربى فى تشدد جانب من المسلمين.

فالتحلى باليقظة إزاء الإمكانات الكامنة لذلك التشدد لا يعنى إغفال التفكير فى أسبابه. والخلط بين دوافع شعور العديد من المسلمين بغبن العالم الغربى والتهديد العسكرى الذى تتعرض له بلادنا لامعنى له ولايسمح بتقديم الرد المناسب.

وكثيرا ما يكون تنامى الإسلامية المتشددة مصحوبا بطعون معادية للغرب. غير أن دواعى السياسة الداخلية الخاصة بكل بلد هى التى تدفع فى أغلب الأحوال *إلى* الانضمام إلى ذلك التيار السياسى. وعلى نفس هذا المنوال، كان خطاب الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية المناهض للتحالف الأطلسى يعود أساسا إلى أسباب اجتماعية وسياسية كانت تدفع الناخبين إلى التصويت لصالحها.

فما هي المثل والقيم التى يعرضها العالم الغربى لاستئصال ما يعتبره تهديدا له ؟[٢٧].

صدام الحضارات ونزاعات حول الهوية

في صيف عام ١٩٩٣ قدم صامويل هنتينجتون، وفى مجلة فورين *افيرز* الشهيرة، صياغة مدروسة حول «تهديد الجنوب» أو التهديد الإسلامى، من خلال نوع جديد من

المواجهة[٢٨]. فهو يرى أن النزاعات بين الحضارات ستكون المرحلة الأخيرة من النزاعات فى العالم الحديث.

فى العالم الغربى كانت النزاعات، بعد معاهدة وستفاليا قائمة بين الأمراء والملوك والأباطرة. وبعد الثورة الفرنسية وقعت النزاعات بين الأمم. ونشبت فى القرن العشرين بين الأيديولوچيات (الشيوعية، والاشتراكية القومية، والديمقراطيات الليبرالية) . وكانت الحربان العالميتان حروبا أهلية غربية، وكذلك الحرب الباردة. وحلت اليوم مرحلة المواجهات بين الحضارات.

والحضارة هوية ثقافية، تحددها عناصر موضوعية (اللغة، الدين، التاريخ العادات والمؤسسات)، وعامل ذاتى، ألا وهو الهوية التى يقررها الأفراد لأنفسهم.

وقد تشمل حضارة ما عدة دول - أمم أو دولة واحدة (مثل اليابان) . وقد تشمل عديدا من الحضارات الفرعية (مثال ذلك الحضارة الغربية بشقيها الأوروبى والأمريكى الشمالى، والإسلام والعرب، والأتراك والماليزيين) .

ويحدد هنتينجتون ثمانية أنواع من الحضارات: الغربية والكونفوشية، واليابانية، والإسلامية والهندوكية، والسلافية- الارثوذكسية، والأمريكية - اللاتينية، والإفريقية. والفروق بين الحضارات ليست حقيقية فقط بل وأساسية أيضا، وهى نتاج تاريخ امتد العديد من القرون، ولن تزول عاجلا. كان السؤال المطروح فى النزاعات الأيديولوچية: «مع أى جانب تقف؟» وكان بوسع الناس اختيار معسكرهم وتبديله. وفى النزاعات بين الحضارات يكون السؤال: «من أنت» ؟، وعندئذ لا يكون التغيير ممكنا.

وبدت الحرب فى يوغسلافيا السابقة مرآة صادقة لأطروحات هنتينجتون من خلال النزاعات بين الصرب الأرثوذكس، والكروات الكاثوليك، والبوسنيين المسلمين الذين عاشوا معا فى سلام فى ظل حكم تيتو.

ووفقا لآراء هنتينجتون فإن المحور المركزى للسياسة العالمية فى المستقبل سيكون على الأرجح، المواجهة بين العالم الغربى من جهة وبقية العالم من جهة أخرى، وموقف ذلك العالم إزاء قوة الغرب وقيمه. وهناك، فى رأيه، ترابط عسكرى كونفشيوسى- إسلامى يرمى إلى اكتساب التكنولوجيا العسكرية بغية تحقيق توازن القوى مع الغرب. ولذا فقد ساعدت الصين العراق وليبيا والجزائر وايران عسكريا وحذت كوريا الشمالية نفس الحذو مع سوريا وايران.

ويدعو هنتينجتون العالم الغربى إلى تعزيز تعاونه(بالأخص بين أوروبا وأمريكا الشمالية) وإلى ضم أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية إليه، والحد من توسع العالمين الكونفشيوسى والإسلامى عسكريا. ومع أن أطروحته هذه تبدو براقة إلا أنها تجانب الصواب. ومما لاشك فيه أنها ألقت الضوء على أهمية العوامل الثقافية والدينية فى العلاقات الدولية، وإن كان ذلك قد تم التوصل إليه قبل صيف ١٩٩٣ بزمن طويل. فنحن فى الواقع بصدد صيغة منظرة «لتهديد الجنوب». ويعود نجاح مقال هنتينجتون بالتأكيد إلى أنه يقدم معالجة متخذلقة لتصور سوقى. فالتحليل الذى لجأ اليه يتمشى تماما مع أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية بعد الحرب الباردة: الابقاء على قيادتها «للعالم الحر» بالتوسع فيه ليشمل أوروبا الشرقية تحت زعامتها، مع الحفاظ فى الوقت نفسه على تحالفها مع أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، والحيلوله دون بروز قوى معارضة فى آسيا أو الشرق الأوسط. ومن مزايا هذه الأطروحة أنها تقدم للبعض عرضا يتوافق مع النزاعات الجارية. فهى بمثابة فرصة مواتية لمن فقدوا الاتجاه المحدد من قبل، ألا وهو الحرب الباردة. لقد توفرت لهم من جديد نظرية شاملة تفسر فى آن واحد الحروب الأهلية فى البلدان الأوروبية المتعددة القوميات وفى الشرق الأوسط وبحر الصين. وعندما نشرت تلك الأطروحة، فندتها العديد من التعليقات عليها(٢٩).

ومن المفارقات حقا أن صدام حسين كان يعتمد على نفس تفكير هنتينجتون عندما دعا أثناء حرب الخليج إلى الجهاد والتضامن الإسلامى. ولم تحرز هذه الدعوة سوى النذر اليسير من النجاح. فالحروب الحقيقية، لاتلك التى نتصورها أو نتنبأ بها، تقع فى الكثير من الأحوال داخل الكتلة الحضارية لابين كتلتين حضاريتين. فالمسلمون لم يهرعوا لنجدة صدام حسين أو البوسنيين أو الأذربيجانيين فى صراعهم مع الآرمن. أما اعتبار مبيعات الأسلحة الصينية للعربية السعودية أو ايران دليلا على الترابط الكونفشيوسى – الإسلامى، فلا يصمد أمام أبسط فحص. فهل يتحدث أحد عن ترابط غربى – إسلامى عندما تبيع الولايات المتحدة أو أوروبا أسلحة لبلدان الشرق الأوسط؟ لا، لأن كلتا حالتى البيع تتفق مع الحاجة إلى الحفاظ على صناعة الأسلحة الأساسية بالنسبة لاستقلال البلاد عندما يكون حجم السوق الوطنية غير كاف، كما يتيح ذلك أيضا إمكانية الحصول على عملة صعبة. فالدوافع هنا تكون لاعتبارات صناعية، أو تجارية أو استراتيجية، ولا تتم هذه المبيعات فى أى حال من الأحوال باسم الصراع الحضارى، لأن توريد الأسلحة فى هذه الحالة سيكون بلا مقابل، وهو أمر لايحدث اليوم.

ومن جهة أخرى، إذا كان الصرب والكروات لا ينتمون إلى نفس المذهب السياسى،

فهل يمكن الزعم بأنهم لا ينتسبون إلى نفس الحضارة؟ فكلهم صقالبة يتحدثون بلغة واحدة، وقد أقاموا فى نفس القرى لحقبات طويلة، كما تعددت الزيجات المختلطة بينهم..

ولقد أكد بيير هاسنر عن حق فيما يتعلق بأطروحة هنتينجتون بأن «الاستشهاد باتفاقيات بين روسيا وأوكرانيا سرعان ما يتم خرقها وإنكارها للتدليل على التوافق بين الأرثوذكس، وتجاهل التدخل الروسى فى مولداڤيا، وتفسير تحرك موسكو فى القوقاز على أنه تضامن مسيحى، لاسياسة واقعية لاستغلال النزاعات بين الارمن والاذربيجانيين، وبين الابخاز والجيورجيين، وتأويل حروب يوغسلافيا السابقة على أنها حروب دينية دون الإشارة إلى التحالفات الجيدة أو السيئة، السابقة والحالية بين الكروات والمسلمين، أو إلى طبيعة نظام ميلوسوڤيتش، والتقليل من أهمية النزاعات بين العرب والمسلمين قبل حرب الخليج وأثنائها وبعدها، واعتبارها نموذجا للمواجهة بين الغرب والإسلام، وتناسى المصالحات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين البيض والسود فى جنوب إفريقيا، والمواجهات المستمرة بين الكاثوليك والبروتستانت فى ايرلندا، والحروب الأهلية داخل الحضارات وبين الدول المنتمية لنفس الحضارة، عدا الصراعات بين الاشقاء المنتمين لنفس الدين، كل ذلك يدحض تحليله بعمق»(٣٠).

ولنا أن نتساءل حول قدرة الحضارات على التصرف كقوى محركة مستقلة وقائمة فى المجال الدولى. فمن ذا الذى يستطيع أن يمثلها وأن يتصرف بأسمها؟

وعلاوة على ذلك ، يبدو أن هنتينجتون يتجاهل أنه لايوجد إسلام واحد، بل عدة مذاهب إسلامية كما جسدت ذلك الحرب بين العرب العراقيين والفرس الإيرانيين.

فالإسلام متعدد المذاهب والنحل (سنة وشيعة وتفرعات كلا من المذهبين)، كما يتضمن كيانات ثقافية مختلفة (عرب، أتراك، فرس، ماليزيون). وبوسعنا أن نعتبر أيضا أن العالم الكونفوشيوسى لا وجود له كيكان منفرد، ولايشكل كتلة، بكل تأكيد. فأغلب البلدان التى حددت الكونفوشيه هياكلها، عبر تاريخها، تشكلت هياكلها فى الوقت نفسه مع البوذية، بل ومع ديانات أخرى مثل الشينتوية فى اليابان، والطاوية والبوذية فى الصين، هذا عدا تراثها الماركسى. ولدى الصين بالطبع تراث كونفوشيوسى فى موروثها الحضارى، ولكن من الصعب أن يقال عنها إنها كونفوشيوسية.

ولايسعنا أيضا إلا أن ندحض ما يقوله هنتينجتون حول «الحضارة الإفريقية» بالنظر إلى الحروب الأهلية التى تحتاجها وترجع بالأخص إلى الأختلاف الإثنى، الذى يبدو أنه عامل له

دور أكبر فى بنية إفريقيا بالمقارنة مع أى تضامن حضارى. فالحروب الأهلية تدور بشكل شبه ثابت فى إفريقيا (من ليبيريا إلى الصومال، مرورا برواندا وانجولا) وهى من اكثر تلك الحروب دموية، ويتعذر أن يستشف المرء منها أى بادرة تضامن حضارى.

وقد أثبتت الحروب وحروب العصابات منذ أمد طويل حدود تضامن الحضارة الأمريكية اللاتينية. فمعاداة الولايات المتحدة هى وحدها التى تمكنت من توحيد شعوب أمريكا اللاتينية خاصة خلال الستينيات والسبعينيات. وقد بعدت بنا المسافة عن تلك الأيام، ولم يخلُ الأمر من التنافس حول الزعامة (البرازيل، الارچنتين) والحروب الأهلية (أمريكا الوسطى، پيرو، كولومبيا) والتمردات أو النزاعات حول الحدود (الارچنتين) ضد شيلى، شيلى ضد بوليڤيا، وپيرو ضد الأكوادور). وبوسعنا أن نتساءل هنا مرة أخرى حول قدرة الحضارات على التصرف ككيانات مستقلة على الصعيد الدولى، ومن يستطيع أن يمثلها والتصرف باسمها؟

وأطروحة هنتينجتون ذات طابع حتمى. فهو يفترض أن الحضارات ستتصادم بالضرورة وأن تلك المواجهات لن تكون لها نهاية . وعلى العكس، فمن الممكن أن نتصور أنه حتى لو قامت حرب بين حضارتين نظرا لاختلافهما، فإنه من الممكن أن تقررا فى لحظة أو أخرى أن مصلحتهما المشتركة تتمثل فى إنهاء النزاع بينهما.

ويبدو مفهوم «النزاعات بين الهويات» الذى عرضه فرانسوا توال (Thual)[٣١] متمشيا بقدر أكبر مع الحقائق الچيوبوليتيكية المعاصرة لأنه لايقوم على بناء نظرية مقررة مقدما، ولكن على ملاحظة النزاعات الحقيقية التى يستخلص منها الدروس العامة. وقد كتب يقول: «فى مواجهة أحماض الحداثة التى تنهش فى البنى، وفى مواجهة البؤس الاقتصادى والتفكك السياسى، تصبح من جديد الهوية الجماعية لأى مجموعة بشرية الملاذ الوحيد الثابت»[٣٢].

إذا احست مجموعة بأن هويتها مهددة، وأن هذا التهديد يمكن أن يقضى عليها، أصبح ذلك أساسا لنشوب نزاع خاص بالهوية يعتمد فى أغلب الأحوال على الخوف من الاندثار. وفى كثير من الأحوال تعود النزاعات حول الهوية إلى القلق الذى يستبد بمجموعة تشعر بأنه سيتم القضاء عليها. فالأفراد هنا لايحسون فقط بأنهم مهددون بتجريدهم من أرضهم، بل وبحرمانهم من حق الحياة كمجموعة وفى هويتهم المتميزة.

ولا تُعرَّف النزاعات بين الهويات فقط على أنها نزاعات تتعلق بالمطالبة بأراض وبسكان وبموارد، بل بالأحرى بالشعور الجماعى بالخطر. إنه الوعى «بعملية التضحية» بمجموعة من البشر، أى بأسلوب تصرف وبتحليل جماعى يعطيان الإحساس لدى المجموعة بأنها تعامل

كضحية. وتتعزز اليوم من خلال وسائل الإعلام التى تستطيع أن تنقل الأفكار إلى كافة فئات الشعب، القناعة بأن المجموعة مهددة فى جوهرها وتميزاتها من جانب مجموعة أخرى. وذلك هو أساس خصائص تلك الأزمات المتعلقة بالهوية، سواء كانت خصائص دينية أو اثنية أو قومية، بل وخليط من الخصائص الثلاث معا.

نهاية الحروب العالمية

لم تعد الحروب تجرى اليوم بين الدول ولكن بين السكان فى نطاق حدود الدول المشتركة، حتى وإن كان هناك أحيانا خلافات حول رسم الحدود.

ولم تكن حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١ إيذانا بطراز جديد من النزاعات . لقد جرت المواجهة فى هذه الحالة بين دولة متمردة وتحالف.دولى في الإطار الكلاسيكى للنزاعات بين الدول. ولم تكن أول حرب بعد الحرب الباردة، كما وصفت فى الكثير من الأحوال، بل كانت آخر نزاع فى تلك الحقبة التاريخية.

والنزاعات القائمة حاليا ليست سوى حروب داخل الدول. وصيحات الحرب بين پيرو والاكوادور فى بداية عام ١٩٩٥ لم تؤد حتى إلى حرب بالمعنى الكلاسيكى. وحتى لو كان هذا النزاع قد وقع، فإنه لن يكون سوى الاستثناء الذى يؤكد القاعدة.

والحرب فى يوغسلافيا السابقة، التى تسترعى الأنظار أكثر من غيرها، ليست حربا مباشرة، حتى الآن، بين دول. فصربيا ليست فى حرب مع كرواتيا ولا مع البوسنة والهرسك. وقد ساندت عسكريا الصرب المقيمين فى هذه البلاد خلال الحرب الأهلية. والمعارك تدور بين الصرب والكروات فى كرواتيا، وبين الصرب والمسلمين البوسنيين فى البوسنا والهرسك، هذا عدا المواجهات التى جرت بين الكروات والبوسنيين فى سنتى ١٩٩٢ - ١٩٩٣. غير أن الدول تحاشت حتى الآن المواجهة المباشرة بينها. وهناك نزاعان داخليان آخران فى بقية أوروبا: الأول فى نطاق الدولة الچيورچية بين الابخاز والچيورچيين، والثانية فى ايرلندا الشمالية، أى فى نطاق المملكة المتحدة، وأخيرا فإن النزاع بين الروس والتشتشانيين يدور فى نطاق الحدود الراهنة لروسيا، حتى وإن كان نزاعا بين شعبين مختلفين.

والشرق الأوسط الذى كان مسرحا للعديد من النزاعات بين مختلف الدول لم يعد يشهد اليوم سوى نزاعات بين أقليات سياسية، وبالأخص نزاعات اثنية مع السلطة المركزية.

فالمجاهدون يتصدون لطهران؛ والشيعة من جهة والأكراد من جهة أخرى يناهضون بغداد؛ وفلسطينيو حماس يعادون إسرائيل، والأكراد المنتمون لحزب العمال الكردى يحاربون الحكومة التركية.

وفى آسيا، تشكل الأبعاد الجديدة فى افغانستان نموذجا جليا فى هذا الصدد. فقد ناضل المجاهدون الأفغان من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٨ ضد الجيش السوفييتى والجيش الحكومى الأفغانى. ولم يسفر انسحاب القوات الروسية عن استباب السلام، بل أدى إلى تردى البلاد فى حرب أهلية لاتقل دموية عن الحرب الروسية - الافغانية؛ وبعد أن كانت العاصمة كابول فى منأى عن المعارك باتت الآن فى قلب الدوامة.

وفى كل من بنجلادش، وكمبوديا، والهند، وبورما، والفلبين، وسيرى لانكا وتاچيكستان، تدور النزاعات مع أقليات إثنية أو خصوم سياسيين. والحال فى التيمور لايختلف عن ذلك إطلاقا. فقد احتلت اندونيسيا أراضى التيمور بمجرد خروج الاستعمار البرتغالى. والصراع الدائر هناك (الذى يسدل عليه ستار الصمت من جانب الدول التى لاتريد أن تثير غضب اندونيسيا، وذلك باستثناء البرتغال الدولة المستعمرة السابقة للتيمور، التى اتخذت موقفا شجاعا) ليس حربا أهلية أو حربا بين دولتين، بل بالأحرى حرب من أجل التحرر الوطنى.

وفى أمريكا اللاتينية يتفجر العنف ويتواصل فى كولومبيا أو جواتيمالا أو بيرو، ولكن فى نظاق حدود تلك الدول.

وأخيرا ، فإن كل النزاعات فى إفريقيا أهلية سواء تعلق الأمر بانجولا أو الجزائر أو ليبيريا أو رواندا أو الصومال أو السودان، كما أن القلاقل مستمرة فى إفريقيا الجنوبية. ولايمكن استبعاد وقوع نزاع بين الدول فى هذه القارة.

وفى آسيا، يثير تعزز النفوذ الصينى مخاوف دول المنطقة . ومع ذلك فإن البلد الأكثر تعرضا لمخاطر النفوذ الصينى هو تايوان، حيث تنوى بكين ممارسة سيادتها فى المدى البعيد. ومن وجهة نظر الصين يعتبر ضعف تايوان مسألة صينية داخلية. ولايتفق ذلك مع الواقع إذ تشكل تايوان والصين الشعبية دولتين مختلفتين فعلا.

غير أن الاتجاه الغالب خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة سيتميز بندرة النزاعات بين الدول إلى حد كبير، بالمقارنة مع الحروب الأهلية أو بين الإثنيات. وستترتب على ذلك ثلاث عواقب بالنسبة للدول الكبرى:

–أولها: أنها لن تشهد نزاعات من هذا النوع، وذلك إذا استثنينا حالة ايرلندا الشمالية وحالة روسيا المعقدة بقدر أكبر. ومن الممكن أن تتواجد الحرب على شاشة التلفزيونات، ولكنها لن تكون حقيقة ملموسة بالنسبة لسكان البلدان الغنية.

– وثانيها، أن هذه النزاعات لن تكون مهددة لها من الخارج. فالحرب الأهلية فى بلد ما لا تشكل بالنسبة لبلد آخر تهديدا بالمعنى العسكرى.

– وثالثها: أن الرغبة فى التدخل الخارجى ستضعف بنفس القدر. فمن الأسهل خوض الحرب ضد القوات المسلحة. وعلاوة على ذلك تكون مصلحة الدول الكبرى فى التدخل نادرة فى مثل هذا النوع من النزاعات. وعليه فإن الانتقال فى عهد الحروب العالمية إلى عهد الحروب الداخلية سيشهد تدخلا أقل من جانب الدول الكبرى.

التكنولوچيا فى مواجهة الحرب

يتم التذرع أحيانا بالتقدم التقنى، للقول بأن الحرب ستكف عن أن تكون أسلوبا للتعامل بين المجتمعات ، لا لاعتبارات أخلاقية ولكن لمجرد تحول الحرب أو أداة بالية. فستسمح التكنولوجيا بتطوير أسلحة ستتميز بكونها لا تقتل أو تقتل ولكن بقدر كبير من التمييز. إنه حلم «الحرب النظيفة»

وهكذا فإن الفن وهيدى توفلر[٣٣]، وهما من دعاة المستقبلية، ومؤلفان شهيران وخبيران يتمتعان بنفوذ كبير لدى الأغلبية الجمهورية الجديدة فى الولايات المتحدة (حتى أن نويت جينجريش، المتحدث باسم الحزب فى مجلس النواب، كتب مقدمة مؤلفيهما الأخير)[٣٤]، يريان أن البشرية شهدت ثلاث موجات من التغيير:

– فالتغيير الأول جاءت به الثورة الزراعية، وهكذا أصبحت الزراعة منبع الحرب وذلك بإتاحتها الفرصة لتخزين فائض اقتصادى يستحق التنازع عليه، وبالتعجيل بتطوير الدولة. وكان كل من الجيش وإقتصاد البلد متوقفين على الزراعة.

– وجاءت الموجة الثانية بالإنتاج الصناعى بالجملة وبتصنيع الحرب. وانعكس الإنتاج على نطاق واسع على الهبات الشعبية للدفاع وعلى الجيوش الكبيرة.

– ومع نهاية السبعينيات برزت موجة جديدة، إذ لم تعد عوامل الإنتاج فى هذه المرحلة

العمل والمواد الأولية، بل المعرفة . وقد فتحت الطريق أمام شكل جديد للحرب.

وعليه، فإن حروب الموجة الثالثة ستعتمد فى المستقبل على أسلحة فى غاية الدقة، مصممة بحيث يكون تدميرها محددا تماما ولا يتسبب إلا فى حد أدنى من الخسائر الجانبية. وهكذا يتم الاتجاه «نحو الحد من الدمار فى موازاه الحد من الإنتاج» . فالمعرفة هى التى تحقق الفارق وتمنح القوة.

والواقع أن الأسلحة الجديدة لن تحقق الحد الأقص من فرص القتل مثل أسلحة الموجة الثانية – التى يرمز اليها السلاح النووى– بل ستسعى إلى أن تسفر عن الحد الأدنى من تلك الخسائر. وهكذا ستهذهب التكنولوجيا الأخلاق، على غرار الموسيقى.

ووفقا لألفن وهيدى توفلر فإن «العالم أصبح بلاشك على عتبة ظهور سباق جديد للتسلح، بالسعى إلى أسلحة لا تحقق الحد الأقصى من فرص القتل بل تقلل منها إلى أدنى حد»(٣٥).

ويعمل فعلا الباحثون العسكريون فى البلدان المتقدمة من أجل التوصل إلى أسلحة «جراحية» بقدر أكبر، هدفها تخفيض عدد الضحايا عند العدو.

ومن الممكن تصور تكنولوچيات جديدة يمكن استخدامها لإلحاق الهزيمة بالغريم مع أدنى قدر من إراقة الدماء، بل والإبقاء على حياته، وذلك بإطلاق موجات صوتيه مثلا ذات تردد منخفض للغاية تجعله مريضا مؤقتا.

وهناك تصور لكافة أنواع الأسلحة غير القاتلة، ومن الممكن أن تتيح التكنولوجيات إصابة معدات العدو وامداداته لجعلها غير صالحة للخدمة. ويمكن مثلا شل حركة الدبابات والمصفحات «بتلويث» وقودها، أو جعل الطائرات جثة هامدة بواسطة أسلحة ذات طاقة موجهة. وسيكون بوسع المجتمع الدولى إنزال قوات للفصل بين الجماعات المتقاتلة ونزع أسلحتها بدلا من قتلها. ويرى أنصار الأسلحة غير القاتلة أن القيام بمبادرات من هذا النوع فى الصومال أو البلقان كان بوسعه إنهاء الحروب الأهلية دون إراقة الدماء.

وتدرس حاليا الحرب الالكترونية التى ترمى إلى التشويش عن بعد على الإمكانيات الالكترونية للخصم (الاتصالات، وعمليات الاستكشاف، والقيادة) . وهذا الاختيار له ميزتان: فهو لايقتل ، بل ولا يؤدى إلى خسائر مادية غير قابلة للإصلاح.

وقد تتيح أسلحة الليزر إصابة المحاربين بالعمى الدائم أو المؤقت، وتحييد معدات العدو

المعتمدة على الخصائص البصرية (ذات التوجية الذاتى، والمحددة المسار، ونظم الرؤية ليلا).

وهناك أيضا أسلحة غير قاتلة غريبة إلى حد كبير. فالولايات المتحدة تقوم بتطوير برنامجين، أولها الذخائر المحققة لخسائر جانبية قليلة *(Dow collateral Damage Munitions)* وثانيهما تكنولوجيات شل الحركة *(Disabling Systens Technolagies)*. وهى أسلحة للتحكم فى تنقل مركبات العدو (رغى سريعة التصلب، أصماغ فائقة اللصق، مواد تزليق شديدة الفعالية). غير أن هناك مشكلة تظل بسيطة قائمة: فتنقل قواتها الخاصة سيتعذر عليها التوغل فى المناطق المعنية، ولن يكون من السهل التخلص فيما بعد من تلك العقبات. فالأسلحة المسرفة فى تحذلقها لاتحول إذن دون ارتدادها على غرار البومبراغ.

وجرى التفكير أيضا فى البكتريات والانزيمات المؤثرة على أنواع الوقود، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام فى المحركات.

بل إن رواية *التيه* للارى كولينز تذكر هى أيضا اللجوء إلي التأثير على نشاط مخ الإنسان وعلى تبادل الخواطر (التليباثى). ولماذا لا تتم الاستعانة بأشكال كاملة، عملاقة ذات أبعاد ثلاثة عن طريق حزمتى أشعة ليزر تطلق لبث الرعب فى نفوس الأعداء. وهل يمكن أن تستخلص من كل ذلك أن عدوانية البشر والاثنيات والدول يمكن أن تجد حلا لها فى التكنولوچية الفائقة التقدم؟ لاشك أن ذلك سيكون تسرعا من جانبنا.

أولا لأن جيوش العالم الثالث الأبسط يمكن أن تصنع أسلحة مروعة بتكلفة زهيدة. فتزويد صواريخ سكود بجهاز استقبال لتوجية الملاحة من طراز OPS، يمكّن صدام حسين من التزود بصاروخ سكود «ذكى» خلال خمس سنوات، لقاء خمسة آلاف دولار. وفى الوقت الذى تريد فيه الدول الغربية عدم تعميم التدمير تحاول كوريا الشمالية وايران ودول أخرى التزود بالسلاح النووى.

كما أن الاعتقاد بأن الأسلحة غير القاتلة يمكن أن تقدم حلا لمشاكل السلام والحرب فى العالم يكشف عن وهم شائع جدا فى الولايات المتحدة يتمثل فى التصور الخاطئ بأن التكنولوچيا تستطيع أن تحل المصاعب السياسية[٣٦].

إنه لمن السذاجة التفكير فى أن التقدم التكنولوچى سيتمكن، بجدارته وحدها، أن يلغى الحروب أو يحد من آثارها بأقصى قدر. أولا لأنه سيوفر، على العكس، فرص التمكن بسهولة أكبر من وسائل التدمير، ومن «مقرطة» الحصول مثلا على الأسلحة الكيماوية أو البيولوچية أو النووية. والتقدم التكنولوجى لايؤدى بشكل آلى إلى قيام عالم أكثر إنصافا.

فالكتاب الذى أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى عام ١٩٩٢ للفلت أنظار الرأى العام حول المآسى وضروب العذاب غير الإنسانية الناجمة عن الألغام عنوانه «*الألغام: استخدام منحط للتكنولوجيا*». وهو يفيد بأن التطور التكنولوچى الذى طرأ على الألغام المضادة للأفراد، وهو تطور متواضع على أى حال، مكّن الجميع من أن تكون فى متناول أيديهم أسلحة غير إنسانية بتاتا.

وفى الولايات المتحدة تشن مجموعة مراقبة حقوق الإنسان حملة ضد إنتاج سلاح لحساب الجيش الأمريكى يبث أشعة ليزر تحرق شبكية عيون جنود العدو لمسافة تبلغ ٤٥٠٠ مترا. وتقول جماعة الدفاع عن حقوق الإنسان إنه «سلاح وحشى وغير إنسانى، حتى بمقياس الحرب»[٣٧].

والغرض من هذا السلاح هو التغلب على نظم المراقبة التى يستخدمها العدو كالمناظير، وأجهزة التصويب فى الدبابات وغير ذلك من أجهزة الرصد المعتمدة على الأشعة دون الحمراء. وتشغيل الليزر المؤدى إلى الإصابة بالعمى بسيط: فعندما يكتشف القائم على تشغيله جهاز مراقبة تابع للعدو، فإنه يصوب سلاحه ضده فيجتاز المنظار ويحرق الشبكية. وعليه نكون بصدد سلاح غير قاتل لأنه لا يقضى على الحياة، ولكنه يتسبب فى تحويل من يتعرض لأشعته إلى معوق مدى حياته، مع الإبقاء فى الوقت نفسه على المعدات التى يستخدمها جنود العدو. وهكذا فإن السلاح «غير القاتل» ليس بالضرورة سلاحا «أخلاقيا».

ولقد أصبح من السهل للغاية أكثر من أى وقت مضى التزود بأسلحة ثقيلة ومستقلة ذاتيا تتيح إحداث دمار هائل. كما أن التطور التكنولوچى يوفر أيضا وسائل قتل الآخرين. غير أنه يتعين أن نلاحظ أنه لم يحدث أبدا أن تم حل أى مشاكل سياسية – ومنها بالأخص مشكلة الحرب والسلام – بوسائل تكنولوجية أو تقنية. وهذا هو الأمر الأساسى. ولا مجال بالطبع لإنكار التفوق العسكرى الذى توفره الآن القدرات التكنولوجية ووسائل الاستكشاف والتصويب الدقيق. ولكن الاعتقاد بأن هذا التقدم يقتل الحرب نفسها يعنى الإقدام على مجازفة لا تخلو من التهور. فالتقدم فى هذا المجال لا يؤدى إلا إلى تغيير الظروف والنتائج المحتملة. والنظرية القائلة بأن ظهور أسلحة غير قاتلة سيضع حدا للمواجهات المميتة ليست إلا وهما وإن كانت تكشف عن الرغبة العارمة لدى الدول الكبرى المتقدمة بأن تخوض الحروب دون أن تعانى من آثارها. وهى فى الواقع تسوية ايديولوچية بين الإقرار باستمرار المنافسات والمخاطر من جهة، ورفض الانغماس فيها وتحمل آثارها من جهة أخرى.

سباق التسلح ضد الحرب

وهناك فكرة أخرى شائعة وراسخة بقوة فى الأذهان، تخص قضايا السلام والحرب، يتعين أن يعاد النظر فيها، وهى تتعلق بالربط بين سباق التسلح والحرب.

فمنذ الحرب العالمية الأولى، تلك المجزرة التى تمت لصالح «تجار الحروب»، والرأى العام- خاصة وسط اليسار- جعل الأسلحة مسئولة عن قيام الحروب. وكان سباق التسلح يصور على أنه المسئول عن كل النزاعات. وقد حاول بعض المفكرين - الأحرار أو المغرضين - أن يسوقوا الفكرة القائلة بأن تكديس الأسلحة يعود إلى احتدام التوترات وأنه أيضا سبب الحروب، وكانوا يجدون المشقة فى إسماع أصواتهم. والفكرة القائلة بأن سباق التسلح يؤدى بالضرورة إلى الحرب من الآراء الشائعة والراسخة فى الأذهان. وهى فكرة خاطئة مع ذلك، غير أن التصدى لها يؤدى فورا إلى الاتهام بالتحريض على الحرب أو بالعمل لحساب «تجار الحروب». ولكن ماذا نلاحظ لو تركنا مجال الشعارات السهلة جانبا واتجهنا نحو متابعة الحقائق الملموسة؟ إن البلدان الأقوى تسلحا هى الأشد ترددا فى استخدام القوة. فليست هناك حاجة إلى استخدام أسلحة متقدمة للغاية تكنولوجيا أو ذكية لخوض الحرب فى يوغسلافيا . بل إن الطيران لم يستخدم. فبنادق القناصة والمدفعية الثقيلة هى المتسببة فى سقوط أغلب القتلى. غير أن تلك الأسلحة التى نعتبرها متخلفة ، متقدمة للغاية إذا ماقورنت بالوسائل المستخدمة لارتكاب إحدى أبشع مجازر هذا القرن، وهى مذبحة رواندا التى سقط فيها نصف مليون قتيل خلال بضعة أسابيع باستخدام المدى.

ولكن هل يمكن أن يكون سباق التسلح عاملا للسلام، فى خلال مفارقة - منحرفة، بينما قد يؤدى الحد من التسلح إلى إطلاق العنان لأسوأ الغرائز المميتة؟ بالطبع لا. وذلك ليس التفسير. فالبلدان الغنية وحدها هى التى تستطيع أن تحصل على معدات حديثة بكميات كبيرة أو أن تنتجها. فوفقا للعبارة الصحيحة تماما التى ساقها زيجنيو برزنسكى فإن «الحرب أصبحت ترف البلدان الفقيرة». فالبلد الذى يمتلك جيشا حديثا ذا معدات متقدمة لا يصبح نصيرا للسلام، ولكن هذا الامتلاك دليل على رخائه القومى، وضمان لتمتعه بثروته فى هدوء. والأسلحة الحديثة باهظة التكاليف وحياة من يعملون فى خدمتها غالية إلى حد كبير حتى أن الحكومات المعنية لا تريد أن تجازف باستخدامها لكى لاتفقدها. وأخيرا أليست الأسلحة غير القاتلة هى أكثرها تفننا؟ وهى بلاشك أقوى الأسلحة ولكن أيضا أبهظها تكلفة ولذا فإنه لايتم إخراجها، مثل طاقم الصينى الثمين، إلا إذا كان من المؤكد أنها لن تتعرض لأى مخاطر.

الديمقراطية كسلاح ضد الحرب.

كان من المعتقد فى القرن الثامن عشر أن تطور العلاقات التجارية بين الدول سيؤدى إلى التخلص من الحروب وذلك بالطبع من خلال فرض «السلام بواسطة التجارة». فالعلاقات التجارية المتبادلة يتعين عليها أن تحول دون نشوب الحرب. والواقع أن محاربة بلد توجد علاقات تجارية قوية معه، تعنى إلى حد ما القيام بحرب ضد الذات. وقد كذبت الحرب العالمية الأولى هذه النظرية، إذ قامت بين لندن وباريس وبرلين، رغم أن العلاقات التجارية بين العواصم الثلاثة كانت قوية، علما بأن المانيا وبريطانيا كانت كل منهما الشريك التجارى الرئيسى للطرف الآخر.

وكانت التجارة أثناء الحرب الباردة إحدى الوسائل للتأثير على العلاقة الاستراتيجية السوفييتية - الأمريكية.

وفيما بعد راجت الفكرة القائلة بتحقيق السلام من خلال الاشتراكية . فوفقا للصيغة التى قدمها ماركس، فإن «إلغاء الصراع بين الطبقات سيلغى بذلك الصراع بين الأمم». وعليه فإن نمو الاشتراكية الذى لا مفر منه، وانتشارها عالميا يجب أن يؤدى إلى عالم يسوده السلام. وهنا أيضا لم تصمد النظرية أمام الواقع.

ثم ظهرت بقوة الفكرة القائلة بأن الديمقراطيات تناهض الحرب، وبناء على ذلك فإن نمو النظام الديمقراطى فى العالم سيكون خير كابح للحرب.

وعليه فمن المفترض أن الديمقراطية تأتى بالسلام، كما يأتى الغيم بالرعد. وبالطبع فإن حرص أمة ما على العيش فى سلام لا يستبعد الرد دفاعا عن النفس إذا ما تعرضت لهجوم، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولكن من المفترض ألا يقدم أى نظام ديمقراطى على شن الحرب.

وتعتمد الفكرة القائلة بأن الديمقراطية تجلب السلام على عدة تفسيرات:

- أولها أن الشعوب تميل بشكل طبيعى إلى السلام، على عكس قادتها الذين قد يكونون راغبين فى الحرب. وحسب هيرودوت، فإنه لايوجد إنسان لديه أدنى قدر من العقل يفضل الحرب على السلام. وكان ايمانويل كانت (Kant) يرى، فى مشروع السلام الدائم المنشور فى عام ١٧٩٥ ، أن مواطنى البلدان الديمقراطية يكونون أكثر حذرا بخصوص احتمالات خوض حرب لأنهم يدركون أنهم سيدفعون ثمنها. ففى النظام الديمقراطى، سيبتعد الشعب عن الحلول العسكرية بما أنه يتخذ القرارات بنفسه. ولما كانت الشعوب غير

مصابة بالجنون فإنها لن تدفع بنفسها إلى السلخانة نظرا لأن النظام الديمقراطى سيكون مسالما بطبعه. والنظم الفاشية والنازية هى التى شنت الحرب العالمية الثانية. وكانت الديمقراطيات تريد السلام، أكثر من اللازم على أى حال، كما دلت على ذلك اتفاقيات ميونيخ فى ١٩٣٨.

والحجة الثانية أصلها ايديولوجى - تاريخى. ففى كل حقبة انقسام أوروبا بين الشرق والغرب، كانت الكتلة الشيوعية تصور على أنها المعتدى الكامن وعليه فقد اقيمت رابطة بين طبيعة هذه المجتمعات غير الديمقراطية وطابعها العدوانى. وعلى النقيض من ذلك كان العالم الغربى يقرن التمسك بالسلام بحرية التعبير التى يتمتع بها المواطنون.

- ويأتى التبرير الثالث من المثال الذى يقدمة الغرب الأوروبى. فقد تخلصت شعوب أوروبا الغربية من المواجهات العسكرية التى كانت مألوفة لديها، بعد أن أصبحت تعيش فى مجتمعات ديمقراطية مستقرة منذ أمد طويل. وقد تحدث خلافات بينها ولكن حلها لم يعد يتم باستخدام القوة. وهذا هو المغزى الحقيقى مثلا للبناء الأوروبى الذى أقامه چان مونيه.

وعندما اجتاح چنرالات الارچنتين جزر فوكلاند فى عام ١٩٨٢ تجلى مثلا النموذج الجديد للحرب، إذ اعتدى النظام الدكتاتورى على انجلترا الديمقراطية.

وعندما توجه بيل كلينتون بخطابه السنوى إلى الشعب الأمريكى فى ١٩٩٤ حول الوضع فى الولايات المتحدة لتبرير إرسال قوات إلى هايتى، أعلن أن إعادة الديمقراطية فى الجزيرة استثمار فطن من زاوية الأمن لأن الديمقراطيات أقدر على ضمان السلام. وأكد بهذه المناسبة أن أفضل استراتيجية لضمان أمن الولايات المتحدة وإقامة سلام دائم تتمثل فى تقدم الديمقراطية لأن هذه النظم لا تخوض الحروب فيما بينها.

بل إن الايكونوست، المجلة الأسبوعية البريطانية الواسعة النفوذ رأت فى الربط بين الديمقراطية والسلام، أحد العناصر الجديرة بالتقدير فى النظرة الكلينتونية للعالم[٣٩].

ولكن هل يؤكد التاريخ أو الواقع الراهن أطروحة التوافق بين الديمقراطية والسلام؟

من بين ٤١٦ حربا بين الدول تم إحصاؤها من ١٨١٦ حتى ١٩٨٠، وقعت ١٢ حربا فقط بين ديمقراطيات[٤٠]. و الحرب الانجليزية الأمريكية فى ١٨١٢ نشبت بين الديمقراطيتين الوحيدتين فى العالم فى تلك الحقبة.

وفضلا عن ذلك فقد شنت بلدان ديمقراطية الحرب العالمية الأولى، إذ أن المانيا لم تكن آنذاك أقل ديمقراطية من فرنسا وانجلترا.

بل إن البعض يسوق الافتراض القائل بأن ألمانيا اندفعت فى الحرب العالمية الأولى بالأخص لأنها كانت بلدا ديمقراطيا عاجزا عن السيطرة على المصالح الداخلية المتناقضة لكى يحولها إلى سياسة متماسكة تخدم الصالح القومى(٤١).

وفضلا عن ذلك فقد تعرضت الديمقراطيات للعدوان خلال الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الكورية، ولكنها لم تتردد فيما بعد، فى أن تكون البادئة بخوض نزاع مسلح، على غرار فرنسا وانجلترا فى السويس فى عام ١٩٥٦، هذا عدا التدخلات العسكرية العديدة لواشنطن فى أمريكا اللاتينية وأيضا بالطبع فى فييتنام. ويتواجد هذا الموقف على أى حال فى القرن التاسع عشر حيث شنت الولايات المتحدة الديمقراطية بكل صلف الحروب ضد المكسيك واسبانيا.

ومنذ عهد قريب، فإن الولايات المتحدة الديمقراطية هى التى بادرت باجتياح أراضى بنما بعملية «القضية العادلة»، حتى وإن كان الجنرال نورييجا الدكتاتور السابق المتاجر بالمخدرات لايحظى إلا بقدر ضئيل من التعاطف معه.

واسرائيل التى كثيرا ما تصور على أنها النظام الديمقراطى الوحيد فى الشرق الأوسط، شنت حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٨٢. كما أن الهند الديمقراطية هى التى هاجمت باكستان فى عام ١٩٧١.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تكون الدكتاتوريات الدموية مسالمة. وتقدم شيلى فى ظل حكم پينوشيه أبرز مثال على ذلك. ومع أن ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية اتخذتا مسلكا عدوانيا بشكل خاص، إلا انهما لم تتمكنا رغم جهودها المكثفة، فى جر اسبانيا فرانكو معها، فظلت ملاذا للسلام خلال الحرب العالمية الثانية. وهناك العديد من النظم الدكتاتورية فى إفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية مسالمة تماما عسكريا. ولما كان «العدو الداخلى» أى المعارضين للنظام والديمقراطيين، الشاغل الرئيسى للدكتاتوريين، ويشكلون أخطر تهديد لهم، فلم يكن من الممكن إطلاقا التفرغ للعدو الخارجى.

وتعود صعوبة الربط بشكل مؤكد بين الديمقراطية والسلام إلى أن النزاعات لم تعد تنجم اليوم بين الدول، ولكن بين الشعوب والأجناس، ومن بينها النزاع الدائر فى ايرلندا الشمالية، مما ينال من سمعة بريطانيا، مهد الديمقراطية ورمزها. ويمكن أن نشير أيضا إلى أن روسيا التى من المفترض فيها أنها سائرة فى طريق الديمقراطية تواصل مع ذلك الحرب بأشكال مماثلة لما جرى من قبل فى افغانستان أثناء الدكتاتورية السوفييتية كما أثبتت ذلك الحرب ضد التشيشان التى أتخذ قرارا بها بوريس يلتسين.

وشهدت جنوب إفريقيا، وهى فى طريقها نحو الديمقراطية، ظهور نزاعات داخلية خطيرة. وكثيرا ما تكون مقرطة بلدانا مصحوبة بتأجج المشاعر القومية التى قد تؤدى إلى نشوب نزاع. ففى عام ١٨١٥، كافح التحالف الأوروبى المقدس «شيطانى القومية والمقرطة التوأمين»[٤٢]. باسم السلام فالنظام. المتجه نحو المقرطة هو بطبيعة الحال نظام انتقالى ضعيف البنية، إذ يتعين على القادة الجدد أن يوطدوا سلطته. وقد يميلون إلى استغلال المشاعر القومية أو استخدام السياسة الخارجية لدعم نفوذهم الداخلى وشرعية سلطتهم[٤٣].

وبوسعنا أن نتساءل هل كان بإمكان انور السادات الحصول على مساندة شعبية فى عقده للصلح مع إسرائيل فى ظل نظام ديمقراطى فى مصر؟ ومما لاشك فيه أن العاهل الاردنى تواق أكثر من شعبه إلى تقديم تنازلات لتحقيق السلام.

وفيما يتعلق بالمثال الأخير لحرب بين الدول، أي حرب الخليج الثانية، نجد أن العلاقة بين الديمقراطية والسلام متباعدة تماما. فمع أن هذه الحرب صورت على أنها جرت باسم الديمقراطية، إلا أنها لم تؤد بالمرة إلى إعادة (أو بالأحرى إقامة) الديمقراطية. كما أن تحالف المنتصرين ضم بلدانا أبعد من أن تكون ديمقراطية مثل المملكة العربية السعودية

وقد تنفر النظم الديمقراطية من خوض الحروب وتتردد إزاء الصدمة التى تثير امتعاض الرأى العام أمام صور الحرب المذاعة تلفزيونيا. غير أن بوسع هذه النظم الإقدام على ذلك وفقا لمبدأ باول (الجنرال كولين باول، رئيس أركان حرب الجيش الأمريكى) الذى تم اختياره خلال حرب الخليج، وهو الشكل الحديث للحرب الطاحنة، أي تدمير العدو على أوسع نطاق وبكل حسم لتفادى وقوع أى خسائر فى معسكرها. وبنفس هذه العقلية عجلّ بوريس يلتسين بالحرب ضد التشيشان وكثفها فى ابريل لكى يستقبل بكل ارتياح خمسين من رؤساء الدول فى التاسع من مايو ١٩٩٥، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للانتصار على النازية. لقد كان يتعين عليه أن يجرى هذا الاحتفال «الديمقراطى» فى ظل السلام – حتى وإن كان سلام المقابر.

والحرب ليست بالضرورة من صنع الدكتاتوريات ، بل بالأحرى من صنع البلدان الفقيرة. فالثراء يقتل الرغبات الحربية بقدر أكبر من السهولة بالمقارنة مع بطاقات الانتخابات.

لقد أصبحت الحرب ترفا بالنسبة للبلدان الفقيرة. والسعى إلى الحرب يتم عندما لايكون هناك مايمكن فقدانه، كما أن أحدا لايرتمى فى أحضان الثورة إذا كان ثريا. وعلى أى حال فإن اخطر النزاعات الجارية – ابتداء من يوغسلافيا السابقة حتى الاتحاد السوفييتى

السابق، ومرورا برواندا – قامت بينما كانت هذه البلدان تشهد تدهور نصيب الفرد في إجمالي دخلها القومي. فعندما تخلد شياطين القومية إلى النوم يكون انخفاض الدخول خير ناقوس لإيقاظها.

ويجب ألا يخشى سكان بلادنا التعرض للهجوم أو دفعهم من جانب حكوماتهم في مغامرات حربية قد تكون محفوفة بالمخاطر، وذلك ليس لأنهم ديمقراطيون، ولكن أساسا لأنهم أغنياء. ولذا فسينعمون بالحياة في واحة يسودها السلام، وإن كانت محاطة بمناطق صخب وحروب . فالأحياء الراقية تعيش في سلام بينما تنهش العشوائيات بعضها بعضا. وهناك ستار حديدى محكم يفصل بين مناطق السلام ومناطق المجازر. ولا يعفى هذا الواقع الأخلاقيات من مسئوليتها. ألم تنعم البلدان الغربية في نهاية الأمر بسنوات سلام على حساب حرمان أوروبا الشرقية من الحريات؟

وبوسعنا أن نتحمل المعيشة بكل دعة وفي منأى عن قعقعه الأسلحة وعواقبها المحتملة. ومن آن لآخر نجد أمامنا شخصية متمسكة بالأخلاقيات تدفعنا إلى الخجل من هذا الارتياح الجبان. غير أن ذلك الإحساس بالذنب يتيح لنا إمكانية الظهور بمظهر الواعين بالمشاكل الخارجية دون أن نخاطر بالإقدام على حلها. وباختصار فإنه بوسعنا أن نصمد علما بأن الصعوبة الوحيدة تتمثل في معرفة ما إذا كان هذا السور الذى يحمينا من الأعاصير الخارجية سيصمد. فحتى سور برلين الذى كان من المعتقد أنه خالد سقط، على أثر انذار مسبق في غاية القصر.

هوامش الفصل الأول

(١) نقلا عن Pierre Hassner, la Violence et la paix, Paris, Esprit, 1995, p.372

(٢) Norman Angell, The Great Illusion, Londres, Heineman, 1994

(٣) استخدم جيرييل روبان، سفير فرنسا السابق لدى حلف الاطلنطى هذا المصطلح فى كتابه *عالم بلاسيد* (*Un* monde sans maitre, Paris, Odile Jacob 1995,p.160) إذ يقول: «كان يتعين أن يتم حل حلف وارسو، وأن ينسحب الجيش الأحمر نحو الشرق، وإن يتمزق الاتحاد السوفييتي إربا لكى يتم القبول بأن التهديد قد انحسر، أو ابتعد على الأقل. ولم يتجاسر أحد ويؤكد أنه زال تماما. وحتى إن كان هذا التهديد قد خفّ إلا أن الكثيرين كانوا يرون أنه يظل مثيرا للمخاوف لأن انحساره لايحول دون أن يفيق من جديد. وربما كان ذلك مجرد تراجع وإحجام يستحق الترحيب به ولكنه مؤقت وعليه فقد تم الاتفاق على تصور يحتمل اللبس، ألا وهو «التهديد المترسب» والواقع أن الخوف هو المترسب، لا التهديد.

(٤) قد يوحى بذلك عنوان كتاب چاك روينيك من *سراييفو إلى سراييفو*، وإن كان ماجاء فيه لايؤيد هذه الأطروحة، إذ أن المؤلف كتب يقول، على العكس (ص.١١٥): «قد يميل المرء إلى التحدث عن العودة إلى «الحروب البلقانية» التى مهدت فى سنتى ١٩١٢ - ١٩١٣ للحرب الأوروبية الكبرى. ومع ذلك فإن سراييفو ١٩٩٢ ليست سراييفو ١٩١٤، إذ ليس هناك فى أوروبا من يجد أن من مصلحته تحويل المواجهات فى يوغسلافيا السابقة إلى نزاع دولى».

(٥) Che Guevara, Œuvres III, Textes politiques, Paris, Maspero, 1977, p. 297 - 312

(٦) يلاحظ جبرييل روبان عن حق فى كتابه عالم بلا سيد المذكور آنفا (ص.١٦٧) «وأن بؤر العنف قد لايكون عددها أو أوارها قد انخفض، إلا أنها فقدت ما كانت تشكله كتهديد للمجتمع الدولى. فالواقع أن هايتى، وكمبوديا، والجزائر، واليمن، وناجورو -كراباخ، ورواندا، والصومال، لم يترتب على أى منها ردود فعل يمكن مقارنتها بتلك التى نشرتها حروب كوريا أو ڤيتنام أو افغانستان أو الشرق الأوسط عند نشوبها».

(٧) خطاب السكرتير العام لحلف الاطلنطى فى بروكسيل فى المؤتمر السنوى الخامس والثلاثين للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية. ونص هذا الخطاب منشور فى العدد رقم ١٢ لعام ١٩٩٣، ص ١٨، فى مجلة Relations internationales et stratégiques, n° 12, 1993, p. 18.

(٨) غسان سلامه: محاضرة فى مركز الدراسات العليا حول التسلح فى أول ديسمبر ١٩٩٤.

(٩) Alvin et Heidi Toffler, Guerre et Contre-guerre : survivre a l'aube du ,xx'e siécle, Paris, fayard, 1994, p.24. وقد أحصى ادوارد لوتواتك ١٥٨ حربا بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٨٩ أسفرت عن مصرع ٢٣ مليون فرد (مقال Toward post heroic warfare) فورين افيرز، مايو يونيو ١٩٩٥، ص ١٠٩ - ١٢٢).

(١٠) Zbigniew Brzezinski, Out of Control, New York, Mac Millan, 1993, p. 9 - 16

(١١) Pascal Boniface et François Heiisbourg, "Qui est contre la paix?, La puce, les hommes et la bombe, Paris, Hachette, 1986, 1986. II[e] partie, chap.

2,p.157s

(١٢) Bertrand Badie, La fin des territoires, fayard 1995, p. 156..

ويرى المؤلف أن أكثر من ٢٥٪ من المواجهات التى جرت من ١٦٤٨ حتى ١٩١٤ كانت مرتبطة بشكل مباشر بالتوسع، بينما ٢٤٪ فقط من المواجهات من ١٩٤٥ حتى ١٩٨٩ كانت تنتمى إلى تلك الفئة.

(١٣) نقلا عن: Tariq Ramadan, "La pensée d, un siécle", in Alain Gresh (dir.), Un peril islamiste?, Bruxelles, Complexe, 1994, p. 37.

(١٤) Jean - Christophe Rufin, L'Empire et les nouveaux barbares, Paris, Jean Claude Lattés, 1991, p. 10 - 11.

(١٥) Le Contrat pour la France avec les français, 1995, p. 54.

(١٦) François Cailleteau, "Quelles menaces?", Relations internationales et stratégiqus, n°12, p.91.

(١٧) Clara Hollongworth, "Another despotic creed seeks to infiltrate the West", Inter-natioal Tribune, 5septembre 1993.

(١٨) Nouvelles atlantiques, n°2692, 8f´vrier 1995.

(١٩) «من ذا الذى يستطيع أن يضمن ، إزاء مشهد أنصار الجهاد فى الجزائر والسودان وتشيتشينيا ، وافغانستان، وازاء ذكرى حربى الخليج اللتين أدميتا العراق ودمرتاه، أن توجد اليوم فى العالم الإسلامى قوى من الصلابة بما يكفى للحيلولة دون حدوث تداعيات مهلكة خاصة وأن وسائل الدمار بالجملة ستتوفر لقاء استثمارات علمية وتكنولوجية أقل فأقل بينما لاتلوح فى الأفق أى احتمالات تقدم ديمقراطى؟» نقلا عن «دواعى التشاؤم إزاء الانتشار» بمجلة Courrier international:، العدد ٢٣٧، ١٨ مايو ١٩٩٥.

(٢٠) أنظر كتاب المؤلف Contre le revisionnisme nucláire, Paris, Ellipses, 1994.

(٢١) Zaki Laïdi, Un monde privé de sens, Paris, fayard 1994, p.21.

(٢٢) «على غرار ما لجأت اليه الحركة الشيوعية ففى أوروبا، والصين، وفيتينام، ومن قبلها الحركة الفوضوية، يستغل الإسلاميون قبل كل شئ ضروب الحرمان الاجتماعى والإحباطات القومية، وبالأخص تلك التى تراكمت فى نهاية الستينيات»، نقلا عن، Alain Gresh (dir), un peril islamiste,

(٢٣) Alain Gresh, "Fin de régne en Arabie Seoudite", Le Monde diplomatique, août 1995.

Olivier Roy, Échec de l' Islam politique, paris, Le Seuil, 1992, p.9.(٢٤)

(٢٥) يقول فرانسوا كاييتو فى المقال المذكور آنفا (الهامش رقم ١٦ من هذا الفصل): «وعلى أى حال فإن التجربة الإيرانية أثبت منذ أكثر من عشر سنوات أن النظام الإسلامى لايعنى آنتهاج سياسة عدوان عسكرى ضد جار أصغر. ويجب ألا نخلط بين تشجيع الأعمال الهدامة أو الإرهاب، التى لايمكن القبول بها طبعا، وبين التهديد العسكرى».

Jean- Louis Dufour et Maurice Vaisse, La Guerre au xx^{e} siécle, Paris, Hacette,(٢٦) 1993,p. 220 - 221إن دقة الأسلحة الحديثة .. تدفع مثيرى القلاقل الأقل تزودا بأسلحة متقدمة للغاية إلى التفكير .. كما أن التكلفة الباهظة للأبحاث العسكرية والأسلحة الحديثة تحد بطبيعتها من تطلعات مثيرى المتاعب المحتملين للنظام الدولى».

(٢٧) يقول برزفسكى فى صفحة ٢١٠ من كتابه (المذكور آنفا فى الهامش رقم ١٠ من هذا الفصل): «يجب أن يدرك الغرب أن المسلمين البالغ تعدادهم ألف مليون نسمة لايمكن أن يثير إعجابهم العالم الغربى الذى ينظر إليه كداعية للقيم الاستهلاكية ، وللمزايا اللاأخلاقية، ويبارك الإلحاد».

Samuel Huntington, "The clash of civilizations?", Foreign Affairs. Summer 1993,(٢٨) p. 22 - 49.

Foreign Affairs, septembre - octobre 1994, p. 2 - 27; et Commentaire,été 1994, (٢٩) n° 66, p.253 - 279.

(٣٠) يرد ويليام بفاف على صمويل هنتينجتون فى العدد رقم ٦٦ لعام ١٩٩٤ من مجلة Commentaire (ص ٢٢٦) ويثير قضية أساسية إذ يقول: «إن أيا من تلك الحضارات ، المحددة إلى حد كبير بشكل متعسف، ليست ولم تكن، بهذه الصفة، كيانا أو محركا سياسيا. فالأمم تتحرك والحكومات تشن الحروب. ولكن الحضارات ليست وحدات سياسية، ولا توجد أى قرينة تدل على أنها ستصبح كذلك».

François Thual, *les Conflits identitaires*, Paris, Ellipses, 1995, p.174.(٣١)

(٣٢) *المرجع السابق*، ص٤٠.

(٣٣) «امريكا أولا. فلنترك العالم يسير بدون العم سام» صحيفة انترناشيونال هرالد تريبيون، ١٠ سبتمبر ١٩٩١

Idem, créer une nouvelle civilisation, Paris, Fayard, 1995. (٣٤)

(٣٥) *المرجع السابق*، ص ١٧٨.

(٣٦) يسخر اندرية جلوكسمان عن حق من هذا الاعتقاد الساذج، إذ يقول فى كتابه المعنون *أين انت ياديجول؟* : «إن الإفراط فى اللجوء إلى التكنولوجيا فى التسلح وفى التعامل مع البشر، الذى يواصل التخلص المزعوم من

الايولوجيات، سينزع بالكامل حسب زعمهم فتيل الحروب الشاملة ليهل علينا إذن عهد «المعارك بلا إراقة للدماء» المبارك!
وليحيا السلام باستخدام «الأسلحة غير القاتلة» و «الذكية»! إن وهم إحلال السلام الشامل عن طريق سيادة التقنيات ،
ما هو إلا تكرار للوهم الذى افترض فى الماضى أن البارود سيصبح أداة ترشيد تحد من التعصب وتؤدى إلى التحضر
والتوازن وتخمد أخيرا، إن لم يقضى على «الأمتلاف الاوروبى» الميال لخوض الحروب»(De Gaulle, oú es tu?,
(Paris, Jean- Claude Lattés, 1995, p. 147

(٣٧) "La guerre aveuglante", Le point, 27 mai 1995.

(٣٨) وهى حقيقة اكثر تواضعا مما هو معتقد أو مرجو. فتقرير مرصد حقوق الانسان freedom House لعام ١٩٩٣ يقول إن ١٩ ٪ فقط من سكان العالم يعيشون فى ظل نظم تحترم الحرية. فهناك ٧٢ بلداً حراً، و ٦٣ بلدا حرا جزئيا، و٥٥ بلدا ليس حرا إطلاقا. وهناك ٣٨بلدا «غير حر» أكثر بالمقارنة مع عام ١٩٩٢ . نقلا عن.Jean- Claude guillcbaut, op. cit.,p. 132 "

(٣٩) "Denocrates and War", The Economist 1er avril 1995

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) Kenneth Waltz, "America as a model for the world? A foreign policy perspective", Political Survey, vol. XXIV, n°4, décembre 1991, p. 667 -670.

(٤٢) Edward D. Mansfield et Jack Snyder, "Democcratization and war", Foreign Affairs, mai -juin 1995, p. 79 - 97.

(٤٣) وقد دعا ذلك الكاتبين المذكورين فى الهامش السابق إلى القول: «فى المدى البعيد، فإن التوسع فى مجال المقرطة المستقرة، يؤدى على الأرجح إلى زيادة احتمالات استقرار السلام. ولكن هناك الكثير الذى يتعين القيام به فى المدى القصير للحد من مخاطر التحول العاصف» International Security, hiver 1995. p. 38

❖

الفصل الثانى
الكارثة النووية: هل هى فى طريقها الينا؟

فى العهد الجميل الذي شهد التنافس السوفييتى - الأمريكى، عاش العالم الغربى على التوالى قلق القضاء على الحياة بالذرة والاطمئنان بأن الردع النووى يمنع موسكو من الاستفادة من تفوقها العسكرى الهائل.

وكان تشرتشل قد وصف بشكل رائع هذا الشعور المختلط عندما صرح بأنه «فى العصر النووى، سيكون الأمن ابن الرعب الفتى وسيكون البقاء الأخ التوأم للفناء».

فاحتمالات نشوب حرب عالمية ثالثة اليوم - وهى حرب لابد وأن يستخدم فيها السلاح النووى - ترقد الآن إلى جانب أشلاء الاتحاد السوفييتى. وبعد أن كانت موسكو وواشنطن تتنافسان طوال العديد من السنوات في سباق لاهوادة فيه، أصبحتا تخوضان سباقا متعجلا مندفعا هو أيضا من أجل السلاح. غير أن شبح الانتشار النووى يحول دون أن يعيش العالم مطمئنا تماما بخصوص التهديد الذرى. وكان بعض المراقبين قد جاذفوا فسارعوا بالاختفاء بقيام عالم ما بعد التسلح النووى، وذلك على أثر سقوط جدار برلين[1]. على أنه سرعان ما تبين أنه «لايمكن التخلص من اختراعه»، وأن القلق الذى أثارته الأسلحة النووية مستمر حتى الآن وإن تغير مضمونه. فالترسانه التى تملكها موسكو لم تعد تخيف، بقدر ما يثير المخاوف، انتقال الأسلحة النووية إلى أيدى البلدان التى ينظر إليها على أنها منبوذة من المجتمع الدولى.

سباق التسلح وسباق نزع السلاح

فى السادس من اغسطس ١٩٤٥ دخل العالم عصر الطاقة النووية. وهو لايزال فى هذا العصر ولن يخرج منه على حال سواء راق لنا ذلك أو أسفنا، نظرا لأنه لايمكن التخلص من اختراع تم اختراعه.

وقد فوجئ الأمريكيون منذ عام ١٩٤٩ بأن السوفييت فجروا بدورهم جهازا عسكريا ذريا، إذ كانوا يعتقدون أنهم سيعجزون عن ذلك . ومنذ هذه اللحظة خاضت الدولتان العظميان سباقا للتسلح بسرعة سباق الماراثون.

ففي عام ١٩٥٥ أصبحت الولايات المتحدة تمتلك ٤٧٥٠ سلاحا نوويا ولكنها اتخذت بعد هذه الانطلاقه السريعة إيقاعا أبطأ، فتوفرت لديها فى عام ١٩٩٠ إثنا عشر ألف رأسا نووية.

ولحق السوفييت بمنافسهم الأمريكى بعد بداية متقطعة الأنفاس، وذلك على غرار العدّاء المشارك فى سباقات المسافات الطويلة المعتمد على إيقاع متواصل وبعد «تسخين» يسمح بتوسيع الخطى.

ففى عام ١٩٥٥ لم يكن لدى السوفييت سوى عشرين سلاحا نوويا. وقد حققوا وعد خروتشوف الذى أعلن أنهم سينتجون الصواريخ كما ينتج السجق، فأصبحوا يمتلكون ٣٠٠ فى عام ١٩٦٠، و١٨٠٠ فى ١٩٧٠، ٢٨٠٠ فى ١٩٧٥، ٦٠٠٠ فى عام ١٩٨٠، و٩٩٠٠٠ فى ١٩٨٥، و١٣٠٠٠ فى ١٩٩٠[٢].

وقد ثبت أن سباق التسلح هذا كان باهظ التكلفة، فقد انهك الاتحاد السوفييتى وبددت فيه الولايات المتحدة قدرا كبيرا من قوتها. كما أنه كان ، من جانب آخر، غير مجد استراتيجيا. فإذا كان إثناء العدو عن المخاطرة يستدعى بالضرورة تهديده بإنزال خسائر فادحة به، بل والقضاء عليه تماما، فقد يرى المرء أنه ليس هناك جدوى من توفر القدرة على تدميره عشرات بل ومئات المرات كما كانت تتيح ذلك ترسانات الدول العظمى.

وبعد أن قررت موسكو وواشنطن الكف عن مواصلة هذا السباق الذى لن ينتصر فيه أحد، عمدتا إلى خوض سباق لنزع السلاح بنفس السرعة.

ففى ٣١ يوليو ١٩٩١ وقع جورج بوش وميخائيل جورباتشوف فى موسكو على معاهده ستارت -١ (Strategic Arms Reduction Treaty) التى كانت المفاوضات الخاصة بها قد بدأت فى عام ١٩٨٢ . وكانت تلك المعاهدة تقضى بالتخفيض الفعلى للترسانات المركزية للدولتين العظميين آنذاك بنسبة ٣٠٪. وفيما بعد تقدمت واشنطن وموسكو، على ثلاث مراحل فى غضون عشرة شهور، باقتراحات أحادية الجانب أو مشتركة تؤدى إلى تخيفض الحد من ترساناتهما بنسبة الثلثيين، وفقا لخطة مرسومة.

وفى الثالث من يناير ١٩٩٣ ، أى ليس فقط قبل أن تتقرر ترتيبات معاهدة ستارت — ١

بل وقبل أن يسرى مفعولها قانونا (المحدد بالخامس من ديسمبر ١٩٩٤) وقع كل من الرئيس بوش، الذى لم يكن قد تبقى له سوى بضعة أيام للإقامة فى البيت الأبيض، وبوريس يلتسين على معاهدة ستارت - ٢. وتنص هذه المعاهدة الجديدة على تخفيض ترسانات الطرفين لتصبح ثلاثة آلاف رأس لروسيا وثلاثة آلاف وخمسمائه رأس للولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٣. ويعنى ذلك ضرورة تدمير عدة مئات من الأسلحة الذرية كل عام، وهو أمر ليس بالهين.

وأثارت التطورات العاصفة المصاحبة لحل الاتحاد السوفييتى مخاوف جديدة. ومن سخريات التاريخ - التى لا يخلو منها أبدا - أن الغربيين الذين كانت تثير القوة السوفييتية مخاوفهم، راحوا يرتجفون أمام ضعفة.

مخاطر الضعف الروسى

عندما وقع انقلاب اغسطس ١٩٩١، الذى قضى على الاتحاد السوفييتى، واجه المسئولون الغربيون كابوسا جديدا. فهل كانت لاتزال هناك سيطرة على الأسلحة النووية؟ وألن يغرى ذلك بعض المسئولين والعسكريين بإطلاق مثل هذه الأسلحة فى محاولة ميؤس منها؟

وفضلا عن ذلك فإن الأسلحة النووية التكتيكية موزعة فى انحاء البلاد. وهل يمكن أن تستخدمها الجمهوريات الخمس عشرة فى حرب أهلية؟ وتتخذ المشكلة وجها خاصا بالنظر إلى المشاحنات القومية فى نطاق الاتحاد السوفييتى. ففى ١٩ نوفمير ١٩٩١ صرح ادوارد شيفارنادزه، وزير خارجية الاتحاد السوفيتى آنذاك بأن «أكبر تهديد نووى للعالم يكمن فى النزاعات الداخلية بالاتحاد السوفييتى، وأشار وزير الخارجية الأمريكى إلى احتمال أن يتكرر فى الاتحاد السوفييتى، نفس سيناريو يوغسلافيا السابقة، مع إضافة الأسلحة النووية إليه. اخذ البعض يتصور تواصل النزاع بين الأرمن والاذربيجانيين مع استخدام الأسلحة النووية التكتيكية.

وهكذا تم تجميع كل الأسلحة النووية الموزعة فى أراضى الاتحاد السوفييتى السابق فى روسيا، فى مايو ١٩٩٢.

ولكن شبح انتشار الأسلحة النووية التكتيكية يظهر من جديد. فإذا كانت بعض

الجمهوريات مثل اوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان التى تمتلك أسلحة ستراتيجية فى أراضيها، ستستقل، ألن تكون راغبة فى الاحتفاظ بها، فيتزايد بذلك عدد الدول النووية فى أوروبا؟

و أخيرا وقعت هذه الدول الثلاث فى مايو ١٩٩٢ بلشبونة على بروتوكول ملحق بمعاهدة ستارت -١ الموقع بين الاتحاد السوفييتى السابق والولايات المتحدة تعهدت بمقتضاه بالتخلى عن اسلحتها النووية.

وبعد ترددات امتدت طويلا والعديد من التراجعات صدقت اوكرانيا على ذلك الوعد.. وما كان تردى الأوضاع الاقتصادية فى اوكرانيا يحول دون مقاومتها للضغوط المشتركة من جانب روسيا والولايات المتحدة، مما دفع كييف إلى قبول التنازل عن حقها، على قدم المساواة مع روسيا، فى امتلاك ترسانه نووية مقابل معونة اقتصادية سخية لها مفعولها عندما تكون ضرورية لسد الرمق.

ولكن ما كاد العالم يتنفس الصعداء حتى ثارت مخاوف أخرى، إذ أدى انفجار الاتحاد السوفييتى من الداخل إلى انخفاض سيطرته على المواد النووية القابلة للانشطار وعلى العلماء، مما قد يزيد من انتشار الأسلحة النووية. وهكذا أصبح تهريب المواد المشعة وهجرة العقول يشكلان تهديدا جديدا يصعب التحكم فيه. ومع أنه لم يعد هناك خوف من تزايد عدد الدول التى تمتلك سلاحا نوويا نتيجة لانهيار الاتحاد السوفييتى إلا إن ذلك يمكن أن يتم بشكل غير مباشر، نظرا لأن الدول المرشحة لامتلاك السلاح النووى فى العالم الثالث يمكنها أن تستقطب العلماء العاطلين عن العمل وأن تحصل على المواد غير الخاضعة للسيطرة الكاملة.

والواقع أن انتهاء الحرب الباردة وتمزق الاتحاد السوفييتى إربا جعلا جزءا كبيرا من جهاز إنتاج الأسلحة النووية السوفييتية غير ذى موضوع. وتحول علماء وتقنيو الذرة فجأة ودون سابق إنذار من ابناء النظام المحبوبين إلى عبء لا حاجة إليه. كان هناك مئة ألف عالم وتقنى فى مجال الذرة يعكفون على تطوير الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى الاتحاد السوفييتى، من بينهم ما بين ثلاثة وخمسة آلاف على دراية بأسرار تشغيل هذه الأسلحة.

وكانت هناك مدينتان يقيم بهما ثمانين الف فرد، يرمز إليهما مصطلحا ارزماس - ١٦ وتشيليابينسك - ١٠ وهما مخصصتان فقط للأبحاث المتعلقة بالأسلحة الذرية. وهكذا تتضح لنا أبعاد مشاكل تحويل هذا النشاط فى ظل تخصصاته الأصلية التى لا مثيل لها.

فمن جهة كان وضع هاتين المدينتين شبه المعزولتين تماما فى العهد السوفييتى عنصرا

ايجابيا على صعيد الأمن، وإن لم يكن على صعيد الحريات، ولايزال الإشراف على سكانهما أسهل حتى الآن. ولكن هناك هيئات أخرى (معاهد، اكاديميات ..الخ) أكثر انفتاحا. ومن جهة أخرى فإن سبل نقل المعلومات وإمكانيات هجرة العقول لم تعد كما كانت في الماضى. فبوسع المعرفة أن تسافر بشكل لا مادى، وبأسرع من الطائرة، وذلك عن طريق وسائل التراسل عن بعد. ويزداد الإغراء ببيع المعلومات أو تصدير الكفاءة عندما يجد صاحبها نفسه عاطلا عن العمل ويريد أن يواصل ممارسة مهنته الرفيعة المستوى والمشوقة للغاية.. ويحصل الفزيائيون فى ارزماس - ١٦ وتشيليابينسك -١٠ على ٦٧ دولارا شهريا فى المتوسط[٣]. ولابد وأن يكونوا وطنيين حقا لكى يرفضوا الخمسة آلاف دولار شهريا التى يمكن أن تعرضها عليهم إيران لمساعدتها على تطويربرنامجها النووى. أما الذين حالفهم الحظ وتمكنوا من الحفاظ على وظائفهم فيحصلون على مرتب يقل عن أجر سائق الحافلات. ومما لاشك فيه أن ضآلة المكأفاة يمكن أن تكون حافزا قويا للرحيل إلى بلاد أكثر استعدادا للاعتراف بالقيمة الحقيقية لكفاءاتهم المهنية.

ووفقا لزاڤييه دى ڤيليان، رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسى فإنه «خلال سنوات ١٩٩٠ - ١١٩٣، انتقل إلى الخارج ١٢ ٪ من كافة الباحثين المعروفين، ومن بينهم ٤٠ ٪ من إخصائيى الفيزياء النظرية»[٤].

وتتراوح الردود الغربية على ذلك التحدى المثير بين تشغيل هؤلاء الإخصائيين ذوى المستوى الجيد جدا، دون أن يكون تأهليهم قد كلف الغرب أى شئ، وبين تشغيلهم محليا عن طريق إقامة المركز الدولى للعلوم والتكنولوجيا (I.C.S.T) الذى عرضت عليه العديد من المشروعات[٥]. (بما فى ذلك دراسة إمكانات توصيل الماء الصالح للشرب إلى كوكب المريخ). ولكن هناك دراسات أخرى أكثر جدية حول الأمن النووى والطاقة وحماية البيئة كلف بها هذا المركز، الذى حصل على ٧٥مليون دولار من الوحدة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة. ومن المفترض أن يتم إنشاء مراكز مماثلة فى أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء. ومع ذلك فإن هذا البرنامج لايمكن أن يكون فعالا بنسبة ١٠٠ ٪. ومن المستحيل الحيلولة دون هجرة أى عقول، مما سيسمح بتقدم البرامج النووية فى بعض البلدان بتطعيمها ببرامج أخرى موجودة أصلا. وهكذا يتبين لنا أن الخوف من الخطر النووى تزايد منذ أن بدأ التغنى بقيام العالم البعد النووى.

وفيما يتعلق بالمواد، أقام الغربيون نظاما لشرائها أو تدميرها. وينص قانون الحد من التهديد النووى السوفييتى على اعتماد ٤٠٠ مليون دولار لتلك المهمة. كما أن الوحدة الأوروبية

واليابان قررتا هما أيضا تقديم مساعدات من هذا النوع.

وفى عام ١٩٩٣ تعهدت الولايات المتحدة بشراء ٥٠٠ طن من اليورانيوم المرتفع التشبع من روسيا، وهو اليورانيوم الناتج عن تفكيك الأسلحة النووية السوفيتية وذلك لقاء مبلغ ١٢ مليار دولار على مدى عشرين سنة. وسيتم تحويل هذا اليورانيوم المرتفع التشبع إلى يورانيوم قليل التشبع (وغير صالح بالتالى لاستخدامه فى صنع أسلحة).

كما يشترى الامريكيون أيضا يورانيوم مشبع من كازاخستان لكى يضمنوا عدم استخدامه لأغراض عسكرية من جانب دول أخرى. وبالرغم من تلك البرامج والجهود المالية إلا أن الخطر الأكبر يكمن فى الاتجار بالمواد القابلة للانشار المهربة.

الخوف الأعظم فى نهاية القرن

لم يعد الخوف الكبير الجديد متمثلا فى الثلاثة عشر ألف رأس نووية روسية المتأهبة لصدور الأوامر لها بضرب واشنطن أو لوس انجلس أو لندن أو باريس. إنه السلاح الذرى، حتى وإن كان وحيدا أو من عدة نسخ بل وحتى كان بدائيا، كما تحلم بالتزويد به كوريا الشمالية وليبيا والجزائر والعراق. الخ، أى المصممة على التصدى بقوة للتفوق الغربى.

وهناك سيناريو آخر يهدد بكارثة أكبر، وهو ليس وقوع هذا النوع من الأسلحة فى أيدى دول منبوذة أو متمردة، ولكن فى أيدى حركة إرهابية سرية.

ويشارك فى هذا الخوف اليوم العديد من الخبراء ذوى التوجهات الشديدة الاختلاف مثل بيير لولوش وجاك اتالى. فالأول يرى «أنه ليس من المستبعد أن يتزود عدد من الدول المنبوذة أو الإرهابية أو الجماعات المرتبطة فى الكثير من الحالات بالإجرام الدولى، بمواد قابلة للانشطار أو بأسلحة الدمار الشامل»(٦). أما الثانى فيجذر فى احتمالات تزويد بلدان جديدة أو حتى كيانات غير تابعة لدول، مثل الطوائف والجماعات الإرهابية، وكارتلات المافيا، بوسائل لصنع وإطلاق مثل هذا السلاح، فى الوقت الذى تتضاعف فيه دوافع العنف التى تهئ الظروف لاستخدامه(٧).

ويتمثل الكابوس الخطير فى الخوف من حصول مجموعة إرهابية ما على خمسة كيلوجرامات من البلوتونيوم أو خمسة عشر كليوجراما من اليورانيوم من النوع المستخدم فى صنع الأسلحة، وهى الكمية اللازمة لصنع سلاح نووى. وعندما نعرف أن كليو جرام

البلوتونيوم يكون فى حجم كرة لعبة الجولف، تتضح صعوبة العملية.

وهذا الهلع ليس جديدا، وقد سبق له أن شحذ تخيلات العديد من المؤلفين وكتاب السيناريوهات.

فهناك رواية دومينيك لابيير ولارى كولينز التى بلغ عدد قرائها ثلاثين مليونا، وصدرت منها ثلاثين طبعة دولية ولاقت نجاحا واسع النطاق. ومع أن هذه الرواية صدرت منذ خمس عشرة سنة، إلا أن السيناريو الذى تعرضه يتمسك به حتى الآن العديد من الاستراتيجيين الذين لايرغبون مع ذلك أن يذكروا مصدرهم[٨].

وتعرض الرواية الابتزاز الذى مارسه العقيد القذافى ضد الولايات المتحدة، بعد أن قام فلسطينيون ثلاثة بوضع قنبلة حرارية نووية فى نيويورك معدة للانفجار. وقد انتهى كل شئ على نحو جيد. ولكن العجيب فى الأمر أن تلك النهاية السعيدة لايشار إليها أبدا عند التحدث عن الكتاب. فالتلويح المرعب بالسلاح النووى هو وحده المعتبر احتمالا حقيقيا. والواقع أن المعلقين يمنحون أنفسهم حرية أكبر من الروائيين، إذ يحلو لهم الرجوع إلى الكتاب من أجل جانبه المفجع، ويتخلون عن جزء من الأحداث. فمن الممكن استبعاد أجزاء من الروايات كما يتم حذف جزء من الجملة المقتبسة لكى تقول مايراد قوله لا مايقوله أصحابها.

وفى فيلم « *أبدا لاتقل أبدا* » يتعين على چيمس بوند أن يحبط خطط منظمة الشبح السرية التى تهدد بتوجيه سلاحين نوويين ضد نيويورك وموسكو ما لم تسلم له فدية ضخمة. فهل سيتجاوز الواقع تلك الروايات الخيالية؟ وهل يكون الروائيون وكتاب السيناريوهات متقدمين بكل بساطه على الخبراء الاستراتيجيون؟ وعلى كل فكم من المرات صدرت مؤلفات كانت تبدو عند نشرها مجرد خيال علمى، ولكنها وصفت ظواهر تحولت إلى واقع بعد ذلك بقليل؟ وعليه لماذا لايصبح ما أصبح حقيقيا بخصوص سبر الإنسان أغوار البحار أو الكواكب صحيحا أيضا بالنسبة لكارثة نووية مقبلة؟

يقول چون نويكولز، مدير معمل لورنس ليڤرمور القومى «كان بوسع الإرهابيين الحصول على رأس نووى من الترسانه السوڤييتية السابقة عن طريق السوق السوداء، ووضعها فى سيارة تقف على مقربة من المركز التجارى الدولى بنيويررك وتزويدها بجهاز لتفجيرها واللجوء بهذه الطريقة إلى الابتزاز النووى»[٩].

وتقدر صيحفة الايكونمست الأسبوعية أن المخزون من هذا النوع من البلوتونيوم واليورانيوم فى العالم بـ ٢٥٠ و ١٥٠٠ طن على التوالى[١٠]. وعليه فإن القدر الضرورى

لصنع قنبلة بالمقارنة مع المخزون القائم يمثل مجرد كلمة واحدة بالنسبة لمجموع الكلمات الواردة فى ثلاث نسخ من هذه الصحيفة الاسبوعية الضخمة.

ووفقا لتقدير آخر يوجد فى روسيا وحدها مايترواح بين ١٠٠ و ٤٠٠ طن من البلوتونيوم، وبين ٤٠٠ و ٧٠٠ طن من اليورانيوم المشبع والموزع بين مختلف المنشآت(١١).

وهناك دعابة شائعة فى الأوساط الذرية تقول أن المعامل والمنشآت النووية التى كانت تخضع لرقابة صارمة من جانب رجال الكا جى بى المدججين بالسلاح والمدربين تماما، باتت تتولى حراستها «البابوشكات» أي الجدات الروسيات الشهيرات اللآتى يحتفظن بمفاتيحها فى كوخ مجاور.

وبعد العديد من شكاوى الغرب حول مشاكل الأمن النووى فى روسيا، اعترفت حكومة موسكو بضرورة تحديث وتعزيز الرقابة على مواقع الإنتاج ومراكز البحوث النووية.

وقدر تقرير لوزارة الداخلية الروسية أن ٨٠٪ من المواقع تعوزها المعدات الأساسية للكشف عند أبوابها عن المواد المشعة(١٢).

واعترف رئيس الوزراء تشرنومردين بأن مشاكل الأمن تجعل روسيا عاجزة عند إثبات أن تهريب المواد النووية الذى جرى فى اوروبا، ليس مصدره روسيا.

ويقول روبرت كوپرمان، الذى يعمل فى المعمل الذرى الشهير بلوس الاموس بالولايات المتحدة: «إن ثمن رأس نووى من الترسانه السوڤييتية السابقة، خاصة فى أوكرانيا يبلغ حاليا حوالى ١٠٠ مليون دولار فى السوق السوداء». وهو يؤكد وجود مركز كبير لتزوير الأوراق النقدية من فئة المئة دولار فى لبنان، يقع فى منطقة البقاع التى تهيمن عليها سوريا. وهذه الأوراق النقدية المزيفة باتقان تمثل حوالى مليار دولار يجرى تداولها. وقد يكون هذا السيناريو محكما ولكنه قد يشبه أكثر من اللازم سيناريو فيلم عن التجسس.

وستزيد إلى حد كبير المفاعلات النووية لإنتاج الكهرباء من المخزون العالمى من البلوتونيوم. وبالطبع فإن البلوتونيوم المتخلف عن تلك المفاعلات لايمكن استخدامه بشكل مباشر لصنع أسلحة نووية متقدمة، وإن كان يصلح لصنعها بطريقة بدائية.

ويتكلف التخلص من هذا البلوتونيوم حوالى مليار دولار وذلك إما بخلطه مع نفايات وإما بإحراقه فى مفاعلات خاصة.

وقد بلغ الأمر حد التخوف من عواقب نزع السلاح ، الذى كان يعتبر من قبل ضمانا

للحد من التهديد، وأصبح من الآن فصاعدا عاملا يؤدى إلى تفاقم مخاطر كامنة.

ويعنى التخلص من الأسلحة النووية الروسية أن ستة أطنان من البلوتونيوم وثلاثة أطنان من اليورانيوم سيتم تداولها كل سنة وعلى مدى خمسة عشر عاما، بما يتضمنه ذلك من مخاطر يمكن أن تتسبب فيها بيروقراطية غير مؤهلة بما فيه الكفاية فى مجال الرقابة.

واحتمالات الاختلاس والمتاجرة كبيرة فى ظل هذا الافتقاد للتنظيم. ولقد انتقلت مشكلة الانتشار النووى الآن من الباب المخصص للاستراتيجية فى الصحف إلى الصفحات المكرسة للحوادث.

وإذا كان يتعين عدم الانسياق وراء الرعب من وقوع الكوراث، إلا أن اليقظة تظل مطلوبة. وإذا كان الحصول على المعارف العلمية ليس العائق الكبير، إلا أن العقبة الرئيسية فى طريق الانتشار النووى تتمثل فى الحصول على المواد القابلة للانشطار. والمخزون المتوفر فى روسيا والمصاعب التى تواجهها الدولة فى هذا البلد لضمان الرقابة المناسبة قد يكون مصدرا للتزويد لكل من يريدون اقتناء السلاح النووى. وهناك مصدر إضافى للمخاطر ناجم عن قوة الشبكات الموازية وتزايد نفوذ المافيا. وبالطبع فقد عثرت المافيا حتى الآن على نشاطات تحقق مردودية أكبر من المتاجرة بالمواد النووية. ولكن ليس هناك مايسمح بالادعاء بأن الأمر سيظل على هذا النحو دائما. فهناك ٥٧٠٠ عصابة اجرامية منظمة تضم أكثر من مئة ألف فرد حسب تقدير المعهد الدولى للدرسات الاستراتيجية بلندن، وهو الهيئة الجادة للغاية المعروف عنها أنها لاتسعى إلى الإثارة(١٣). ويشكل هذا العدد من العصابات قوة لها وزنها الكبير.

ووفقا لڤلاديمير تشرنوسنكو، المسئول الروسى السابق عن تصفية مفاعل تشرنوبيل، يوجد فى المانيا كم من المواد النووية المخصص للاستخدام العسكرى أكثر مما يعترف به المسئولون الألمان.

وهو يقول: «إن احتياطيا ضخما من البلوتونيوم قد تراكم فى الاتحاد السوڤييتى السابق. ويصل ثمن الكيلوجرام منه فى السوق السوداء إلى ١٥٠ مليون دولار، مما يجعل من السهل تحقيق الثراء الفاحش»(١٤).

وتتضاعف حالات التهريب، وتتولى بعض الشبكات المنظمة. عمليات التهريب غير أن العديد منها يقوم بها أفاقون ليسوا على مستوى منظمة الشبح السرية التى كانت تنافس فى آن واحد الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتى، ويكافحها چيمس بوند.

وينتشر الضجيج وتتردد أغرب الشائعات، فيقال إن مواطنا المانيا اشترى عشرة كيلو جرامات من السيزيوم – ١٣٧ فى ديسمبر ١٩٩٢، وإن آخر ذا ملامح عربية حصل على ٥٠٠ جرام من اليورانيوم – ٢٣٨ فى مارس ١٩٩٣.

ويمكن أن نذكر أيضا حالة خيالية حقا تتعلق بمواطن روسى يرسل بالفاكس ما يشبه كتالوجات البيع بالمراسلة، حيث يعرض ثمانية أطنان من الماء الثقيل بواقع ٤٤٠ دولار للكيلو، وعشرة كيلوجرامات من الزئبق الأحمر بمبلغ ٢,٤ مليون دولار.

وقد ارتفعت حالات التهريب النووى المكتشفة فى المانيا من ٤ حالات فى ١٩٩٠ إلى ٤١ فى ١٩٩١، و١٥٨ فى ١٩٩٢، و ٢٤١ فى ١٩٩٣(١٥).

ويمكن مضاعفة الأمثلة التى رددت الصحافة صداها على نطاق واسع. ففى ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ وضعت الشرطة التشيكية يدها على ثلاثة كيلوجرامات من اليورانيوم الصالح للاستخدامات العسكرية (مشبع بنسبة ٩٠٪). وفى مايو تم اكتشاف ستة جرامات من البلوتونيوم الصالح للاستخدامات العسكرية فى جاراج بالقرب من بحيرة كونستانزا بجنوب شرق المانيا الاتحادية. وفى يونيو عثرت الشرطة على جرام واحد من اليورانيوم – ٢٣٥ المشبع بنسبة كبيرة لدى صاحب مطعم بمدنية بلاندشت الواقعة فى جنوب باڤاريا. وفى ١٠ اغسطس استجوبت الشرطة الجنائية ببارڤاريا عدة أشخاص كانوا قادمين من موسكو ومعهم فى أمتعتهم ٣٠٠ جرام من البلوتونيوم – ٢٣٩ الصالح للاستخدامات العسكرية.

ومن الصعب التمييز هنا بين «الإعلام» و «الادعاء»؛ وبين عمليات التهريب الحقيقية ومايروج له صحيفيون تعوزهم الإثارة. فالإعلان عن تهريب مواد نووية يضمن جذب انتباه الرأى العام إذ أن كل عناصر النجاح مؤكدة: أسلحة أسطورية، وأشرار منفلتون، وضحايا محتملون وقريبون، مما يدفع القارئ إلى الإحساس بأنه قد يصبح أحدهم ، بينما الحصيلة التجارية تكون جيدة. ولكن التحليل الاستراتيجى الذى يستند إليه هذا العرض فقير.

خطر حقيقى ولكن مبالغ فيه

وتذكرنا هذه الأمثلة بالمغامرات العديدة للأفاقين المستعدين دائما لبيع ما لايملكون أو ما لايوجد إلا فى مخيلتهم للأغنياء السذج الذين يصادفونهم. وقد وقع هؤلاء الضحايا لعمليات نصب وضاعت عليهم نقودهم دون أن يحصلوا مع ذلك على ما وعدوا به.

والحدود تكون ضئيلة أحيانا بين التبليغ عن كوارث نووية وحكايات النصابين.

ففى قضايا التهريب النووى التى تلقى وسائل الإعلام الأضواء عليها، كثيرا ما تقع الأخطاء حول حقيقة الأحداث وعلى نوعية المواد. فكل ماهو نووى لا يمكن استخدامه لصنع قنبلة. والمواد المشعة مثل السيزيوم أو الثوريوم، أو الامريكيون أو البولونيوم ليست قابلة للانشطار ولايمكن استخدامها لصنع قنبلة ذرية.

والدول التى لديها برامج نووية عسكرية متقدمة مثل كوريا الشمالية أو ايران ، هى المستخدمة الوحيدة والآخيرة للمواد النووية السوفييتية.

وعلية فقد توصل ثلاثة صحفيين روس، بعد قيامهم بتحقيقات واسعة النطاق، حول عمليات التهريب هذه إلى الاستنتاج التالى: «وفى ختام تحقيقنا تبين لنا أن كل الشائعات التى ترددت حول وجود عمليات تهريب دولية لمواد نووية واردة من الاتحاد السوفييتى السابق تعود فى نهاية الأمر إلى الأسطورة أكثر مما ترجع إلى الواقع»[١٦].

وقد أوضح مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى محاضرة ألقاها فى ليون أنه لاتوجد لديه معلومات يمكن أن تؤكد الادعاءات القائلة بأن بعض الدول تحاول الحصول على مواد نووية، من المخزون الروسى[١٧].

وأعلن ديفيد كيد، المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الثالث من اكتوبر ١٩٩٤ : «فى الوقت الراهن، وعلى أساس المعلومات المتوفرة لدينا، لانرى جماعات إرهابية تحاول\ شراء كميات ذات مغزى من المواد. كما أننا لانرى حقا حكومات تهمها الكميات التى تظهر فى المانيا، وإلى حد ما فى بلدان أخرى»[١٨].

أما حكاية وضع اليد الشهيرة على بلوتونيوم، التى نشرت مقالة بخصوصها فى *ديرسبيجل* فى اغسطس ١٩٩٤، وصورت على أنها نموذج للخطر الناجم عن تهريب المواد النووية، فقد تبين أنها من تدبير الأجهزة السرية الألمانية لإثبات أن هناك خطرا جديدا قادم من الشرق[١٩].

والمسألة ليست بهذه البساطة، إذا لايمكن صنع سلاح نووى فى غرفة تحت السلم،دون أن يدرى الجيران وبمساعدة صديقين حصلا مؤخرا على الدكتوراه فى الفيزياء[٢٠]. فعلاوة على المعلومات العلمية التى باتت معروفة بالطبع على نطاق واسع اليوم، والمواد التى لايتم الحصول عليها على أى حال، بكل بساطة من السوق السوداء، كما قد

توحي بذلك بعض الشائعات ، يتعين توفر منشآت مناسبة.

والمعلومات النظرية التى تتيح التحكم فى انشطار الذرة غدت معروفة بالطبع وانتقلت إلى المجال العام. ولكن هذه المعلومات أبعد من أن تكون كافية لسلوك الطريق المؤدية إلى السلاح الذرى. فلابد من توفر المواد القابلة للانشطار، وبنية تحتية علمية وصناعية ضخمة.

وهناك سبيلان للوصول إلى السلاح الذرى، سبيل اليورانيوم، وسبيل البلوتونيوم. واليورانيوم الطبيعى يحتوى على ٠,٧ ٪ من اليورانيوم ٢٣٥ القابل للانشطار. ويتعين أن «يشبع» هذا اليورانيوم الطبيعى لكى يتضمن ٩٣ ٪ من اليورانيوم ٢٣٥ حتى يمكن التوصل إلى جهاز نووى قابل للانفجار (بينما اليورانيوم المستخدم فى مفاعلات إنتاج الطاقة الكهربائية يكون مشبعا حتى ٣٠ أو ٥ ٪).

وهناك أربع تقنيات يمكن اللجوء إليها للحصول على يورانيوم مشبع:

– البث الغازى الذى يتطلب إقامة مصانع ضخمة (على طراز مصانع بييرلات)؛

– الفصل الكهربائي – المغنطيسى بواسطة الكالوترونات، وهو أقدم طريقة وأبسطها تقنيا وإن كانت باهظة التكلفة من الكهرباء وملوثة للبيئة (وكان العراق قد اختارها)؛

– استخدام القوة الطاردة المركزية وهى الطريقة الأشد فعالية والتى يمكن إخفاؤها أكثر من الطرق الأخرى ولكنهاتحتاج لاستثمارات ضخمة وتتطلب مع ذلك عمليات استيراد سرية؛

– فصل النظائر بوسطة الليزر، وهى طريقة لم يتم إتقانها بعد، ولكن قد تصبح شديدة الفعالية[٢١].

ولا يتواجد البلوتونيوم فى الطبيعة، ولكن الحصول عليه يتم عن طريق إعادة معالجة الوقود النووى المشع بالمفاعلات. والسبيل الرئيسى لإنتاجه يتم عن طريق المفاعلات التى تستخدم الماء الثقيل، أو تستخدم الطريقة المسماة الجرافيت – الغاز وكلاهما يعمل باليورانيوم. والمفاعل كاندو هو أشهر طراز للمفاعلات التى تعمل بالماء الثقيل، وهو كندى الأصل. ومن الممكن تحويل كل تلك المفاعلات وصرفها عن وظيفتها الأصلية لكى تنتج المزيد من البلوتونيوم ٢٣٩ ، وذلك بواسطة دورات إنتاج أقصر. ويجب أن تعالج بعد ذلك من جديد قضبان الوقود المشع لكى يستخلص منها اليورانيوم ٢٣٩ . وتتمثل عندئذ الحالة المثالية فى توفر مصنع للمعالجة من جديد أو على الأقل معمل رائد. وهذه العملية باهظة التكلفة ويصعب تنفيذها حتى وإن كانت طريقة البلوتونيوم قد استخدمت فى الكثير من الحالات

للحصول على المزيد من الأسلحة النووية.

ويقول پيتر جولدشميدت: «إنه من الخطأ الاعتقاد (ومن الخطير للغاية أن يترك المسئولون المتخصصون فى العلوم الجمهور يعتقد) أن مجموعة من الإرهابيين يمكنها أن تحصل بطريقة غير مشروعة على المعارف العلمية المتقدمة للغاية، وعلى الإمكانات المالية الضخمة وعلى الشبكة التجارية الضرورية لإنتاج قنبلة ذرية، حتى وإن كانت بدائية، وذلك عن طريق أوكسيد البلوتونيوم المدنى. كما أن إمكانية تحقيق كل ذلك سرا وبدون علم البلد الذى يعملون فيه، مسألة أقل قابلية للتصديق»(٢٢).

وكثيرا ما يشار إلى العراق كمثال لبلد وقع على معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية، مع مواصلة برنامجه النووى سرا. وقد تعتبر الحالة العراقية نموذجية مما يستدعى أن تدرس من كافة جوانبها. لقد انفق العراق مبالغ طائلة طوال عشر سنوات (تعادل ما تخصصه فرنسا لإدارة التطبيقات العسكرية بمفوضية الطاقة الذرية) واستخدم عشرة آلاف من التقنيين ذوى الكفاءات العالية فى كافة المجالات النووية دون أن يتمكن فى نهاية المطاف من صنع سلاح نووى. وهذا ما يثبت أن التوصل إلى ذلك يتطلب أن تكون الأولوية المطلقة للقدرة النووية،وأن تتوفر إمكانات مالية وقاعدة تكنولوجية فى غاية الضخامة. وقائمة البلدان التى تجمع بين تلك الشروط الثلاثة محدودة أكثر مما قد يعتقد.

وهناك أيضا الكثير من التخيلات فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية. ولا يمكن إنكار أن هذه الجماعات تستطيع أن تلحق الأضرار بمصالحنا. ولكن من الخطأ الاعتقاد بأنه لايمكن السيطرة عليها لأنها لا تخضع لأى سيطرة. فهذه الحركات والجماعات تعمل بالطبع بشكل مختلف عن الدول، غير أنها لاتكون بلا روابط مع بعضها. وهذه المساندة التى تحصل عليها الحركات الإرهابية من بعض الدول هى التى توفر لها القدرة الحقيقية للتحرك. لقد قضى كلود زيلبرزهان أربع سنوات على رأس القيادة العامة لأمن الدولة، أى المخابرات الفرنسية، وهو بذلك أحد خير من يمكنهم التحدث بهذا الخصوص فى فرنسا بحكم مركزه هذا. وهو يرى أن وراء أغلب العمليات الإرهابية الصارخة يوجد جهاز تابع لدولة ما.

«يضع أبو نضال القنابل لحساب من يدفع له ثمن هذه الخدمة، بمبلغ مرتفع للغاية فى حالات كثيرة ، ونادرا مايكون ذلك لحسابه الشخصى»(٢٣).

ولايكون الإرهاب مجانيا فى أى حال. والذين يقومون به يعملون من أجل أهداف محددة بدقة، حتى وإن كانوا لايروجون لذلك بصراحة.

ومن جهة أخرى يثبت مثالا مترو طوكيو (حيث أدى إطلاق غاز السارين إلى وفاة ١٢ شخصا وتسمم خمسة آلاف آخرين فى ٢٠ مارس ١٩٩٥) أو اوكلاهوما سيتى (حيث دمرت قنبلة عمارة من تسعة طوابق فى ١٩ ابريل ١٩٩٥ فأسفرت عن مقتل ١٩٦ شخصا

وإصابة ٥٠٠ آخرين) أن الإرهاب لايحتاج إلى مواد نووية للتوصل إلى أهدافه.

وأيا كان ما يتصوره كتاب الروايات المبدعين والمحللون الرديئون، فسيظل السلاح النووى مرتبطا بالدول. وسيكون من الممكن تحجيم الانتشار، هذا إن تعذر منعه تماما، ولكن الأسلحة النووية ستظل من اختصاص الدول التى تتوفر لديها قدرات علمية ومالية وصناعية فائقة.

الخطر موجود فى الأذهان أكثر مما هو فى الواقع

فى يوم ١٢ مايو ١٩٩٥ وافق ١٧٨ بلدا على تجديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمدة غير محدودة. وتقسم تلك المعاهدة العالم إلى فئتين متميزتين من الدول: تلك التى أجرت تفجيرا نوويا قبل أول يناير ١٩٦٧ (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) ويحق لها أن تكون لديها أسلحة نووية؛ وعلى الدول الأخرى أن تتخلى عن ذلك. ولا تحقق هذه المعاهدة المساواة، ولكن إذا كان ١٧٣ بلدا غير نووى قد وقع عليها، فذلك لأنها تقبل عدم المساواة هذه طواعية. وهى تعتبرها أفضل من الفوضى الهائلة التى يمكن أن تنشأ عن الأنتشار غير الخاضع لاى رقابة. ومعاهدة عدم الانتشار النووى من أكثر المعاهدات عالمية.

وعليه ليس هناك محل للتنبؤات الحالكة أو المنذرة بالكوارث. وبمجرداً ن يتعلق الأمر بانتشار الأسلحة النووية، فإن أسوأ العواقب تكون دائما محدقة فى رأس العديد من الخبراء الحقيقيين أو المفترضين. والساعة «صفر» تكون دائما عندهم على وشك الحلول خلال دقيقتين. والمشكلة الوحيدة تتمثل فى أن هاتين الدقيقتين اللتين تفصلنا عن الكارثة يجب أن تحسب على الأرجح بساعة مجرة أخرى وذلك لأن الثوانى القليلة السابقة على وقوع الكارثة مضت عليها أكثر من ثلاثين سنة. ومن قبل، فى عام ١٩٦٣، تنبأ جون كينيدى، الذى لم يكن يعتبر شخصا متهورا أو غريب الأطوار بأن مابين ١٥ إلى ٢٠ بلدا سيمتلك السلاح النووى قبل عام ١٩٧٥ .وبعد ذلك بعشرين سنة لاتوجد رسميا حتى الآن سوى الدول الخمس، علما بأنه يتعين أن نضيف إليها بشكل شبه رسمى إسرائيل (التى لم تنتقدها أبدا البلدان الغربية لنشرها هذا السلاح) والهند وباكستان، وهى البلدان الثلاثة الممتنعة عن التوقيع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووى. وقد تخلت كل من البرازيل والأرجنتين عن برنامجيهما النووين العسكريين. وعمدت جنوب إفريقيا إلى تصفية ترسانتها المكونة من ستة أسلحة نووية والتى أقامتها سرا فى عهد الأبارتيد. والمشاكل لاتزال قائمة بالطبع. وتستطيع الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووى أن تتحايل عليها، كما دلّل على ذلك العراق الذى تم اكتشاف برنامجه السرى الضخم بعد حرب الخليج. وقد

استخلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة بالسهر على احترام المعاهدة دروسا من ذلك. وسيكون من الصعب من الآن فصاعدا إعمال برنامج ضخم وسرى فى آن واحد. ومع أن معاهدة عدم نشر السلاح النووى قد تمدها إلى أجل غير محدد، إلا أنها تتضمن بندا عن «الانسحاب» منها يسمح لأى دولة موقعة عليها أن تنقضها خلال ثلاثة شهور إذا ما رأت أن أحداثا استثنائية لها صلة بموضوع المعاهدة أضرت بمصالحها العليا. ومعنى ذلك أن هذا البند يمكن استخدامه فى أى وقت، من وجهة النظر القانونية. ولكن المسألة تختلف تماما من الناحية السياسية كما تدل على ذلك الحالة الكورية الشمالية. فكوريا الشمالية، البلد المكتفى ذاتيا، يكون بالتالى الأقل تأثرا بالضغوط الدولية. ومع ذلك فقد تراجعت كوريا الشمالية بعد تهديدها بنقض المعاهدة فى عام ١٩٩٣، وذلك تحت ضغط الولايات المتحدة بالأخص.

وينطبق نفس الأمر على انتشار الصواريخ الذى ينظر إليها كوسيلة تتوفر لدى الجنوب لضرب البلدان المتقدمة فى الصميم. وهناك حاليا أكثر من ٢٥ بلدا من العالم الثالث تمتلك صواريخ باليستية. وقد وضعت الدول المتقدمة نظاما للرقابة على الصادرات للحد من انتشار هذا النوع كإجراء وقائى. غير أن هذه الصواريخ ترتبط فى الكثير من الأحوال بمنطق المناقسات الإقليمية لا بمواجهات بين الشمال والجنوب. وعليه فإن الحفاظ على نظام لمنع الانتشار يكون ضروريا، لأن الوقاية تكون دائما النظام الأكثر فعاليه بينما قد يبدو بناء نظم دفاعية مضادة للصواريخ باهظة التكاليف أمرا غير مجد استراتيجيا لاعتبارين: أولا لأن التهديد بالرد على المعتدى المحتمل سيكون ودائما ضمانا أكبر من الحماية المرجوة التى لايوجد ما يؤكد أنها ستعمل بفعالية. وثانيا لأن التهديد البالستى مبالغ فيه فى الكثير من الأحوال.

وقد أعلن ويليام بيرى، وزير الدفاع الأمريكى، أمام الكونجرس أن خطر الصواريخ الباليستية التى يصنعها العراق أو ايران أو ليبيا لن يكون حقيقيا قبل عشر سنوات وأنه لايرى ضرورة التطوير السريع لنظم جديدة مضادة للصواريخ[٢٤].

ولاتشكل الصورايخ الباليستية التابعة للعالم الثالث فى الوقت الراهن خطرا استراتيجيا حقيقيا. فهى لاتمثل جميعها، أيا كان طرازها. سوى ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ صاروخ، أغلبها من طراز سكود ب أو ج، أى أن مداها ٥٠٠ كيلو متر. وعددها ضئيل للغاية بالمقارنة مع الصواريخ الأربعة آلاف من طراز ف -٢، التى أطلقتها المانيا النازية على بريطانيا دون أن يغير ذلك مجرى الحرب[٢٥]. والمسألة سيكولوچية فى المقام الأول. فهذه الصواريخ مرعبة أساسا لأننا نخشاها. والإحساس السيكولوچى بالتهديد أقوى من حقيقته. والحق أن المشاعر الذاتية تخلق فى بعض الحالات حقائق موضوعية. غير أنه يتعين نشر تنبؤات تحقق نفسها بنفسها بالإسهام فى تضخيم الخطر. فالذين يلوحون بقوة بهذا الخطر يساعدون على خلقه بالمخاوف التى يثيرونها.

ولو تجاوزنا تلك التخيلات، لانجد فى الواقع فى المدى القصير سوى بلد واحد يمكن

أن يثير مشاكل الانتشار، وهو كوريا الشمالية.. وتنضم إيران إلى تلك الفئة فى المدى المتوسط، وقد يكون بإمكانها التزود بالسلاح النووى خلال عشر سنوات. ومما لاشك فيه أن تزود كوريا الشمالية أو ايران، أو كلاهما معا بأسلحة نووية ليس من التوقعات الداعية لابتهاج الغربيين. فهذان النظامان مغاليان فى أعمال القمع ومعاديان للقيم الديمقراطية ولاحترام أبسط حقوق الأفراد.ولكن إذا ما تجاورنا الجدال حول معرفة ما إذا كان بلوغ مرتبة البلد النووى يكون مصحوبا دائما بالتحلى بالحكمة، فإنه يتعين تحليل المخاطر بنفاذ بصيرة، لا بلاعقلانية[٢٦].

وقيام كوريا شمالية نووية ستكون أخطر مساوئة إثارة سلسلة من ردود الفعل المحتملة فى آسيا بأسرها. فاليابان لن يرضى أن يظل أعزل أمام هذا الخطر. وحصول اليابان على السلاح النووى سيتسبب بالتبعية فى سباق عام من أجل التسلح النووى فى آسيا. ومن الممكن أن يحدث ذلك خلال مدة قصيرة نسبيا، مما سيصعد الأزمة ومدى الإحساس بها وإمكانات حدوث ردود فعل نووية.

وما هى التهديدات التى تنجم حقا عن ايران المزودة بسلاح نووى؟ من المحتمل أن يكون ماتسعى إليه إيران هو حماية نفسها أبد الدهر من عدو ان خارجي. وقد يكون هدف إيران هو امتلاك ترسانة نووية لحماية نظامها دولتها ضد التهديدات الخارجية دون أن ترمى إلى تهديد النظام الدولى القائم. وقد يكون هدف النظام الايرانى مجرد ثنى الامريكيين والعراقين وغيرهم من شن هجومهم عليه دون أن تكون لديه مع ذلك تطلعات للهيمنة[٢٧]. وهل يمكن أن تهدد ايران البلدان الأخرى؟ هذا غير محتمل فيما يتعلق بالبلدان النووية الأخرى. وعندما حاول الأمريكيون منع بيع مفاعلات نووية روسية لطهران (وهى مع ذلك من نفس الطراز الذى كانوا يريدون هم أنفسهم توريدها لكوريا الشمالية) باسم منع الانتشار اتلنووى، رد الروس عليهم بأن تلك المفاعلات لا تؤدى إلى صنع القنبلة، فضلا عن أن إيران المزودة بأسلحة نووية لا تشكل تهديدا بالنسبة لروسيا إذ تتوفر لديها قوتها النووية القادرة على ردع أى محاولة عداونية من جانب إيران.

والواقع أن الخطر الرئيسى يكمن فى احتمالات العدوان المحلى. فإيران أو العراق لن يحاول أى منهما تهديد البلدان الاوروبية أو الولايات المتحدة. ولكن الخطر قد يكون داهما بالنسبة لجيرانهما الأقل قوة والذين لن يكون بوسعهم الاعتماد على المساعدة الدولية. ومن المؤكد أن مصير الأزمة والحرب فى الخليج فى ١٩٩٠- ١٩٩١، كان

سيختلف تماما لو أن صدام حسين كان يمتلك السلاح النووى. ففى هذه الحالة كانت الأمم المتحدة ستدين بالتأكيد هذا العدوان بنفس القوة كما قامت بذلك فى الحقبة ، ولكن عمليتى «درع الصحراء» و «عاصفة الصحراء» اللتين أدتا إلى حرب الخليج الثانية وإلى انتصار التحالف المعادى للعراق ما كانتا ستحدثان.

وكان پيير هاسنر قد كتب يقول من قبل فى نص نشر فى عام ١٩٦٨ : «يبدو أن الأسلحة النووية تشجع الاتجاهات القومية الدفاعية المتميزة بالانطواء والارتياب والرغبة فى الاعتماد على النفس، كما يبدو أنها لا تشجع، على العكس، الاتجاهات القومية الهجومية الرامية إلى الغزو والتوسع»(٢٨).

وذكر الجنرال پوارييه أن: «العصر النووى يستبعد أحلام التوسع والفتح والسيطرة على العالم التى تسلطت على مخيلة الإسكندر الأكبر ونابليون وهتلر»(٢٩).

والأسلحة النووية لايمكنها أن تسمح بإجبار بلد ما على التصرف فى هذا الاتجاه أو ذاك، على عكس سيناريوه رواية *الفارس الخامس* وفليم *أبدا لاتقل أبدا* ولا يمكنها إلا أن تحول أراض أو منطقة أو مصالح إلى حرم يستبعد أى تهديد بهجوم واسع النطاق. وبهذا المعنى فإن تلك الأسلحة تتمشى تماما مع الحقبة الحالية المتميزة بانسحاب الدول الكبرى والتقوقع. فالدول الكبرى تريد أن تعيش فى هدوء فى الداخل بالتدخل بأقل قدر ممكن فى مشاكل العالم. ولايعنى بالطبع أن الانتشار النووى مرغوب أو أنه لن تكون له تأثيرات على الأوضاع فى العالم. فإنضمام أى بلد جديد إلى النادى النووى سيعتبره المجتمع الدولى على أى حال كارثة. وقد يخلق هذا الإحساس الذاتى توترا شديدا من الناحية الموضوعية، مما قد يؤدى بالتالى إلى شن غارات وقائية لتدمير المنشآت النووية، والانسياق بعد ذلك نحو سلسلة من الحروب. ومن الممكن التنبوء بالنتيجة إذ ستكسبها الدول الكبرى بلا مصاعب. أما العواقب فلن تكون كذلك لأن جروح تلك الحروب ستؤثر على الأوضاع فى العالم.

ولكن ماذا يمكن أن تخشاه الدول من البلدان التى تسعى إلى الحصول على السلاح النووى؟ كيف يمكن تصور أن يقدم بلد يمتلك بضعة أسلحة نووية أن يخاطر بالهجوم على الولايات المتحدة أو فرنسا ويعرض نفسه فورا لمحوه من خريطة العالم؟ والواقع أن الخطر الوحيد ينوء بثقله على البلدان غير النووية المجاورة إذ لن تتوفر لديها وسائل للانتقام. أما البلدان النووية فبوسعها أن تتظاهر بالخوف من الانتشار النووى، نظرالأن الخطر الذى تتعرض له أراضيها منعدم. فمن أين إذن هذا الخطأ فى التوقع؟ لاشك فى

أن ذلك يعود إلى سببين:

١ -لايزال هناك حتى الآن استناد أكثر من اللازم على مثال هيروشيما ومولد السلاح الذرى. كان برنامج مانهاتان الذى سمح بتصميم السلاح النووى الأمريكى مكرسا حقا لاستخدامه بغيه وضع حد للحرب العالمية الثانية. لقد دخل العالم العصر النووى بارتكاب خطيئة استخدامه. أما نعمة الردع فلم تأت إلا فيما بعد،بالنظر بالذات إلى عواقب استخدام هذا السلاح. بيد أنه لايزال من المتصور دائما أن البلد الذى يسعى للحصول على السلاح النووى يحاكى ذلك البرنامج الأول ويريد أن يستخدمه لا أن يحمى نفسه من التعرض لمثل هذا الهجوم.

٢ - ويحول ذلك دون أن نلاحظ أن البلاد المتجهة نحو السلاح النووى ترى أن الانتشار هو وحده المجزى وأن استخدامه لن يحقق لها أي ميزة. ولكن البلدان الأخرى ستراعى ذلك فى علاقتها به وستتخذ الدول الكبرى مسلكا أشد حرصا، بل واحتراما، على غرار ما لجأت إليه الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية. ففى الوقت الذى لم تعد تحظى فيه الأخيرة بالحماية السوفييتية وباتت معزولة تماما،فإنها حصلت على مساعدة الولايات المتحدة التى كانت لاتريد أبدا فى الماضى أن تتعامل معها. والانتشار يمكن أن يحسن مركز البلدان التى تلجأ إليه. وتتمثل مصلحتها فى كسب هذا الرهان دون أن تستخدم أسلحة تؤدى إلى دمارها.

وهكذا يتضح أن خطر الانتشار مسألة إحساس أكثر منها واقعا استراتيجيا على الأقل بالنسبة للدول الكبرى النووية وحلفائها المقربين.

ولاشك فى أن الاستقرار العالمى سيكون أرسخ لو توقف الانتشار ولكن يتعين مع ذلك عدم الانسياق الإفراط فى المانوية. فمن الحمق أن يتصور المرء أن الانتشار النووى لا يشكل خطرا على مصير العالم.ولكن اعتبار سيناريو الكارثة مسألة مفروغا منها يفتقر هو أيضا إلى الجدية. وإذا كانت اليقظة ضرورة مطلقة، فإن نشر المخاوف يكون فى غير محله.

هوامش الفصل الثانى

(١) Edward Luttwak, "An emerging post -nuclea era". The Washington Quarterly, 1988, p. 5 - 18. ويتنبأ هذا الكاتب بأن السلاح النووى، شأن الحربة وغيرها فى الأسلحة، قد استنفد دورة حياته وأنه فى طريقه إلى التقادم.

(٢) هناك كتابان سنويان يعتبران المرجع بخصوص أحجام التسلح وهما le Military Balance، الذى يصدره المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية منذ عام ١٩٦٠، والـ Sipri Yearbook الذى يصدره معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولى.

(٣) "To build a bomb", Newsweek, 15 mai 1995.

(٤) Xavier de Villepin, "La lutte contre la porlifération nucléairie", تقرير مقدم باسم لجنة الشئون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة لمجلس الشيوخ الفرنسى، رقم ٣١١، ١٩٩٥، ص٢٣.

(٥) محاضرة ألقاها آلان جيرار، المدير المساعد للمركز الدولى للعلوم والتكنولوجيا وذلك فى مركز الدرسات والبحوث (C.E.R) فى ٢٧ يناير ١٩٩٥.

(٦) "Nucleeaire, l'heure du désordre", L' Express, 27 avril 1995.

(٧) Jacques Attali, Economie de l' apocalypse, Paris, Fayard, 1995,p. 10. ولايتردد هذا الكاتب فى جعل الصورة حالكة، حتى لو لزم تجاوز الحقائق سعيا وراء إثارة المشاعر. فهو يقول مثلا فى صفحة ١٠ من كتابه: لقد أصبح استخدام مثل هذه الأسلحة محتملا أكثر من أى وقت مضى: فالنمو الديموغرافى يجعل التكلفة البشرية لاستخدامها مسألة نسبية: فهنا وهناك متعصبون مستعدون للموت من أجل قضيتهم، وإحتكارات المخدرات ليست لديها أراضى تدافع عنها. ولا أمام هؤلاء أو أولئك المبادئ الكلاسيكية للردع النووى التى تفترض اتخاذ تدابير انتقامية».

(٨) Dominique Lapierre et Larry Collins, Le Cinqui ´eme Cavalier, Paris Robert Laf-font, presses-pocket, 1980 وفقا لمختصر هذه الرواية يكلف العقيد القذافى بعض الفلسطينيين بوضع قنبلة نووية حرارية فى نيويورك تؤدى إلى محو المدينة من خريطة العالم. وهو يشترط على الرئيس كارتر أن يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضى المحتلة فى غضون ٣٦ ساعة لتجنب القضاء على سكان نيويورك. ويبدى الأمريكيون دهشتهم لكون بلد قليل التطور مثل ليبيا قد صنع هذا السلاح المطلق. غير أن الفيزيائيين الذين تمت استشارتهم يردون على الرئيس كارتر قائلين: «بمجرد معرفة الصيغة لايكون من الصعب للغاية صنع قنبلة هيدروجينية، إذ يكفى الحصول على قنبلة ذرية وبعض المنتجات الكيماوية المألوفة (ص٤٢٠). ويستحيل الانتقام بدك ليبيا بأسرها كما يقترح العسكريون الأمريكيون. وعليه، ستنفجر القنبلة الليبية فى نيويورك لتقض وفقا للحسابات على ٦,٥ مليون نسمة، لولا توصل مرشد حصيف – على عكس بيروقراطيى مكتب المخابرات الفدرالى إلى الاستدلال على مكان القنبلة وإبطال مفعولها فى الوقت المناسب. بيد أن سيناريو إقدام دولة إرهابية على صنع قنبلة رهيبة، ووضعها فى الخفاء فى مدينة ما يقلق الخبراء. ولما كان العالم الغربى يخشى ألا تتوفر لديه ألمعيه المفتش انجيلو روشيا فإنه يعيش فى رعب خوفا من أن تصبح الرواية حقيقة

واقعة. وليس ذلك سوى الجزء الحالك من الرواية إذ تم إبطال مفعول القنبلة، وأدرك المسئولون أنه يستحيل معاقبة العقيد القذافي الذى أصبح قادرا على فرض انتقام يتسبب فى كارثة تلحق باسرائيل. ويستنتج الكاتبان من ذلك «أن الغضب لايصمد أمام التحليل الهادئ» كانت ساعة الواقعية قد دقت لكل من إسرائيل وليبيا» (ص١٥٤). فامتلاك أسلحة الدمار الشامل يحقق توازن الرعب بين البلدين، كما كان الحال بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة. وهكذا اجتمع الرئيس الأمريكى فى يوم عيد الميلاد مع القذافى وبيجن بغية التوصل إلى حل نهائى للنزاع الإسرائيلى – العربى.

(٩) "États -Unis: obsession terroriste", Courrier international, n° 184, 11 mai 1994.

(١٠) "How to steal an atom bomb", The Economist, 25 mars 1995.

(١١) Newsweek, 29 août 1994.

(١٢) "Russians at last admit a control need thightening", International Herald Tribune, 25 - 26 février 1995.

(١٣) Strategic Survey 1994 - 1995, Oxford University Press, p. 25.

(١٤) حديث مع صحيفة Die Woche, التى تصدر فى هامبورج ونقلته عنها مجلة Courrier international, n.199.25 août 1994.

(١٥) "Nukes for sale", Newsweek, 29 août 1994.

(١٦) "Vrais - faux trafics et arnaques nucléaires",

موسكو فسكوى نوفوستى نقلا عن Courrier international, عدد ١١٧، ٩٤/٣/٢٤ Nouostrs

(١٧) "Program for promoting nuclear proliferation", Newsbrief. n°28. avril 1994, p. 18.

(١٨) Nuclear War and Ever present possibility, Symposium de la société d' études politiques et sociales, Bruxelles, 3 octobre 1994.

(١٩) نقلا عن صحيفة ليبراسيون بتاريخ ٩٥/٤/١١ وصحيفة اللموند بتاريخ ٩٥/٤/١٢.

(٢٠) وذلك على عكس مايزعمة جاك اتالى بتحذلق علمى فى كتابه المذكور فى الهامش رقم ٧ من هذا الفصل (ص. ٣٧ – ٣٨ من الكتاب) الذى جاء فيه «أن صنع سلاح نووى بدائي أصبح من الآن فصاعدا فى متناول بلد متقدم، بل وفى متناول مجموعة غير تابعة لدولة».

(٢١) Marie - Héléne Labbé La prolifération nucleeaire en 50 questions, Jacques Bertoin, 1992, p. 251 s.

(٢٢) " Wall Street Journal", Courrier international, n° 184, 11 mai 1994.

(٢٣) Claude Zilberzhan (avec Jean Guisnel), Au cœur du secret, Paris, Fayard, 1995, p. 260.

(٢٤) " Perry disputes Congress on missile fear". International Herald Tribune, 15 février 1995.

(٢٥) Joachim Krause, "Proliferation risk and their strategic relevance", Survival, summer 1995, p. 139.

(٢٦) انظر فى هذا الصدد كتاب :

"Contre le révisionnisme nucléaire, Paris,Ellipses, 1994, et Plus Précisément les chap. 4 à 7, ainsi que Sott D. Sagan et Kenneth Waltz, The Spread of Nuclear Weapons, New York, Norton, 1995.

(٢٧) Shahram Chubin, "Does Iran want nuclear weapons?", Survival, printemps 1995.p. 86 - 104.

(٢٨) انظر المرجع السابق الوارد فى الهامش رقم ١ بالفصل الأول، ص. ١٢١ من المرجع.

(٢٩) Lucien Poirier, Des stratégies nucléaires, Paris, Hachette, 1977, p. 150.



الفصل الثالث

زمن انقسام الدول والانفصال عنها

لايتصور أحد أن الولايات المتحدة مهددة بتمزق أوصالها. ولاتوجد أى دولة عظمى تستطيع أن تلوح بمثل هذا الخطر. بيد أن التعدى المحتمل على حدود الأراضى الأمريكية مسألة داخلية. ولا يتعلق الأمر بالخصائص الناجمة عن النظام الاتحادى الذى يشكل فى حد ذاته أساس بناء الولايات المتحدة. فالداء أخبث من ذلك وهو لايقوم على معايير جغرافية بل على الثروات.

فهناك انطلاقة عقارية من نوع جديد، واسعة الانتشار تتمثل فى إقامة ضواح، بل ومدن صغيرة تشمل مدارسا خاصة ومحلات وأيضا أندية رياضية وعيادات للأطباء وأطباء الأسنان، بل وكذلك ملاعب للجولف. والأسوار الحصينة بشكل مستتر لا تحول دون أن نتبين بكل يسر هدف أصحاب الملكيات داخلها لأنه معلن عنه بشكل رسمى فالمطلوب هو الحياة وسط عالم آمن تماما[١].

ففى مواجهة استحالة إصلاح المدينة عموما، يرمى مقاولو هذا النوع الجديد من التخطيط الحضرى الأمريكى إلى الانفراد بجزء محدود للغاية منها وتحويله إلى قطاع محصور خاضع تماما لسيطرتهم المطلقة.

وهذه الظاهرة التى كانت مخصصة لعدد من أصحاب البلايين، راحت تنتشر وسط الطبقات المتوسطة. فها نحن إزاء الضواحى الحصينة بعد ضواحى المهاجع! وهناك مركز حراسة للفرز يراقب الدخول ويستبعد الغرباء. وتضطلع الدوريات الخاصة المسلحة بمسئوليات الأمن. ولهذه الضواحى الحصينة نظمها الداخلية الصارمة التى لايزعجها دائما الالتزام باحترام القانون.

وتتجزأ أمريكا إلى مجموعات اجتماعية صغيرة تفصل بينها الحواجز، إن لم نقل

إنها «مبلقنة». فالانسلاخ عن المدنية يتم من أجل عدم الإصابة بعدوى مساوئ حياة الحضر.

وتشهد الولايات المتحدة فعلا موجة جديدة من الانعزالية . غير أن هذه الموجة أقوى على الصعيد الداخلى منها على الصعيد الدولى. كانت الولايات المتحدة الفتية فى القرن التاسع عشر تريد أن تقيم أقل قدر ممكن من العلاقات مع اوروبا، القارة القديمة، حتى لاتصاب بعدوى صراعاتها ومنافساتها وحروبها ولا أخلاقياتها. ويريد الآن من تتوفر لديهم الإمكانات، أن ينفصلوا عن بقية مواطنى بلدهم لكى يكونوا بمنأى عن العنف والمخدرات والإجرام.

ويقول الإخصائى الاجتماعى شارل موراى، الذى كان مستشارا لنيكسون وريجان وبوش، ولا يشتبه بالتالى أن تكون له أى ميول مشايعة للثورية: «إننا نسير فى طريق التحول إلى مجتمع فئوى حقيقى، تفصل فيه حواجز اجتماعية صارمة بين الأغنياء والآخرين.. إننى أحاول أن أتصور ما سيحدث عندما سيصبح لدى ١٠ أو ٢٠٪ ما يكفيهم من الدخل لكى يقوموا هم أيضا بدورهم بما استطاعت أن تفعله الأقلية الضئيلة الثرية للغاية، أى تجاهل قيود المؤسسات الاجتماعية التى يرون أنها فى غير صالحهم(٢).

وهذا النوع من التحضر نموذج للانفصال والحياة مع الأقران. أما الآخرون أو المختلفون فيعتبرون عبئا لايطاق يتعين التخلص منهم بأسرع مايمكن لأنهم يحولون دون إجراء إصلاحات لاغنى عنها. ولا ينطبق هذا النموذج فقط على المدن الصغيرة الأمريكية الجديدة، بل إنه فى طريقة إلى فرض نفسه على صعيد العالم، إذ يبدو أن كافة الشعوب تريد هى أيضا أن تتخلص من الآخرين وأن تشكل دولا صغيرة على غرار سكان بعض المدن الخاصة الأمريكية الذين استقلوا عن غيرهم.

والحال واحد، إذ لايمكن إصلاح العالم، بل ولا البلد الذى يعيشون فيه لطابعه المختلط. كما أنه لايمكن إصلاح المجتمع الأمريكى. ولاحتى المدينة لانعدام تجانسها. والدافع واحد، ألا وهو الحياة فى وحدة كدولة أو مدينة خاصة، حيث يكون المرء مع أمثاله الذين يشاركونه نفس القيم. والحصيلة فيما يتعلق بشئون العالم هو تزايد عدد الدول.

دول العالم فى تزايد

يحق للعالم أن يقلق بشدة لانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وكذلك لانتشار الصواريخ الباليستية القادرة على نقلها.

ولكن هناك فى موازاة ذلك التحدى الاستراتيجى الذى بات قديما - والجهود المبذولة ضد نشر الأسلحة النووية التى لاتقل قدما عن السلاح النووى نفسه - هناك تحد آخر من نوع جديد، قد يحمل فى طياته على الأرجح المزيد من عمليات زعزعة الاستقرار فى المستقبل، ويتمثل فى تزايد عدد الدول، إذ يبدو أن عدد الدول القائمة والمعترف بها ينمو بسرعة فائقة.

وقد تكلم البعض عن «العالم المبلقن» لوصف انطلاق القوى الطاردة داخل الدول المعترف بها، والتى تميل إلى تجزئة الدول القائمة[٣].

وكان القرن التاسع عشر قد شهد انخفاضا فى عدد الدول نتيجة للتوسع الاستعمارى وتحقيق الوحدتين الألمانية والإيطالية، هذا باستثناء أمريكا اللاتينية.

أما القرن العشرون فقد شهد الظاهرة العكسية، إذ تزايد عدد الدول بقدر كبير نتيجة لتصفية الامبراطوريتين النمساوية - المجرية، والعثمانية على أثر الحرب العالمية الأولى، وتراجع الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وهكذا أصبح عدد الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة خلال الثمانينيات ثلاثة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩٤٥. غير أن الإيقاع تسارع بشدة منذ بداية التسعينيات حتى بات التحكم فيه عسيرا.

لقد تحدث البعض عن «التسارع السرطانى للظاهرة»[٤] التى تتميز بالسمات الثلاث التالية: خطورة ذلك على صحة العالم، وسرعة التدهور، وصعوبة إيقافها..

والظاهرة مثيرة للقلق بالنسبة لمفهوم الدول التى أصبحت ضحية لنجاحه . فالسهولة التى تمنح بها صفة الدولة تحط من قدرها. والعالم يتفتت. وكانوا يطلقون فى الماضى على الأراضى الضئيلة التى ظلت فرنسا محتفظة بها فيما وراء البحار بعد موجات تصفية الاستعمار تسمية «نثار» الإمبراطورية[٥] . أما الآن فقد تركت الإمبراطوريات المجال للدول النثار.

لقد أوجد حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها، ذلك المبدأ شبه المقدس فى القانون الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أوضاعا فاسدة تتعارض فى كافة الأحوال مع المبدأ الآخر شبه المقدس فى القانون الدولى منذ عام ١٩٤٥، ألا وهو حدة أراضى

الدول. فهذا المبدأ الأخير يتعرض للنسف أمام عيوننا، إذ بات عاجزا عن مقاومة الرغبة العارمة التى يبدو أنها استبدت بالشعوب والأجناس التى تريد أن تقيم دولا لها. ولما كان عدد تلك الشعوب والأجناس يبلغ خمسة آلاف فى العالم ، فبوسعنا أن ندرك الآثار المرعبة المترتبة على ذلك ، حتى اقتصرت فقط على القدرة على إدارة شئون العالم، إذا ما طبق بالكامل حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها.

لقد أضحى التفتت عاما وهو لايصمد أمام التمايز بين الشمال والجنوب ، أو بين الشرق والغرب. وهو صارخ بالطبع فيما يتعلق بالإمبراطورية السوفيتية السابقة المتعددة القوميات أو بالاتحاد الفدرالى اليوغسلافى السابق، ولكن تنفيذه بدأ أيضا فى إفريقيا حيث تراجع لأول مرة مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار ، الذى أملته كل من الحكمة والواقعية، وذلك بالاعتراف بارتيرياً فى عام ١٩٩٣، وهو مايمكن أن يتكرر فى المستقبل على أسس اثنية أو سياسية، أو كليهما معا فى الصومال وانجولا وليبيريا وچيبوتى، علما بأن القائمة غير محدودة.

فالصومال مقسمة إلى ثمانى مناطق كلاسيكية يقودها أمراء حرب. وأرض الصومال – وهى المقابلة للصوماليلاند البريطانية السابقة والتى اندمجت فى ١٩٦٠ مع الصومال الايطالية لتأسيس الصومال– قد أعلنت نفسها جمهورية مستقلة. فأقرت بذلك عملية تصفية الدولة الصومالية، حتى وإن كان المجتمع الدولى لم يعترف بها حتى الان .

ويرى الرئيس السنغالى أن «أحزان بلقنة إفريقيا لطخت أفراح الاستقلال»(٦).

كان مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها، ووحدة الأراضى متوافقين وناجمين عن نفس القالب الأيديولوجى، ألا وهو النضال ضد الهتلرية. وكانت المانيا النازية قد تنكرت فى آن واحد للمبدأ الثانى (الذى كانت تعتبره غير منصف لها بعد معاهدة فرساى التى أنهت الحرب العالمية الأولى) والمبدأ الأول (مادامت تعتبر أن هناك شعوبا أرقى وأخرى أدنى). وبالطبع كان التمسك فى عام ١٩٤٥ بالمبدأين مسألة منطقية لإعلان الرئيسى الأمريكى جورج ويلسون فى عام ١٩٨١ . بيد أنه سرعان ما تبين أنه لايمكن التوفيق بينهما. ففيما يتعلق بتصفية الاستعمار، وضعت عواصم الدول المستعمرة نصب أعينها احترام الحدود القائمة، بينما رفعت بلدان العالم الثالث وشعوبها راية حق تقرير المصير. وقد انتشر هذا المبدأ الآن ليشمل تشيشينيا وبلاد الباسك ولومبارديا والشياپاس فى المكسيك.

ومن وجهة النظر هذه قد تكون الصين أقل تماسكا مما هو معتقد. والهند تعانى هى

أيضا من بعض جوانب الضعف. وفى الشرق الأوسط لم تصمد الوحدة اليمنية طويلا، أما الدولة العراقية الموحدة فهى تبدو «مع وقف التنفيذ». كما أن خسائر الانفصال تؤدى مفعولها كذلك فى العالم الغربى، مع أنها رمز الأمن العسكرى والازدهار الاقتصادى والاستقرار الاستراتيجى.

ففى عام ١٩٢٠ كانت أوروبا مكونة من ٢٣ دولة طول حدودها معا ١٨ الف كيلومتر، فأصبحت حوالى خمسين دولة فى عام ١٩٩٤ بحدود تبلغ ٤٠ الف كيلو متر[٧]! فكم تكون هذه الأرقام فى بداية القرن القادم؟

لقد تكونت الدول فى الكثير من الأحوال من خلال الحروب. فعدد الوحدات السياسية فى أوروبا انخفض من ٥٠٠ فى عام ١٥٠٠ إلى بضع وحدات فى بداية القرن التاسع عشر، إذ أن أغلبها زال عن طريق الحروب باندماجها فى وحدات أكبر[٨].

وقد انقلبت الحركة. فالحروب لم تعد تحدث لتوحيد الدول ولكن لتفتيتها، وليس نتيجة للتعطش إلى تأسيس أمبراطوريات مترامية الأطراف إلى أقصى حد ممكن، ولكن على العكس بغية تأسيس أصغر كيان ممكن.

وهذا الانسحاب العام نحو ما هو أقرب منالا وتلك المحاولة للتلاقى مع المجتمع المباشر يمكن أن يكون رد فعل للعولمة كما شخص ذلك بيير هاسنر فى قوله:

«إن تشابه وسائل الإعلام يثير فى الواقع زعزعة عن طريق الانفتاح. وبقدر ما يتزايد تواجد الخارج بشكل لامفر منه، يزداد أيضا السعى إلى الهوية والجماعة الاجتماعية المتميزة. وذلك وفقا لتطور جدلى كان ريمون آرون قد أبرزه من قبل»[٩].

وإذا كان ريمون آرون قد سبق أن تكشفت له تلك الظاهرة، فمعنى ذلك أنها ليست بجديدة. ولكن كيف يمكن أن نفسر أن تلك الظاهرة تسفر عن تفجر هياكل الدول القائمة والتى تحملت الصدمات فى الماضى؟ وكيف لم يعد من الممكن التحكم فى التوترات التى كانت محتملة، حتى وإن كان من المستحيل الإبقاء على أى إمبراطورية بالقوة، فى المدى البعيد؟

هناك بالفعل ظاهرة جديدة تفسر ذلك، وهى ترجع إلى أن حجم الدولة الكبير كان يؤمن القوة. أما الآن فإن الحجم الصغير يسمح بالازدهار. القوة لم تعد الشاغل الأول للدول كما سيتبين لنا فى الفصل القادم. لقد حل الازدهار محلها. وهذا السباق من أجل الازدهار

الذى بات مفضلا على القوة يفسر لنا حلول زمن عمليات الانفصال.

زمن عمليات الانفصال.

تعتبر التسعينيات عقد الانفصالات. وهى دموية، بل وأشد دموية أحيانا من عمليات الغزو فى بعض األحيان، بل وأفظع أيضا لأنها حروب تقع بين شعوب كانت تتعايش معا فى هدوء تام.

والانفصالات لاتمت بصلة إلى حروب الاستقلال. وهناك دائما تأكيد لهوية مهضومة الحقوق فى ظل دولة أوسع نطاقا. غير أن الباعث الحقيقى للانفصالات ليس مع ذلك دفاعا عن هوية مهددة. إنها العزم على الكف عن تحمل المعيشة مع آخرين إذ يعتبر من الأجدى الحياة على الانفراد، والاحتفاظ بالثروة التى يتم تقاسمها مع الآخرين الذين يحصلون على نصيب أكبر من إسهامهم فيها.

كان التخلص من الاستعمار يجرى في زمن تأكيد كرامة الشعوب. والانفصالات تعبر عن المطالبة بأنانية متعاظمة. وفى أغلب الأحوال لايكون أصل إرادة الانفصال كامنا فى السعى المحموم إلى حرية مهضومة، بل فى التأكد من أن الظروف أصبحت أصعب وأن التغلب عليها سيكون أسهل فى حدود بنية صغيرة منها فى غمرة جمع كبير.

وسيكون تصديق المجتمع الدولى على انفصال ما حافزا لمحاولات الانفصال فى كل انحاء العالم. والتنكر تماما للمنطق هو وحده الذى يسمح بالاستناد إلى مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها فى حالة سراييڤو واعتبار الحرب فى تشيشينا مسألة داخلية روسية فى الوقت نفسه؛ ومساندة حق الكروات فى الانفصال عن يوغسلافيا مع التصدى لمطالبة صرب كرواتيا بتحديد بنيتهم القومية بنفسهم؛ والاعتراف بحق صرب البوسنة فى عدم الحياة فى ظل سيادة حكومة سراييڤو وإنكار حق ألبانيى كوسوڤو فى عدم الاعتراف بوصاية بلغراد عليهم.

وكانت الدول تدين الانفصالات منذ أمد طويل متحلية بذلك بالحكمة.

ويميز القانون الدولى بين انفصال جزء من دولة قائمة من قبل،ويبقى على تلك الدولة، وبين التصفية التى تقضى بتقسيم دولة ما إلى عدة دول جديدة. وفى حالتى الاتحاد السوڤييتى ويوغسلافيا، يقع الوضع بين تلك الإمكانيتين، حتى وإن كانت أطروحة التصفية

قد تم الأخذ بها. فقد جرت التصفية فعلا، ولكنها جاءت نتيجة إرادة الانفصال من جانب بعض المكونات. فقد حلت روسيا إلى حد كبير محل الاتحاد السوفييتي (بالاحتفاظ بمقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن، وبأيلولة التركة النووية إليها)، ولاتزال صربيا إلى حد كبير استمرارا ليوغسلافيا.

وإدانة الانفصال ظاهرة مقررة منذ أمد طويل. «إن تحفظات الدول إزاء ظواهر الانفصال تتعارض مع إصرارها على حق التخلص من الاستعمار. ولا جدوى من محاولة العثور في القانون الوضعي على نص أو ممارسة يمكن أن يستخلص منها حق الشعوب في الانفصال بناء على حقها في تقرير مصيرها .. فكل انفصال يصطدم مع مبدأ عدم المساس بوحدة أراضي الدول، وهو مبدأ أساسي»(١٠).بالمبادئ ويقرر الإعلان المتعلق الخاصة بعلاقات الصداقة الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٠، أن مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها لايمكن أن يفسر «كدعوة أو حافز على أي عمل يؤدي إلى تجزئة وحدة الأراضي أو الوحدة السياسية لأي دولة ذات سيادة ومستقلة، أو يهدد بالكامل أو جزئيا تلك الوحدة». ولذا فقد أدان المجتمع الدولي باسم القانون محاولات الانفصال من جانب كاتانجا (١٩٦٠ - ١٩٦١) وبيافرا (١٩٦٧ - ١٩٧٠).

وفي الرابع من يناير ١٩٧٠، صرح السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بأن هذه الهيئة «بصفتها منظمة دولية لم تقبل أبدا ولاتقبل ولن تقبل أبدا، على ما اعتقد مبدأ انفصال جزء من أراضي أحدى الدول الاعضاء فيها»(١١). غير أن مبدأ عدم الاعتراف بعمليات الانفصال يكون مصحوبا بقبولها عندما تصبح نافذة المفعول ونجحت في الواقع. وفي ذلك تحديد مهم ومبرر في آن واحد لحالات فشل تحققت فيما بعد.

ويعني ذلك جعل مشروعية التصرف متوقعة على نجاحه أو فشله. فالانفصال ممنوع اللهم إلا إذا تتوج بالنجاح. وهذا ما سيعتبره البعض حدود القانون الدولي، وسيرى البعض الآخر أنه الدليل على طابعه البراجماتي وقدرته على التكيف.

وهكذا انتهى انفصال السنغال الشرقية عن الباكستان بالاعتراف بالبنجلادش. وقد ادين الانفصال الإريتري حتى قررت منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٩١ الاعتراف بالدولة الإريترية.

وقدفضل الأمريكيون طويلا الحفاظ على الترابط الفدرالي اليوغسلافي لكنهم أصبحوا حاليا أحسن أصدقاء البوسنيين. وفي الأصل عولج الملف اليوغسلافي كشبيه للوضع في

الاتحاد السوفييتي. ففى كل من موسكو وبلغراد، كانت هناك سلطة تناضل من أجل الابقاء على تجمع متعدد الجنسيات تآكل مع تصفية الشيوعية...

«تعتبر يوغسلافيا كاتحاد سوفييتى مصغر حيث كان التفتت في أمم متخاصمة صورة مسبقة ومصغرة لما يمكن أن يحدث فى شرقها»[١٢].

وعليه فقد وصفت وزارة الخارجية الأمريكية الجيش الفدرالى اليوغسلافى الذى يهيمن عليه الصرب بأنه عامل سلام وباستقرار، وذلك فى العاشر من مايو ١٩٩١، بعد بداية المواجهات بين الصرب والكروات.

وفى ٢١ يونيو، أوضح چيمس بيكر، وزير الخارجية، للرئيسين الكرواتى والسلوڤينى أن الولايات المتحدة لن تعترف باستقلالهما الذى أعلن بعد ذلك بأربعة أيام. وفيما بعد جرى الإعلان عن استقلال كل من السلوڤينيين والكروات والبوسنيين وتم الاعتراف بذلك.. وهكذا تعرضت شعوب يوغسلافيا السابقة لمصير أليم.

وكثيرا ما وُجه العتاب لفرنسا لمساندتها الصرب طويلا ضد الأمم الأخرى المنسلخة عن يوغسلافيا السابقة. ويقال إن ذلك الموقف يرجع أصلا إلى اتجاه موال للصرب أتخذ منذ الحرب العالمية الأولى. غير أن المبرر الحقيقى أعقد بالطبع من ذلك التبسيط فى تفسير التاريخ.

فالواقع أن فرنسا أرادت أن تدافع لأطول مدة ممكنة عن مبدأ الوحدة اليوغسلافية لأنها كانت ترى، عن صواب، مخاطر التفسخ، حتى وإن لم تتمكن من الحيلولة دون حدوثه[١٣]. ،كما لاحظنا فإن الامريكيين الذين لايمكن أن يتهموا. بمناصرة الصرب كان رد فعلهم من نفس النوع، إذ كانت الدبلوماسية الأمريكية ترجو هى أيضا تحاشى التفسخ. وقد سلمت بذلك بسهولة بالمقارنة مع فرنسا.

واعتراف الألمان بكروتيا وسلوڤينيا كان قبولا بل وتشجيعا لفكرة حق الكاثوليك فى العيش بين االكاثوليك، والصرب الارثوذكسيين بين الصرب الارثوذكس، والمسلمين البوسنيين بين المسلمين البوسنيين، ويتفق ذلك نسبيا مع تصور الألمان لفكرة الأمة، أى جماعة من الناس يتميزون بانحدارهم من أصل مشترك. فالأمة الفرنسية تقوم على انتساب أفراد من كافة الأصول لجماعة واحدة. فالأمة حسب المفهوم الفرنسى لاتعتمد على الأصل ولكن على إرادة العيش معا، والإرادة والوعى بأن هناك وحدة اجتماعية وثقافية وتاريخية تربط بينهم. فاختلاف موقفى فرنسا والمانيا أصلا لايرجع فقط إلى اعتبارات تارخية كما قيل فى الكثير من الأحوال، بل وأيضا لاختلاف مفهوم الأمة عند كل منهما.

حل الاتحاد السوفييتى

جاءت أبرز حالات الانفصال من جانب الاتحاد السوفييتى، بعد أن كان يبدو كتلة واحدة متماسكة شأنه شأن النظام السياسى الذى كان يحكمه. ففيما عدا بعض الإخصائيين، كانت النظرة إلى السوفييت لاتفرق بين مختلف قومياتهم. وكانت دعاية موسكو تبشر بنشأة الإنسان السوفييتى. وقد تبين بعد ذلك أن هذا المفهوم أدى دوره فى الخارج أكثر منه فى الداخل.

والرجل الذى اعتبره الغرب بطل الديمقراطية واقتصاد السوق فى الاتحاد السوفييتى هو الذى حرك عملية تصفية الدولة الاتحادية.

وعلى عكس تنبؤات هيلين كارتر دانكوس(١٤)، لم تنجم أزمة الاتحاد السوفييتى عن تصدى الجمهوريات الإسلامية للهيمنة الروسية، ولكن عن عزم المركز السلافى على التخلص من الأطراف المحيطة به.

والواقع أن الجمهوريات التى سعت بالذات إلى تقطيع أوصال الإطار السوفييتى كانت الجمهوريات السلافية (روسيا، اوكرانيا، روسيا البيضاء) ودول البلطيق الثلاث، أى البلدان الأقرب من أوروبا الغربية والأكثر تطورا على الصعيد الصناعى والأغنى على الصعيد الاقتصادى. وليس من المؤكد حتى الآن أن هذا الاختيار كان صائبا تماما بالمعايير الاقتصادية البحته. فبصفة عامة، عانت هذا البلدان فى مرحلة أولى من الانكماش نظرا لأن اقتصادياتها كانت متشابكة بقدر أوثق مما كان يظن قادتها. مع ذلك فإن تحقيق مردودية أفضل كان المبرر الحاسم حتى وإن كان تشخيصها لم يتم بدقة.

وعلى العكس، كانت الجمهوريات الإسلامية هى الأشد تمسكا بالاتحاد، فهى الأفقر والرابحة فى نهاية المطاف من الحفاظ على الروابط مع موسكو التى تضمن لها المتسويات الاقتصادية المجزية بالنسبة لها.

فمنذ أن تم انتخاب بوريس يلتسين على رأس مجلس السوفييت الأعلى فى ٢٩ مايو ١٩٩٠، لم يتوان عن إضعاف الاتحاد السوفييتى لتأكيد سلطات روسيا، وبالتالى سلطاته شخصيا. وكان من الصعب الادعاء بأن روسيا كانت مستغلة من جانب الاتحاد، كانت تهيمن على ذلك الاتحاد الذى يضم خمس عشرة جمهورية متساوية رسميا، وإن كانت روسيا، حسب النكتة الشائعة«أكثر تساويا من الجمهوريات الأخرى».

وبالطبع، كان بعض المثقفين يرون أن الإمبراطورية باهظة التكاليف بالنسبة للجمهوريات السلافية التى كان يتعتين عليها إعالة جمهوريات آسيا الوسطى.

وكانت الحرب الأهلية المحدودة بين الأرمن والاذربيجانيين بخصوص ناجورو كاراباخ، وهى منطقة ارمنية داخل اذربيجان، الحدث المفجر. وقد وقعت مصادمات بين وحدات شبه عسكرية مسلحة فى عام ١٩٨٨، واقتضى الأمر وضع ناجورو كاراباخ تحت سلطة موسكو المباشرة. وانطلاقا من عام ١٩٨٩، راحت جمهوريات البلطيق الثلاث تطالب باستقلالها وقد جرأها على ذلك نشر اتفاقيات مولوتوف - ريبنتروب التى سمحت بربطها بموسكو قبل أيام قليلة من وقوع الحرب العالمية الثانية. ومما لاشك فيه أنها كانت تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتى فى عهد جورباتشوف. كما كان بوسعها التعبير بحرية أكبر عن مشاعرها القومية وكانت تريد تعجيل تحركها خوفا من انتكاس الأوضاع فى موسكو.وكان الغربيون يشعرون بالحرج إزاء تلك المطالب، فهم لم يعترفوا أبدا بضم دول البلطيق فى عام ١٩٤٠ ولكن الاعتراف باستقلالها كان يعنى إضعاف جورباتشوف وتقديم حجج «للمتشددين» فى موسكو الذين كانوا يريدون سد الطريق أمام سياسيته الإصلاحية. وقد تميز عام ١٩٨٩ بتعدد إعلانات سيادة الجمهوريات والمناطق والأقاليم المستقلة ذاتيا فى إطار الجمهوريات واقترح جورباتشوف فى ربيع عام١٩٩٠ عقد معاهدة جديدة للوحدة أكثر مرونة من معاهدة ١٩٢٢ التى تأسس بمقتضاها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

غير أن اختلاف المصالح بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى كان قد بلغ حدا جعل الاتفاق مستحيلا،حتى أن جورباتشوف أشار أمام اللجنة المركزية فى الثامن من أكتوبر من نفس العام إلى خطر «لبننة» الاتحاد السوفييتى. وكانت أغلب الجمهوريات تعتبر الانقسام هو المخرج الوحيد الممكن للتخلص من الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تردى فيها الاتحادالسوفييتى(١٥).

غير أن ذلك لم يكن المشكلة بالنسبة ليلتسين. فتفجر الاتحاد السوفييتى من الداخل ما كان يتفق مع مطلب قومى، ولكن مع تأكيد تطلعاته الشخصية وعزمه على إضعاف جورباتشوف الذى كان يحول دون أن يكون الرجل الأول فى موسكو.

وعليه فقد امتطى يلتسين موجة المشاعر القومية المتاججة فى الجمهورية السوفييتية.

وقد كتب جورباتشوف يقول فى مذكراته: «لقد بذلت كل ما يتوقف علىّ لدرء خطر

تفتت بلدنا المتعدد القوميات الذى تأسس عبر القرون. وكانت الصيغة التى تم التوصل إليها لإصلاح أوضاع الاتحاد، تضع فى اعتبارها رغبة الجمهوريات فى الاستقلال مع الحفاظ على وحدة أراضى دولة تغيرت فيها جذريا مهام المركز. وكان ذلك الهدف المنشود من إعداد معاهدة الاتحاد التى كانت ستضفى الشرعية على تلك الصيغة. وقد حال المتآمرون فى اغسطس ١٩٩١ دون التوقيع على المعاهدة. ومن بين كل المصائب التى الحقوا بها بلادنا، ربما كانت تلك هى المصيبة التى لا تستحق أبدا الصفح عنها».

وعلى عكس ما كان جورباتشوف يعتقد بشكل متفائل مفرط فى عام ١٩٨٧ عندما كتب يقول: «لقد حلت قضية القوميات عندنا»[١٧]، كانت المشكلة القومية فى غاية الحساسية فى الاتحاد السوفييتى. فإنفتاحات جورباتشوف لم تخلق الظاهرة ولكنها سمحت بالتعبير عنها ، بعد أن كانت مكبوتة.

كانت دول البلطيق الثلاث وچيورچيا قد أعلنت استقلالها بين فبراير وابريل ١٩٩١. وبعد الانقلاب الذى جرى من ٢٤ إلى ٣١أغسطس، أقدمت كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولداڤيا واذربيجان وأزبكستان على نفس الخطوة. وتوالت إعلانات الاستقلال وكان أوقعها إعلان استقلال أواكرنيا إثر استفتاء جرى فى أول ديسمبر ١٩٩١، إذ صوت ٩١٪ من المشاركين فيه لصالح الاستقلال، وصوت ٧٠٪ من روس أوكرانيا كذلك من أجل الاستقلال.

وفى الثامن من ديسمبر أعلن قادة روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء المجتمعون فى منسك، أن «الاتحاد السوفييتى لم يعد له وجود ككيان شرعى وكواقع چيوبوليتيكى». وقد قرروا تأسيس كومونولث من الدول السلاڤية ودعوا الجمهوريات الآسيوية إلى اللحاق بهم وعقد اتفاقات خاصة فى المجال السياسى والثقافى والصحى والعلمى والتجارى والبيئى وفى غير ذلك من المجالات. كما قرروا الحفاظ على قيادة موحدة لنطاقهم العسكرى والاستراتيجى المشترك،وعلى السيطرة الموحدة على الأسلحة النووية.

وكان ذلك بمثابة الضربة القاضية بالنسبة لجورباتشوف، إذ تحققت على يد ثلاث فى الجمهوريات الرئيسية، وبدونه، الوحدة التى كان يحاول تحقيقها من أعلى.

وفى ٢١ ديسمبر تأسس كومونولث بين تلك الدول السلاڤية الثلاث ومولدڤيا والجمهوريات القوقازية وجمهوريات آسيا الوسطى (وبدون دول البلطيق الثلاث وچورجيا)

التى شكلت معا اتحادا كونفدراليا مرنا للغاية. وآلت إلى روسيا صلاحيات القوة التى ورثتها عن الاتحاد السوفييتى(القوة النووية ومقعد العضو الدائم فى مجلس الأمن).

واعترف بوريس يلتسين بحدود الجمهوريات الأخرى مع أنه كان قد أعلن قبل ذلك عن عزمه على تعديلها لصالح روسيا فى حالة الخروج من النطاق السوفييتى.

المزيد من التفتت

لا تتفق الرياضيات بالضرورة مع الاستراتيجية الجغرافية. وهكذا فإن حل دولة فدرالية مكونة من خمس عشرة جمهورية لايسفر بالضرورة عن خلق خمس عشرة دولة. فبوسع هذا التقسيم أن يخفى انقسامات أخرى.

أفسح زوال الاتحاد السوفييتى ومكانه لخمس عشرة دولة. غير أن حركة التفتت يمكنها ألا تقف عند هذا الحد، فسرعان ماوجد بوريس يلتسين نفسه فى وضع مفجر الديناميت الذى أصابه بدوره.

كانت روسيا تتكون أصلا من ست عشرة جمهورية مستقلة ذاتيا(١٨)، ثم من واحد وعشرين جمهورية فى عام ١٩٩٤(١٩).

وقد أعلن أغلب جمهوريات روسيا سيادتها منذ ١٩٩٠ ضد الاتحاد السوفييتى بمساندة بوريس يلتسين. وتم اعتماد مؤسسات جديدة منذ زوال الاتحاد السوفييتى، ودستور يقرر انتخاب رئيس للجمهورية بالاقتراع العام، وبرلمان محدود الصلاحيات، أعضاؤه ساسة محترفون وتأسس الاتحاد الفدرالى الجديد لروسيا فى ٢١ يوليو ١٩٩١.

وتسعى الجمهوريات فى روسيا الاتحادية إلى المزيد من الاستقلال الذاتى إزاء السلطة المركزية التى يشتد ضعفها باستمرار. ولايتردد أغلبها فى إعطاء الأولوية لتشريعاتها الخاصة متجاهلة بذلك أولوية القوانين الاتحادية بمقتضى دستور ديسمبر ١٩٩٣ وتضع روسيا أمام الأمر الواقع، بل إن بعضها بلغ به الأمر حد انتحال الصلاحيات الخاصة بروسيا.

فقد استأثرت جمهورية توفا المتاخمة لمنغوليا بمسئولية الدفاع عن أراضيها، ووقعت جمهورية تترستان وباخكورتوستان على معاهدتى صداقة وتعاون مع ابخازيا، وهى منطقة

مستقلة ذاتيا فى چيورچيا، وهى دولة أخرى انسلخت من الاتحاد السوفييتى السابق.

وهكذا رفضت تترستان (٣,٧ مليون نسمة ٤٨٪ منهم من التتر و ٤٣٪ من الروس) الزاخرة بالموارد الطبيعية، التوقيع على المعاهدة الفدرالية فى ٣١ مارس ١٩٩٢.

وفى ٢١ يونيو ١٩٩٢، وافق ٦١٪ من الناخبين، عن طريق استفتاء عام على دستور يعلن تترستان «دولة ذات سيادة بمقتضى القانون الدولى».

وفى ١٥ فبراير ١٩٩٤ تم التوقيع فى موسكو على اتفاق ثنائي يتضمن عدة اتفاقات اقتصادية خاصة بمختلف القطاعات، ويعترف لتترستان بحقها فى صلاحيات واسعة النطاق تتعلق بملكية باطن أراضيها وبالدستور والقوانين، والسياسة الخارجية والتجارة الخارجية (رغم الإبقاء على حصص تصدير يتم التفاوض حولها مع موسكو)، وحقها فى تأسيس بنك مركزى خاص بها، واصدار عملة فى موازاة الروبل.

ومع ذلك فإن الاتفاق يستعيد نصوص المعاهدة الفدرالية المقرة فى ١٩٩٢، ودستور عام ١٩٩٣. ولم تحصل تترستان على سيادتها الكاملة فى مجال الضرائب رغم مطالبتها بها، واستياء المعارضة القومية من ذلك فى تلك الجمهورية.

وكان انخفاض مستوى المعيشة فى تترستان أقل مما هو فى بلدان الاتحاد الأخرى نظرا لوفرة حصيلتها من الضرائب المرتبطة بالتصدير.

ووقعت باخكورتوستان فى الثالث من اغسطس ١٩٩٤ على معاهدة لتقاسم الصلاحيات مع روسيا، مواتية لها بقدر أكبر من المعاهدة المبرمة مع تترستان. فهى تعترف بكونها دولة ذات سيادة تتمتع بكامل حقها فى مواردها الطبيعية، وتسمح لها بإعادة التفاوض فى كل سنة بخصوص حصتها من الضرائب التى تورد للميزانية الفدرالية.

والباخكورتوسان، التى لايعلم الرأي العام الكثير عنها بشكل متعمق، من أغنى جمهوريات روسيا إذ تنتج ٦١٪ من بترول روسيا ولديها معامل تكرير ضخمة وصناعة بتروكيمائية كبيرة.

وفى ٣١ مارس ١٩٩٢، صدقت جمهورية ساخا - ياقوتيا (مليون نسمة) على المعاهدة الفدرالية بعد أن أدلى ٧٩٪ من ناضبيها بأصواتهم لصالح البقاء فى روسيا عن طريق استفتاء عام. وقد تم التوقيع على معاهدة ثنائية تحتفظ الجمهورية بمقتضاها بملكية مواردها الطبيعية ولكنها تتقاسم الأرباح الناجمة عن الإنتاج (وكانت ياقوتيا لاتحصل قبل ذلك إلا

على ١ ٪ من دخل ثرواتها).

وتمتلك ياقوتيا ثروات منجمية استثنائية، من بينها ٨٤٪ من احتياطيات روسيا من الماس.

وعلى النقيض من ذلك فإذ اودمورتيا ، الجمهورية المستقلة ذاتيا منذ عام ١٩٣٤ ، والتى تعانى من تدهور اقتصادها إلى حد الكارثة (انخفض الانتاج بنسبة ٧٠ ٪ من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣) لاتعرب عن أى مطالب تتعلق بالاستقلال الذاتى أو الاستقلال التام من باب أولى. وعلى هذا النحو أيضا، تعمل المصاعب الاقتصادية فى جمهوريات آسيا الوسطى لصالح بقائها فى كومونولث الدول المستقلة (وهو بنية للتعاون بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق) كما تؤكد ذلك مصاعب إعادة الانتشار التجارى. وحالات الاستقلال هنا مفروضة أكثر منها مرغوبة.

وإذا كانت هناك جمهوريات فى إطار روسيا تحاول أن تكون مستقلة ذاتيا فإن الدول المستقلة الناجمة عن زوال الاتحاد السوفييتى تود أن تتخذ من عودة الابن الضال قدوة لها.

وكان بوسع روسيا البيضاء وأوكرانيا ، العضوين فى الأمم المتحدة منذ ١٩٤٥ – لكى يحصل ستالين على صوتين إضافيين فى الجمعية العمومية للمنظمة الدولية – أن يحققا استقلالهما التام بعد عام ١٩٩١. وقد تطرح مسألة وجود قومية روسية بيضاء متميزة عن روسيا للمناقشة بلا نهاية . ومع ذلك فإن قادة روسيا البيضاء الذين اندفعوا فى طريق الاستقلال فى عام ١٩٩١ ، بات همهم الرئيسى على ما يبدو العودة إلى أحضان روسيا منذ ١٩٩٤.

وقد جاء فى صحيفة الايكونوست الأسبوعية البريطانية: «تكافح أغلب البلدان من أجل الاستقلال ، ويبدو أن روسيا البيضاء تكافح من أجل فقدانه»[٢٠].

لقد ربطت روسيا البيضاء بالكامل اقتصادها ودبلوماسيتها وسياستها العسكرية بروسيا. ولكن ما السبب؟ هل هو إعادة اكتشاف الجذور الثقافية المشتركة فجأة؟ لا فالتضخم البالغ ٥٠ ٪ شهريا والاقتصاد المهلهل لم يتركا مجالا للاختيار سوى إعادة الوحدة بشكل شبه رسمى.

واستعادت أوكرانيا استقلالها فى عام ١٩٩١ . وكان الكل قد نسى آنذاك أنها كانت مستقلة قبل ذلك منذ ٣٩٧ عاما. ولما كانت أكبر منتج للقمح فى الاتحاد السوفييتى فقد

كان من المتوقع أن تصبح غنية ومزدهرة. وكان البنك الدولى قد تنبأ بأنها سرعان ما ستحتل المركز الثانى عشر كقوة اقتصادية عالمية. وقد صوت ٧٠٪ من الروس المقيمين فى أوكرانيا لصالح الاستقلال فى ديسمبر ١٩٩١، لالرفضهم أن يظلوا روسا ولكن بالأحرى لرفضهم تحمل العبء الروسى. وكان يبدو لهم أن مستقبلهم سيكون مشرقا تحت العلم الأوكرانى، فى دولة أصغر حجما، مسئولياتها أقل وثرواتها أوفر..

بيد أن الأزمة الاقتصادية سرعان ماجعلت الروابط مع روسيا مأمولة بل لاغنى عنها. وعلى الفور تذكرت القرم أن سكانها من الروس وأن ربطها بأوكرانيا لم يتم إلا على يد خروتشوف فى عام ١٩٥٤. وسرعان ما أصبح الاختيار الأوكرانى للقرم موضع أسف روسيا. وقد أدرك أهالى هذه المنطقة أنه إذا كان الوضع الاقتصادى سيئا فى روسيا، فإنه بلغ حد الكارثة فى أوكرانيا. ومن هنا نبتت رغبة روس أوكرانيا فى التقرب من المركز الذى كانوا يريدون الانفصال عنه قبل ذلك. وهناك خوف فى أوكرانيا من انتشار الكوليرا من جديد، ولا تتوفر المياه الجارية فى سيمفروبول، عاصمة القرم سوى بضع ساعات فى اليوم[٢١].

وفى عام ١٩٩٣، كان إنتاج أوكرانيا قد انخفض بنسبة ٤٠٪ وكان متوسط إجمالى الناتج القومى للفرد على مدى السنة مئة دولار[٢٢].

وكانت مولداڤيا إحدى الجمهوريات الخمس عشرة المنتمية أصلا إلى الاتحاد السوڤييتى السابق. وهى بسارابيا السابقة التى انتزعها ستالين من رومانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الحل الأرجح فى بداية ١٩٩٢ يتمثل فى ضمها من جديد إلى رومانيا للعودة إلى حدود ما قبل الحرب. غير أنه سرعان مالوحظ أن مشاعر التقارب مع رومانيا ضعفت عندما خفت الوطأة السوڤييتية وقد فضل قادة مولداڤيا أن تستقل دولتهم وتتمتع بصلاحياتها. فالمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها رومانيا - حيث لم يحقق تحولها إلى اقتصاد السوق حتى الآن نفس النجاح الذى توصلت إليه كل من بولندا والجمهورية التشيكية والمجر - لها دور كبير فى فتور مشاعر الانتماء إلى رومانيا لدى قادة مولداڤيا. ومما لاشك فيه أن تلك المشاعر كان من الممكن أن تكون أقوى لو أن رومانيا بدت لهم جنة تلوح فى الأفق.

ومن جهة أخرى تسبب الاستقلال المولداڤى فى خلق توترين استقلاليين اخرين. فالروس فى الشمال انفصلوا عن موالدڤيا وأعلنوا قيام جمهورية ترانسنيستريا المطالبة بالانضمام إلى روسيا الوطن الأم، بالاعتماد على فرقة مصفحة بقيادة الجنرال ليبيد المتمتع بشعبية كبيرة. أما الجاجاووز، وهم سكان يتكلمون اللغة التركية ولم يتحولوا إلى الدين الإسلامى، فهم أرثوذكس تراودهم فكرة الاستقلال. ومع أن المئة ألف جاجاووزى الذين طالبوا فى

أغسطس ١٩٩١ بإدماجهم فى الاتحاد الروسى، شكلوا فى ٢٨ مايو ١٩٩٥ برلمانا وعينوا رئيسا وصمموا علما لهم وأعلنوا تأسيس جمهورية لغتها الرسمية التركية ، مع البقاء حتى الآن فى إطار مولداڤيا[٢٣].

وفى چيورچيا، كان الاستقلال مصحوبا بيقظة المشاعر القومية الأبخازية، التى توجست من الهيمنة الچيورچية فتطلعت إلى الانضمام إلى روسيا. وتتجلى هنا ظاهرة ردود الفعل المتتالية الناجمة عن عمليات الاستقلال.

فقد أثارت الروح القومية الچيورچية صحوة أبخازيا وأوسيتيا. وأدى ذلك إلى عودة چيورچيا إلى أحضان روسيا.

وعليه فإن الأوضاع فى الجمهوريات الخمس عشرة التى كانت تتبع أصلا الاتحاد السوفييتى ستتطور حتما. ومن غير المستبعد أن تتم عمليات انفصال وانضمام جديدة سواء بشكل قانونى أو بمقتضى الأمر الواقع. وسواء كانت تلك الحركات طاردة أو جاذبة مركزيا فإن الجانب الوحيد المشترك بينها هو تحقيقها وفقا للمصلحة الاقتصادية القصيرة المدى لمختلف الكيانات. أما أى اعتبارات أخرى سواء كانت قومية أو ساعية إلى الهيمنة أو اعتبارات التقارب الثقافى، فإنها ستتوارى خلف ذلك المحرك الجديد للتاريخ أو ستستخدم لصالحه.

يوغسلافيا السابقة: القوميات والحضارات والدين وإجمالى الدخل القومى

يرى أغلب المراقبين أن سبب الحرب فى يوغسلافيا واضح. فقد انهار بناء الدولة المتعددة القوميات لأن الأسمنت الشيوعى التيتوى لم يعد قادرا على الربط بين أحجار مختلف القوميات. وهم يعيدون إلى الأذهان بهذا الصدد أن الحدود بين الأمبراطورية الرومانية الغربية والامبراطورية الرومانية الشرقية كانت تمر بنفس الخط الذى يربط بين صربيا وكرواتيا. فهناك شعب كاثوليكى من ناحية ، وشعبين ارثوذكس ومسلم من ناحية أخرى. وهكذا نكون فى صميم صدمة الحضارات التى يبشرنا بها صامويل هنتينجتون. ولاتزال ذكريات الحرب العالمية الثانية حية، حيث تعاون الكروات والبوسنيون بحماس مع النازى وأبادوا ٦٠٠ الف صربى.

بيد أن هذه الشعوب تتكلم كلها نفس اللغة كما ناضلت حتى منتصف القرن العشرين ضد نفس الأعداء[٢٤].

ولامجال لإنكار أو التقليل من شأن العوامل التارخية أو الثقافية التى كانت بمثابة

الخميرة التى تسببت فى الحرب الأهلية فى يوغسلافيا السابقة(٢٥). وسيتم إلقاء الضوء فى السطور التالية على عامل آخر، لم يرد ذكره فى الكثير من الأحوال، رغم أنه قام بدور الحامض الذى أدى إلى تآكل البنية الفدرالية اليوغسلافية، ألا وهو النفعية الأنانية.

فسلوڤينيا هى البلد الذى يحقق أكبر إجمالى للناتج القومى بالنسبة للفرد فى أوروبا الوسطى. ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الأجنبية - المتواجدة أصلا قبل الاستقلال - وإلى تركز الصناعات الحديثة فيها، وبالأخص إلى قلة عدد سكانها.

وقد تمزقت يوغسلافيا عندما لم يعد هناك أى تهديد خارجى يحدق بهذا الشعب، وبالأخص فى ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية. كانت الثمانينيات عقد التراجع الاقتصادى. وقد أدى الانكاش (الاقتصادى) إلى وقوع الانفصال (السياسى). فقد انخفض الدخل الحقيقى للفرد بنسبة الثلث من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٨. وكتب اقتصادى انجليزى يقول: «لقد هبط مستوى المعيشة إلى حد يجعل من الصعب أن نتصور أن بلدا آخر ما كان يمكن أن يكون رد فعله إزاء ذلك الوضع سوى إحداث تغيرات سياسية جذرية، أو حتى ثورة»(٢٦).

وكان السلوڤينيون أول من قطع العلاقات مع رابطة الشيوعيين اليوغسلاف منذ يناير ١٩٩٠ قبل الاتجاه نحو الاستقلال.

هل كان الشعب السلوڤينى يشكو من سوء معاملة الصرب له؟ وهل كانت حقوقه مهضومة؟ وهل كان كيانه مهددا؟ لا، إطلاقا. كان السلوڤينيون لايريدون بكل بساطة أن يواصلوا الإسهام فى الميزانية الفدرالية اليوغسلافية وأن تفرض عليهم تسويات مالية لصالح الجمهوريات الأخرى الأقل ثراء. ولاتمت هذه الحالة تقريبا بصلة بالنضال الحماسى من جانب شعب صغير يسيطر عليه حكم قومى - شيوعى، ولكن بقدر كبير بمبدأ لا تتعرض لأموالى.

كان السلوڤينيون قد غدوا شديدى الانتقاد للاتحاد وقد ألقيت على النظام الشيوعى مسئولية التعثر الاقتصادى. وعليه فقد اعتبر السلوڤينيون أن مكاسب السوق اليوغسلافية التى كانت فى صالحهم لم تعد تستحق بذل تضحيات تتعلق بالميزانية، خاصة وأنهم كانوا يأملون فى الانضمام إلى الوحدة الأوربية وسوقها الموحدة. وللمرور عبر الغربال الأوروبى بسهولة يكون الحجم الأصغر بقدر الإمكان هو الأفضل. وبدا الاندماج فى متناول سلوڤينيا الصغيرة، لا فى إمكان يوغسلافيا المتثاقلة. وعليه، عاش الانفصال!

وكانت سلوڤينيا الجمهورية اليوغسلافية الوحيدة المتجانسة عرقيا. وهى تتمتع بوضع

اقتصادى متميز ومتقدمة صناعيا بالمقارنة مع الجمهوريات الأخرى كما أنها أغناها. وكانت تحقق وحدها ثلث إجمالى الدخل القومى وربع إيراد الصادرات بينما كان سكانها يشكلون ٨ ٪ فقط من السكان اليوغسلاف[٢٦]. وكانت البطالة فيها أقل أربع مرات بالنسبة للمتوسط القومى

«.. والناتج الاجتماعى الحقيقى للفرد يكاد يكون ضعف ما هو عليه فى الاتحاد عموما. ودخل الفرد أعلى ١,٢ مرة. وعدد العاطلين فى الجمهورية أقل عشر مرات. والدين الخارجى أقل سبع مرات (١٥ فى سلوڤينيا فى مقابل المؤشر ١٠٠ فى يوغسلافيا)، والهجرة أقل مرتين. ويذكر الاقتصادى هارولد ليندال أن مستوى إنتاج الفرد فى سلوڤينيا خلال السبعينيات كان يعادل ٧٠ ٪ من مستواه فى الولايات المتحدة، ويكاد يتساوى مع مستواه فى النمسا المجاورة»[٢٨].

وهى تكرس من جهة أخرى جزءا كبيرا من ثروتها لإعادة توزيعها لصالح المناطق الأقل تقدما: ٢,٢٢ ٪ من إجمالى ناتجها القومى، أى نسبيا أربعة أمثال مساعدة فرنسا للعالم الثالث (٠,٥٨). وكانت هذه المعونة تعتبر بلا طائل، لأن التبديد كان يحول دون استخدام هذه الأرصدة بشكل مجد. وبما أن سلوڤينيا لم تعد مهددة، فقد وجدت أنه لايتعين عليها أن تدفع نظرا لأنها باتت فى غير حاجة إلى الحماية. وكانت بذلك رأس حربة تفتيت يوغسلافيا. واندفعت كل من كراواتيا والبوسنة والهرسك بعد ذلك فى نفس هذه الثغرة، كل منها متعللة بحججها الخاصة بها.

والمثال السلوڤينى ليس استثناء، بل رمزا. فالشعوب التى تعيش معا، فى كافة أنحاء العالم، سواء حسب المقتضيات الجغرافية أو المصادفات التاريخية منذ فترات مختلفة، ستجد فجأة أن التعايش معا أصبح لا يطاق. وهناك قالب مشترك يفسر هذا المسعى الذى يتجاوز الفروق والاختلافات العرقية والتاريخية والجيوبوليتيكية. فكل الانفصاليين والانقساميون فى العالم متأكدون من أن نصيبهم من الكعكة سيكون أكبر إذا لم يتعين عليهم تقاسمه مع اخرين.

ولاغرابة فى أن يوغسلافيا تفككت بالذات فى اللحظة التى شعرت فيها لأول مرة فى تاريخها أنها لم تعد عرضة لتهديدات خارجية. ومن الملاحظ أن تصفية الشيوعية «أذابت جليد» المطالب القومية. ولايرجع تفسير هذه الظاهرة فقط إلى الهيمنة السياسية التى كان يمارسها من قبل النظام الشيوعى وقائدة تيتو.

كان تجمع السلاف الجنوبيين مطلوبا بشدة عندما كان الأمن الداخلى للبلاد معرضا للمخاطر، فالاتحاد قوة. ولكن عندما زال الخطر، راح الكل يجرى حساباته لمعرفة ما إذا كان من مصلحته البقاء فى تجمع نطاقه أوسع أو الخروج منه. وبما أن الحماية من خلال كثرة العدد لم تعد ضرورية، فإن الأنظار تتركز بالأخص على تكلفة التجمع. وما كان يمكن أن يحدث تفجر يوغسلافيا قبل سقوط سور برلين وزوال الاتحاد السوفييتى، حتى وإن كانت الشيوعية قد تلاشت فى بلغراد.

التخلى عن الوحدة يعنى الرخاء

يبدو أن العالم تنتابه حركة عامة تتمثل فى السعى إلى الحجم الصغير للمرور عبر الغربال الذى يتيح التوصل إلى قدر أكبر من الثروة/ فالسكان يريدون أن تتبع دولهم نظاما للتخسيس للتخلص من العبء عديم الجدوى.

ومنذ أن تأسست الجمهورية التشيكوسلوفاكية، كان التشيك مهيمنين على السلوفاك على كل من الصعيد الاقتصادى والديمرغرافى والثقافى والسياسى. وقد ضمنوا بذلك الاضطلاع بدور رئيسى فى بناء جهاز الدولة وتشغيلة، مما أشعر السلوفاك بأنهم مستبعدون من النظام.

وعلى أثر ثورة المخمل التى خلصت تشيكوسلوفاكيا من الكنف السوفييتى، واجهت سلوفاكيا مشاكل اجتماعية أخطر، نظرا لأن عمليات إعادة تشكيل البنية الاقتصادية فيها كانت أقل تقدما، ولم يكن للأحزاب اليمينية فى براغ ما يعادلها فى براتيسلافا. واستغل القادة التشيك مشاعر السلوفاك بالدونية لدفعهم إلى الانقسام، إذ أن هدفهم كان التخلص من سلوفاكيا التى أصبحت عبئا. «ففى ظل أوضاع ما بعد الاشتراكية المتميزة بالتنافس بين مجموع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية حول العودة إلى أوروبا، كان قادة براغ يعتقدون أن بلاد التشيك يمكنها أن تنضم إلى أوروبا الموحدة بسرعة أكبر إذا كانت وحدها، مما لو كانت مصحوبة بشريك سلوفاكى غير مستقر الأحوال. وكانت سلوفاكيا تعتبر عبئا فى طريق الانضمام للوحدة الاوروبية»[٣٠].

وقد صورت طلب سلوفاكيا بإعادة التوازن فى المشاركة على أنه عداء للإصلاح، بل وعزم على العودة إلى الشيوعية، وكرغبة فى كل الأحوال فى الانفصال.

وكان السلوڤاك يأملون أن يكون نصيبهم فى الكعكة أكبر عند الانفصال. ولكن، وكما قال فردريك وفهرل فى مولفة *الطلاق التشيكوسلوفاكى* فإن «سلوڤاكيا التى أصبحت مستقلة لايمكنها أن تقارن نفسها بشركائها، سواء من حيث درجة تقدم إصلاحاتها السياسية أو من حيث الحالة العامة لاقتصادها. فقد حرمها انفصالها عن الجمهورية التشيكية من تحويلات الميزانية الفدرالية التى كانت تحصل عليها، وأدى التخلى عن الوحدة النقدية مع براغ إلى انخفاض قيمة الكرونة السلوڤاكية بسرعة»(٣٠).

أما التشيك فقد لجأوا من جانبهم إلى الخطاب القومى للتخلص من السلوڤاك. واستخدموا تكتيك «الأيكيدو» اليابانى أى استغلال قوة العدو فى التغلب عليه، فى مواجهة المطالب السلوڤاكية. ففى الماضى، كانت مطالب السلوڤاك تقابل بالتجاهل فى أحسن الأحوال، أو بالقمع فى أسوئها. وكان من المعتقد أن التقسيم يتعارض مع مصالح التشيك وسيكون بمثابة اعتداء على وحدة الدولة وتهديدا لقوتها. بيد أن السباق من أجل الحجم الأصغر كان يعتبر ضمانا لمزيد من الاعتبار على الصعيد الدولى.

والطلاق التشيكى – السلوفاكى يقيم الدليل على أن القوة لم تعد مطلوبة إذا ما أصبحت عائقا فى سبيل الرخاء.

وتقدم المجر عكس حالة تشيكوسلوڤاكيا. كان هناك خوف لأمد طويل من انفجار «المشكلة المجرية» حتى أنها قد تنشب بمزيد من الضراوة بالمقارنة مع «المشكلة اليوغسلافية». فقد تم تقطيع أوصال المجر لصالح جيرانها بمقتضى معاهدات السلام الموقعة على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى. وإذا كان عدد سكانها الآن عشرة ملايين نسمة فإن خمسة ملايين شخص من أصل مجرى يعيشون فى سلوڤاكيا وصربيا، وبالأخص فى رومانيا. وكان يوچف انتال، أول زعيم مجرى بعد الشيوعية قد صرح بأنه يشعر بمسئولية تجاه المجريين البالغ عددهم خمسة عشر مليونا، مما يعنى ضمنا أن حكومته ترى أن من حقها الإشراف على المواطنين من أصل مجرى المقيمين فى البلدان المجاورة، مع أنها لاتملك حقوقا قانونية بخصوصهم. فهل كانت المجر تريد أن تعيد النظر فى معاهدة السلام، كما فعلت المانيا فى نهاية الأمر؟ وقد اقترح ادوار بلادور ميثاق استقرار أوروبا بالأخص لدرء ذلك الخطر. ولكن المجر تغاضت فى النهاية عن طيب خاطر عن رغبتها هذه، وذلك على عكس مخاوف الحكومات الأوروبية. ويحلم المجريون بالاندماج فى الوحدة الأوروبية، لابتحمل عبء أبناء عمومتهم فى ترانسيلڤانيا الرومانية المتخلفين عنهم اقتصاديا. وهكذا تغلب سباق الفعالية الاقتصادية على أحلام المجد التليد العظمة وعلى السعى إلى إعادة توحيد القومية المجرية، رغم الإيمان الوطيد

بها.

وفى نفس هذا السياق، لابد وأن نلاحظ الهوة التى تفصل حتى الان بين الألمان الشرقيين والغربيين. فبعد أن راحت نشوة إعادة توحيد البلاد، كانت الإفاقة مسببة لأكثر من مجرد الصداع. فالالمان الغربيون متبرمون من إضطرارهم لدفع الفاتورة لحساب أبناء عمومتهم فى الشرق. وعلى أى حال فإن هؤلاء راحوا يبحثون عن الأجهزة الكهربائية والسيارات المرسيدس. لا عن الحرية عندما هربوا من النظام الألمانى الشرقى فى عام ١٩٨٩. وبينما كانت هناك «أمة واحدة ودولتان» (أى أمة المانية مقسمة إلى دولتين رغم إرادتها) أثناء الحرب الباردة، أصبحت هناك «دولة واحدة وأمتان». ومن سخرية القدر أننا بصدد انتصار الأفكار الماركسية والمادية الجدلية، إذ أن البناء العلوى يتوقف على البناء التحتى. فهوة الثراء التى تفصل بين البعض والبعض الآخر يستتبعها اختلاف فى السلوك وفى نظرة كل طرف للطرف الآخر. ولولا السيارة والسلام الحقيقى اللذان تمت استعادتهما، لما كان من المؤكد أن الألمان الغربيين سيبدون ارتياحهم دائما لإعادة الوحدة، نظرا لما دفع من ثمن لتحقيقها.

وعلى كل فإن المثال الألمانى يدفع الكوريين الجنوبيين إلى التمهل فى مسألة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية المبتغاة رسميا فى كل الأحوال. والحجة فى ذلك لا يمكن دحضها. فإذا كانت المانيا الغربية الميسورة الحال لاقت مشقة فى «هضم» المانيا الشرقية، فكيف سيكون الوضع بالنسبة لكوريا الجنوبية الميسورة بالكاد؟ وإذا كان إجمالى الدخل القومى للفرد فى الجمهورية الديمقراطية الألمانية ربع نظيره فى الجمهورية الاتحادية الألمانية قبل الوحدة، فإن النسبة تبلغ بين الكوريتين ١ إلى ١٠ على أقل تقدير. وكانت الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتبر الأولى فى مدرسة العالم الشيوعى على الصعيد الصناعى، بينما اعتبرت كوريا الشمالية دائما التلميذ البليد الذى لايرجى إصلاحه. وبينما كان هناك أربعة ألمان غربيين لتحمل تكلفة انضمام ألمانى شرقى إليهم، فإن كوريين جنوبيين فقط عليهما تحمل عبء كورى شمالى واحد. وعندما تم توحيد المانيا، كان مبلغ التحويلات المالية التى أجرتها الحكومة الاتحادية لصالح الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة يمثل حوالى ٥٪ من إجمالى الدخل العام، ونظرا لاختلاف الأوضاع فستكون تلك النسبة أعلى فى كوريا.

وقد كتب مراقب كورى يقول فى هذا الصدد: «إن تحقيق التوحيد بسرعة سيتطلب استثمارات ضخمة خاصة لصالح البنى الاجتماعية، على حساب الحكومة الكورية الجنوبية وحدها. وستضاف إلى ذلك مشكلة البطالة التى يجب توقعها فور توحيد الحيزين الاقتصاديين»[٣٢]. ويقدر الكاتب تكلفة إعادة التوحيد بـــ ٢٥ مليار دولار على مدى عشر

سنوات، وهو ما يمثل ثلث الميزانية السنوية لكوريا الجنوبية[٣٣]؛ ومن المفهوم بالطبع أن يستنتج هذا المراقب «أن توحيد الكوريتين ستترتب عليه تكاليف اقتصادية وسيكولوچية أعلى إلى أقصى الحدود بالمقارنة مع المانيا»[٣٤].

والتكلفة السيكولوچية يكون أصلها، فى هذه الحالة، اقتصاديا بشكل مباشر. ولذا فإن توحيد الكوريتين الذى لايزال الهدف الرسمى لكوريا الجنوبية يتطلب الانتظار بشكل ملح!

ومن الممكن عرض العديد من الأمثلة. ومصدرها المشترك التحليل الذى يقضى بأن التخلص من الوحدة يحقق الرخاء.

ويسوق أنصار استقلال الكيبيك مثال «الانفصال المخملى» بين الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية كسابقة مشجعة تثبت إمكانية الانفصال السلمى.

كما أن قيام الرابطة الأمريكية الشمالية للتبادل الحر يعمل هو أيضا لصالح أطروحات أنصار الاستقلال فى الكيبيك. ويعتقد الكيبيكيون أن بوسعهم أن يواصلوا بسهوله التعامل مع الأمريكيين فى حالة انفصالهم عن الاتحاد الكندى.

تلاحظ كندا الانجليزية التطور الاقتصادى المدهش فى الكيبيك منذ ١٩٦٠، وتسأل: «بما أنكم نجحتم فى تحقيق كل ذلك فى إطار كندا، لماذا لاتبقون؟» ويتطلع الكيبيك إلى تحوله ويسأل بدوره:: «لماذا نبقى؟» وبعبارة أخرى، كلما حقق الكيبيك نجاحات فى إطار الكونفدرالية الكندية، اشتدت رغبة الصفوة القومية فى تركها»[٣٥].

وهذا ما أكده كاتب من الكيبيك ، إذ قال: «لقد تزايدت القوة المنادية بالاستقلال مع التقدم الاقتصادى عند المتحدثين بالفرنسية بالمقارنة مع المتحدثين بالانجليزية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، وهو تقدم ينسب إلى مختلف العوامل، من بينها علمنة الكيبيك الكاثوليكى. ولاتزال الثقة فى قدرة الكيبيك المستقل على الحفاظ على مستوى معيشتة هشة، ولكنها تزايدت بكل وضوح بين السكان المتكلمين بالفرنسية خلال العقدين الأخرين»[٣٦].

ورغم التصميم الضارى من جانب رئيس الوزراء چاك پاريزو، يرفض الكيبيك بنسبة تصويت ضئيلة أن يصبح مستقلا. وذلك فى الاستفتاء الذى جرى فى ٣٠ اكتوبر ١٩٩٥. والسبب بسيط. فقد قدر الكيبيكيون أن الانفصال التام عن كندا ستكون تكلفته باهظة بالنسبة لمصالحهم الاقتصادية. فالاستقلال لن يكون مرغوبا فيه إلا إذا كان مجزيا. فلو أتاح

للكيبيك أن يكون أغنى، فليعيش الكيبك مستقلا! وفى الحالة العكسية، عاشت كندا. ويبدو أن قضية استقلال الكيبيك مرتبطة بقدر أكبر اليوم بالسعى إلى أعلى مستوى معيشة ممكن، من ارتباطها بالبحث عن هوية مفتقدة.

وفى ايطاليا اكتسبت رابطة لومبارديا شعبيتها بالتلميح إلى إمكانية التخلص من جنوب البلاد الباهظ التكلفة وغير المنتج «ففكرته الملحة، واللازمة التى يرددها دائما، هى انتقال حق فرض الضرائب إلى المناطق الكبرى. وهذا أمر هام بالذات بالنسبة للشمال الذى يشكو باستمرار من تدفق موارده المالية إلى العاصمة دون أن يراها تعود إليه فى شكل تحسين الخدمات العامة أو تحقيق أهداف إنتاجية»[٣٧].

ويرفض الشمال الصناعى والفعال أن يدفع ضرائب، يحصل منها الفساد والمافيا على نصيبهم، وينفق ما يتبقى منها على الجنوب المتخلف واللحوح فى المطالبة بالمساعدة. كانت الوحدة الوطنية الايطالية مرجوة حتى يمكن تطوير البلاد ومنحها بالأخص قوة ومركزا على الصعيد الدولى عندما كانت محرومة من التوصل إليهما بسبب انقسامها. وكانت التجزئة الايطالية عقبة كبرى فى السباق من أجل النفوذ، بينما تبدو وحدتها اليوم للبعض عقبة فى طريق نموها الاقتصادى.

وفى اسبانيا، لاتزال الروح القومية متأصلة عند الكتالانيين والباسك. وهى تستمد عنفوانها من التاريخ القديم لأسبانيا ومن سنوات حكم فرانكو السوداء والأقرب نسبيا. ومنذ استعادة البلاد نظامها الديمقراطى، زالت مركزية مدريد. ولم يعد هناك مجال لمنع التكلم باللغة الكتالونية أو الباسكية أو رفع أعلام هاتين المنطقتين كما كان الحال فى عهد فرانكو. لقد تم محو سلطات الدولة المركزية لإفساح المجال أمام السبع عشرة جماعة المستقلة ذاتيا القائمة فى نطاق البلاد.

ومع ذلك، فقد قدمت دورة الألعاب الأولمبية فى برشلونة على أنها جرت فى كتالونيا، لا فى اسبانيا. ومع أن الديمقراطية ترسخت، إلا أن بعض الباسك لايزالون يعارضون انضواءهم تحت لواء مدريد. وكيف لايتساءل المرء حول كون الروح القومية الإقليمية أقوى بالأخص فى المنطقتين الأكثر تقدما صناعيا والأغنى؟ وأن مطالب كتالونيا والباسك موجهة فى الواقع بقدر أكبر إلى المناطق الأفقر مثل الأندلس وجاليقيا والاستوريز (حيث الروح القومية أضعف) لا إلى مدريد؟ ومن الشروط التى فرضها الكتالونيون فى عام ١٩٩٣ على حكومية فيليبه جونزاليس، لكى تحصل على تأييدهم لها، أن تتنازل الدولة المركزية عن جزء من إدارة قسط من ضريبة الدخل العام للإدارات المستقلة ذاتيا.

ومما لاشك فيه أن المشاعر القومية فى اسكتلندا لها جذور تاريخية، ولكن انطلاقتها تتفق مع اكتشاف البترول فى المياه الاسكتلندية، مما اتاح الفرصة للحزب القومى الاسكتلندى الذى كان نفوذه الانتخابى شبه معدوم فى الخمسينيات (حيث كان الكل يريد على العكس أن يستفيد من دولة الرفاهية التى أقامها حزب العمال على نطاق المملكة المتحدة بأسرها) لكى يبرز قابلية اسكتلندا المستقلة للانفراد بحياتها الاقتصادية.

وقد ارتفعت نسبة الأصوات التى حصل عليها الحزب القومى الاسكتلندى فى انتخابات عام ١٩٧٤ حتى بلغت ٣٠٪ منها، ثم تراجع نفوذه فيما بعد. فهل يعود ذلك إلى قانون نقل السلطات الذى يزيد من قوة الحكومة المحلية أو إلى هبوط أسعار البترول الخام الذى يحد من جاذبية الاستقلال؟

الآخرون جهنم

مضى عهد الغزوات وجاء زمن التخفف. فالكل يريد أن يتخلص من فقرائه، الذين يخفضون متوسط إجمالى الدخل العام للفرد. والآخرون هم جهنم لأنهم عبء لم يعد أحد يرغب فى حمله. وتلك حركة عامة. فإما الأغلبية تشكو من أقلية متلكئة و إما الأقلية تشعر بأن بوسعها أن تدبر شئونها بشكل أفضل بدون عبء الأغلبية والحل يجرى فى كلتا الحالتين عن طريق الشعار الدعائى: «يجب استبعاد». التخلص مما يبدو غير مجد، مما يدفع إلى عدم الرغبة فى التعايش معا، وإلى رجاء حياة أفضل بعيدا عن الآخرين.

ومما يعزز تلك الحركة تناقص قيمة عامل الأرض كمقياس للقوة، كما وصف ذلك برتران بادى إذ كتب يقول: «يشكل الحيز الجغرافى شيئا فشيئا عاملا أقل أهمية لفرض النفوذ وتبرير يبرر اللجوء إلى استخدام وسائل باهظة التكاليف بغية التوسع فيه؛ فالأرض لم تعد المصدر الرئيسى للثروات كما كان الحال فى الماضى»(٣٩).

وتطبق الشعوب مبدأ «الأصغر أجمل». فقد أثبت نجاح دول - مدن مثل هونج كونج أو سنغافورة أن التطورات التكنولوجية والتحولات فى سمات أسواق المال تتيح للاقتصاديات الصغيرة الحجم العمل بفعالية شريطة اندماجها فى نظام شامل»(٤٠). ومما لاشك فيه أن المزايا الخاصة بسنغافورة كان يمكن أن تكون أقل لو أن المدينة - الدولة ظلت باقية فى اتحاد ماليزيا الذى انفصلت عنه فى عام ١٩٦٥.

وهكذا فإن استقلال دول، حتى وإن كانت صغيرة، لا يبدو أمرا أقل واقعية كما فى الماضى. ولو أضفنا إلى ذلك صعوبة أو غياب إرادة الإبقاء بالقوة على بنى أوسع تتبع الدولة[٤١]، لأدركنا أسباب انتشار قيام دول جديدة.

ويرى أنصار حق تقرير المصير أن جبل طارق مؤهل للحياة اقتصاديا،، شأنه شأن لكسمبورج أو ليشتنشتاين أو موناكو.

وكان الانجليز قد احتلوا صخرة جبل طارق فى عام ١٧٠٤ أثناء حرب الخلافة على عرش اسبانيا. وقد نصت معاهدة اوترشت المبرمة فى ١٧١٣ على منح التاج البريطانى حق ملكيتها بلا منازع وللأبد. وغير أن نص المعاهدة يقضى بأن اسبانيا ستحظى بحق الشفعة فى حالة تنازل لندن عن الامتيازات التى تتمتع بها.

وقد تسبب ملف جبل طارق فى إفساد العلاقات باستمرار بين لندن ومدريد. وكانت بريطانيا، الراغبة فى التحكم فى الطرق البحرية، لاتريد أن تتخلى عن بوابة المرور بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسى. أما الأسبان ، فيرون أن الأمر يتعلق بأحد مخلفات الاستعمار وسبة فى جبين شرفهم القومى.

وكان من المفهوم فى ظل نظام فرانكو أن يفضل سكان الصخرة الحياة تحت سيطرة بريطانيا الديمقراطية . وكان للفارق فى مستوى المعيشة فى البلدين دور هو أيضا، وإن كانت المجاهرة به غير مبرزة آنذاك[٤٢]. ولايشعر سكان الصخرة البالغ عددهم اليوم ٢٨ الف نسمة بأنهم بريطانيون أو أسبان، بل جبلطارقيون[٤٣]. والواقع أن أغلبية السكان تتطلع إلى الاستقلال والحياة فى دولة جديدة صغيرة للغاية.

ويقول دنيس ماتيو، رئيس جماعة المطالبة بحق جبل طارق فى تقرير مصيرها بنفسها، التى تأسست فى يونيو ١٩٩١ ، يقول بالبرود البريطانى المعهود: «يجب أن يعترف فى يوم من الأيام بحقنا فى تقرير مصيرنا بأنفسنا، وهو مبدأ ديمقراطى أساسى».

وبالمثل ، لايحلم الألبانيون الذين يعيشون فى مقدونيا، بالانضمام إلى البانيا ، أيا كانت قوة الروح القومية الألبانية. وقد صرح أحدهم بكل وضوح : «نريد أن نعيش فى مقدونيا والانفصال لايعنينا، لأن مقدونيا ستتطور بسرعة أكبر بكثير من ألبانيا».

وفى هذه الحالة أيضا، لاتصمد قوة الشعور القومى أمام صدمة المصالح الاقتصادية.

وفى المحيط الهادئ، تواجه غينيا الجديدة مشكلة انفصال جزيرة بوجانفيل، وهى فى

الواقع جبل هائل من النحاس. وبوسع المرء أن يعتقد أن الأمل فى تقاسم هذه الثروة بين عدد أقل من الشركاء هو المحرك الأساسى لهذه المطالبة بالاستقلال، دون أن يكون القصد من ذلك الإساءة إلى الروح القومية البوجانڤيلية. وعلى نفس النحو، تعتمد إرادة السودان الجنوبى فى التخلص من وصاية الخرطوم على أسس عرقية (أفارقة فى مواجهة عرب) ودينية (مسيحيون وإحيائيون)، غير أن تلك الفروق الحقيقية لا تخفى واقع تواجد حقول البترول السودانية فى الجنوب. ومرة أخرى يبدو أن إبراز الفروق القومية أو العرقية يعود إلى محاولة تبرير ظاهرة ترجع أسبابها وتفسيراتها الحقيقية إلى السعى إلى قدر أكبر من الازدهار.

كانت الصين منذ بضع سنوات رمزا لصلابة الوحدة. وكانت صورة الصين تتمثل فى الأذهان فى مئات الملايين من الرجال والنساء الذين يرتدون لباسا موحدا ويرفعون الكتاب الأحمر لماو الذى كان فى حيازة كل منهم ويعرفه عن ظهر قلب. لقد مرّ «البولدوزر» الماوى فوق خمسة وعشرين قرنا من وحدة الصين لجعلها نسقا منتظما.

ولكن الوحدة الصينية لم تعد اليوم كما كانت من قبل. والواقع أنه كما ينوه ويتساءل فرانسوا توهال: «هل تستطيع دولة مركزية، حتى وإن تعززت بحزب أوحد، أن تتحكم بشكل ثابت فى كتلة مكونة من مليار و ٢٠٠ ألف فرد؟»[٤٥].

ولاينجم أصلا خطرا تفجر الصين عن تنوع تركيباتها العرقية، على غرار الاتحاد السسوفييتى السابق. فالتبت وحدها هى مصدر هذا النوع من النزاعات. وبشكل الهان ٩٥٪ من سكان الصين. ولكن خطر الانفجار يرجع إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية. فهنا أيضا لايريد الأغنياء أن يدفعوا للفقراء، ولم تغير عدة عقود من الشيوعية شيئا فى هذا المجال.

ويقول چان - لوك دوميناخ، وهو أفضل المتخصصيين الفرنسيين فى الشئون الصينية إن ما يثير القلق يتمثل فى «التضاد المدهش بين الصين الساحلية والصين الداخلية. ففى الصين الساحلية تحقق مختلف الاقتصاديات الإقليمية معدلات نمو سنوية أعلى من الوتيرة التى توصلت إليها البلدان الصناعية الجديدة خلال الستينيات والسبعينيات. ومنذ سنتين أو ثلاث، تكاد تصل تلك الوتائر إلى ٢٠٪ سنويا، أى أن بعض القطاعات الصناعية تنمو بنسبة ٤٠ إلى ٥٠٪ من سنة إلى أخرى ... ويعتمد هذا النمو على سلسلة من الاختلافات فى التوازن ويتسبب فى اختلافات أخرى قابلة للانفجار»[٤٦].

ومخاطر الفروق الكبيرة حقيقة واقعة بين المناطق الساحلية المنفتحة على التجارة الدولية ومناطق البلاد الداخلية التى لاتزال فى معزل على النحو الاقتصادى.

ولاتوجد سوق مكونة من مليار و٢٠٠ ألف مستهلك، كما يحلم بذلك رجال

الصناعة الغربيون. فهناك ٨٥٠ مليون صيني يعيشون في الريف يبلغ متوسط دخلهم السنوى ١٤٠ دولارا، ولن يتهافت هؤلاء على السلع الاستهلاكية المصنوعة فى الولايات المتحدة أو المانيا، هذا عدا ١٥٠ مليونا آخرين[٤٧] من الصينيين الذين يجوبون الطرق ويستقلون القطارات وقد جذبهم سراب أضواء المدينة، والأمل فى الحصول على فرصة عمل محتملة. ويعطى الريف الصينى الانطباع بالعودة إلى القرن الثامن عشرة الأوروبى. فلا طرق مواصلات ممهدة بين القرى، ومساكن عشوائية مؤقتة، ومحاريث تجرها الحمير للفلاحة. وهذه الصين تبدو ببساطة وكأنها لاتعلم بوجود شنغهاى وأبراجها الشاهقة. والفارق بين الوضعين مثير حقا.

ومن الطريف أن من تتوفر لديهم فرصة التردد على الصين يجدون أن منطق الديناميكية والشفافية الذى يصادفونه لدى المتحدث معهم من شنغهاى أو كانتون، والمتعارض مع لغة الجمود فى بكين له نظيره لدى الدبلوماسيين الأجانب. فهم يرددون فى بكين المصطلحات المحفوظة عن ظهر قلب إذ يرون أن توخى جانب الحذر يقتضى عدم التخلى عنها. فالناس فى شنغهاى وكانتون يتحدثون بمزيد من الطلاقة والصراحة لكى يوضحوا أن الصين ليست كتلة واحدة صلدة بل متعددة الأوضاع.

ففي سبتمبر ١٩٩٣، أشار حتى تقرير لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، إلى خطر تحول البلاد فى المستقبل القريب « من الانهيار الاقتصادى إلى الانفجار السياسى لكى ينتهى الأمر بالتفكك».

ويتميز تاريخ الصين بتعاقب مراحل قوامها الوحدة الوثيقة ومراحل تفسخ. ففى عهد الكومنتانج، وقبل وصول ماو والحزب الشيوعى إلى السلطة ، كان وجود سلطة مركزية قوية ومتسلطة لايحول دون تواجد حالات استقلال ذاتى إقليمية.

ونتيجة للديناميكية المميزة لهونج كونج (١١ألف دولار من إجمالى الدخل القومى للفرد فى السنة) فإن دخل الفرد فى منطقة شنزن يبلغ ٥٦٩٥ دولارا فى السنة ، وهو دخل يفوق إلى حد كبير متوسط دخل الفرد عموما فى الصين البالغ ٣١٧ دولارا. ومن الممكن أن يبرز إقليم جوانج دونج بتعداد سكانه البالغ ٦٥ مليون نسمة، وعاصمته هونج كونج كبلد جديد يصل دخل الفرد فيه إلى خمسة آلاف دولار، بينما لن يرتفع هذا الدخل فى بقية الصين إلا إلى ألف دولار فى أحسن الأحوال[٤٨]. ويتنبأ كينيشى أوهماى بقيام «دول – مناطق» تضم ما بين خمسة ملايين و٢٠ مليون نسمة، تكون صغيرة بما فيه الكفاية لكى يتقاسم فيها المواطنون والمستهلكون الأرباح، ولكن كبيرة أيضا بالقدر اللازم لكى تتوفر لديها بنية تحتية – وسائل اتصال ونقل – حتى تشارك فى الاقتصاد العالمى ، على نطاق شامل.

ويتوقع هذا الكاتب أن تنقسم اندونيسيا (٥٠٠ جماعة قبلية مختلفة و ١٨ ألف جزيرة و١٧٠ مليون نسمة) إلى عدة «دول - مناطق»، سيصبح بعضها فى المستقبل على غرار سنغافورة. وهو يتنبأ بزوال الدولة - الأمة العاجزة عن الإسهام فى التطور الاقتصادى ويستند فى كل ما يسوقه من حجج على المسلمة القائلة بأن الشعوب ليس لديها سوى هدف واحد، ألا وهو زيادة إجمالى الدخل القومى للفرد.

ولا تقتصر قائمة التفجرات الداخلية المحتملة في آسيا على ذلك.

فالتامول يطالبون فى سيرى لانكا بدولة مستقلة.

وهناك فى الهند أيضا اندفاعات داخلية انفصالية من أصل عرقى. فعلى طول الحدود الباكستانية يطالب السيخ بقيام دولة خاليستان المستقلة. وعلى مشارف الهيمالايا تنشط الانفصالية الجوركا. وفى الكاشيمر[٤٩]، تواجه الهند الحركة الانقسامية الإسلامية.

ومن الجدير بالملاحظة أن المطامع الهندية والباكستانية حول الكاشمير لا تزال موضع مطالبة مزدوجة من الجانبين ومصدر توترات دائمة بينهما تسببت فى نشوب ثلاث حروب منذ عام ١٩٤٧، علمابأن هذه المطامع يعترضها عداء السكان المدنيين للدولتين الإقليميتين. «فالكاشميريون لايريدون لا الهند ولا باكستان. إنهم يحلمون فقط .. بكاشمير»[٥٠].

وإلى جانب تلك المواجهات، يتربص بالهند تشخيص الحالة الصينية الوارد آنفا؛ ذلك أنه يتعايش هناك فلاحون فى غاية الفقر، مرتبطون بالقرون الماضية، وطبقة عصرية متقدمة تقنيا ومرتبطة بأحدث وسائل الاتصال، تختلف عن مواطنيها المقيمين فى الريف، بقدر اختلاف وضع رئيس منشأة غربية عن وضع شخص ليس لديه مقر إقامه ثابت.

وفى البرازيل، يشكو الجنوب من دعمه للشمال. ويزعم الجنوبيون أن البرازيل ستكون غنية لو انتهت حدودها شمال ريو. ويؤكد زعيم حزب ينادى بتفكيك البرازيل أن «الانفصال هو السبيل الوحيد الذى سيمكن البرازيل من التخلص من تخلفها»[٥١].

ونجد نفس الظاهرة فى المكسيك، حيث يتطور الشمال ويتمقرط، بينما يتردى الجنوب فى الفقر. ومن هنا تنبع ثورة التشيپاس فى منطقة متخلفة اقتصاديا.

لقد اصاب ڤيروس التجزئة كل قارات العالم.

وعلى العكس، ولأسباب مادية دائما، كثيرا ما تم إخماد الرغبة فى الاستقلال فى

الأراضى التى كانت توجد فيها من قبل مشاعر معادية للاستعمار. ولم يحدث ذلك من جانب دولة استعمارية متمسكة بممتلكاتها السابقة، ولكن من جانب أهالى حريصين على الحفاظ على روابطهم مع عاصمة الدولة المستعمرة السابقة الأغنى. فبورتوريكو تفضل مايحول إليها من الميزانية الفدرالية الأمريكية على الاستقلال. وبوسع أنصار الحكم الذاتى فى كورسيكا استخدام لغة البارود، كما أن سكان الجزيرة يمكنهم أن يتبنوا جزءا من انتقادات أنصار الحكم الذاتى إزاء السلطة فى باريس، ولكن المليارات السبعة من الفرنكات التى تحولها الحكومة الفرنسية بالكامل لصالح الجزيرة لها وزن أكبر من الإشارة إلى استقلال مشكوك فى نتائجه. وقد أصبحت الحركة الاستقلالية فى جزر الأنتيل الفرنسية أقل نشاطا، ومما لا شك فيه أن فرنسا تصرفت بقدر أكبر من البصيرة بالمقارنة مع الماضى. كما أن بوسع أهالى جواديلوب والمارتينيك أن يقارنوا بين إجمالى الدخل القومى للفرد فى السنة (من ٨٤٠٠ إلى ٩,٥٠٠ دولار على التوالى) ومقابله لدى الشعوب الأخرى فى المنطقة . فهذا الإجمالى لايبلغ سوى ١٩٨٠ دولار فى سانت لوسى و ٨٠٠ فقط فى الجمهورية الدومينيكية. وهو ٩ آلاف دولار فى غيانا فى مقابل ٣٥٠٠ فى سورينام. ويحصل الفرنسيون فى جزيرة ريونيون فى المتوسط على دخل سنوى قدره ٨٤٠٠ دولار، بينما يكتفى سكان جزيرة موريشيوس المستقلة بمتوسط قدره ٢٤٠٠ دولار.

وفى ١٧ أغسطس ١٩٩٥، تم استفتاء أهالى أرخبيل برموده حول استقلال بلادهم عن بريطانيا. وقد صوت ٧٣٪ منهم ضد الاستقلال. لم تعد القضية تتمثل فى الرغبة العارمة فى تأكيد الحقوق الوطنية إذ أن سكان الارخبيل وجدوا بكل بساطة أن وضعهم كجنة فى مجال الضرائب، وبالتالى ثروتهم ، مضمون بدرجة أكبر فى ظل السيادة البريطانية.

التجمعات والتفككات

كثيرا ما نواجه بالتناقض القائم بين تفتت العالم وتواجد تجمعات إقليمية.

وهذا التناقض ظاهرى فقط، ذلك أن الميول الانفصالية كثيرا مالايمكن أن تمارس بلا مخاطر كبيرة إلا فى ظل تجمع إقليمى. فالغطاء الأوروبى هو الذى يشجع التطلعات الفلمنكية واللومباردية والكتالونية على الانفصال.

ويرى كريستيان ڤاندرموتن، الأستاذ بجامعة بروكسل الحرة أن «قيام أوروبا المناطق هو وحده الذى يمكنه أن يحول احتمال تفجر بلچيكا إلى آفاق مستقبلية. ولولا ذلك لما كان

بوسع الفلاندر وڤالونيا وبروكسل أن تتصرف كل منها على حدة نظرا لأنها تشكل ثلاث أسواق محدودة للغاية. ولذا فهي مضطرة حتى الآن إلى التفاهم لفترة من الزمن»(٥٢)..

فلم يحدث أبدا أن ساد الود بين الفلامنك والڤالونيين. وهم يرون الآن أن بوسعهم أن يعيش كل منهم بدون الآخر تحت المظلة الأوروبية. ويريد اللافمنكيون الذين أصبحوا أغنى من الڤالونيين أن يتخلصوا من ذلك العبء. وترمز إلى ذلك الصيحة من الأعماق التى أطلقها الزعيم الفلمنكى البلچيكى، الذى أعلن: «لن يحصل الصلب الڤالونى على فرنك واحد فلمنكى»(٥٢).

وعلى أي حال فإن التجمعات والتفككات تنجم عن مبرر واحد، ألا وهو المصلحة فقد تجمع الأوربيون معا لمصلحتهم، والبناء الأوروبى زواج مصلحة أكثر من كونه هياما. لقد هبطت أوروبا إلى المرتبة الثانية من جراء الحربين العالميتين والحروب الأهلية. ولو وقعت مصادمات بين أوروبيين غربيين لكانت عواقب ذلك غير قابلة للعلاج فى مواجهة التهديد السوڤييتى. ولذا كان البناء الأوروبى ضرورة فرضتها الأوضاع الاستراتيجية، أكثر من كونه اختيار حرا تماما.

وبالطبع كان هناك فى فرنسا حتى وقت قريب نوع من التعلق بالروح الأوروبية، راح يتراجع تدريجيا. والحجة التى يسوقها من يطالبون بوقفة فى البناء الأوربى ليست رفضا للفكرة الأوروبية، إذ أنها لم تعد مطروحة للنقاش حتى من جانب أشد المناهضين لها. غير أن ما يؤخذ على أوروبا هو ما تمثله من تكلفة اقتصادية واجتماعية.

ففى بريطانيا ، يتلخص الوضع فى الحجة التى تسوقها مارجرت تاتشر «اريد أن تعاد إلى نقودى» ، أى هناك موافقة على أوروبا ، شريطة ألا يكلف ذلك شيئا.

وحتى فى المانيا، لم تعد لأوروبا قوة التذكير بالماضى. لقد كان انضمام المانيا إلى أوروبا يحقق مصلحة واضحة تماما فى الخمسينيات وقبل توحيد شطريها: كان ذلك بمثابة ضمان انضمامها للعائلة الذى يسمح بالعفو عن سنوات النازية وبتعزيز شبكة الوقاية فى مواجهة الاتحاد السوڤييتى. أما الآن، فإن المانيا تجرى حسابات بخصوص مشاركاتها فى البناء الأوروبى. ويقول عدد *البيلد زايتونج* الصادر فى ٢٢ يونيو ١٩٩٥ : «تدفع المانيا فى كل سنة ١٥ مليار مارك أكثر من اللازم». وما كان يمكن تصور مثل هذا العتاب قبل عام ١٩٨٩ ؛ فلم يكن البناء الأوروبى يقدر بمال ، وبالتالى لم يكن أحد يهتم بما يكلفه. وهذا لم يعد قائما.

لقد بدأت المانيا تقدر ما لها وما عليها. وهى تشكو من الإسهام بنسبة ٢٩,٨ ٪ من

الميزانية الأوروبية لكى لاتحصل إلا على ١٢,٥٪ من العائد المالى الممنوح للدول الأعضاء(٥٤).

كما تميل ايطاليا إلى النظر عن كثب فى الإسهام الذى تشارك به.

وهل يمكن أن يتحدث أحد عن إحساس أوروبى، بالمعنى الذى يتم به التحدث عن الشعور القومى، أى الإيمان بالانتماء إلى جماعة معينة، بينما يجرى كل مواطن وكل فئة اجتماعية، وكل منطقة وكل دولة موازنة بين ما يتم دفعه لأوروبا وما يتم الحصول عليه منها؟ فعندما يظهر هذا الغرض فى بلد ما يكون من المشروع الإحساس بالقلق بخصوص صلابة الدولة. والشعبية ليست بالطبع من سمات الضرائب. ومع ذلك فإن كل دافع ضرائب فى فرنسا لايوازن بين مايدفعه وبين المعونات المباشرة وغير المباشرة التى يحصل عليها من الدولة. ويرجع ذلك ببساطة إلى كون الشعور الوطنى لا يزال قويا بما فيه الكفاية حتى أنه لايدعو المواطنين إلى إجراء هذا النوع من الحسابات.

وسيكون بالإمكان التحدث عن إحساس أوروبى حقيقى عندما سيساند الفرنسيون أو الألمان أو الأسبان ايطاليا ضد البرازيل فى نهائيات كأس العالم لكرة القدم. فالباريسى سيقف فى صف النادى الأولمبى بمارسيليا، أيا كانت المنافسة بين باريس ومارسيليا، عندما سيواجه فريق مارسيليا نادى ميلانو أو النجم الأحمر ببلغراد. فهذه الإرادة المشتركة فى التأييد تعبر عن الإحساس بنفس الانتماء الذى يتخطى الفروق التى قد تكون كبيرة ولكنها تصبح ضئيلة فى هذه الحالة. ولاتتوفر هذه الإرادة حتى الآن على الصعيد الأوروبى. ففى المباراة النهائية لكأس كرة القدم العالمى فى عام ١٩٩٤، كان مشاهدو المباراة على شاشات التليفزيون، من الفرنسيين أو الألمان أو البلچيكيين أكثر تأييدا للبرازيل بالمقارنة مع ايطاليا، نظرا لأن البرازيليين كان ينظر إليهم على أنهم تجسيد لكرة قدم أجمل فنيا وأكثر سخاء. وعندما يواجه فريق باريس - سان - چيرمان فريق نادى برشلونه لكرة القدم، فإن الفرنسيين المتابعين لهذه الرياضة يحددون معاييرهم لاحسب المعايير الكروية الصرفة، بل حسب تفضيلهم القومى.

وهناك جانب مشترك بين البلدان المطالبة بالانضمام إلى أوروبا، من بولندا إلى المغرب، ومن تركيا إلى الجمهورية التشيكية، رغم تنوع أوضاعها. إنها تأمل فى أن يكون لانضمامها تأثير مباشر فورى ومجز بالنسبة لإجمالى دخلها القومى، وبالطبع سيشار إلى تاريخ مشترك وتراث ثقافى مشترك (وإن كان ذلك جلى بقدر أقل فى حالتى تركيا والمغرب). ومع ذلك فإن الحافز الحقيقى ليس مع ذلك الاحتفال بذكرى روبير شومان مؤسس مجمع الفحم والصلب الأوروبى أو التغنى بأمجاد چان مونيه رائد الوحدة الأوروبية، بل التطلع إلى تحسن

فورى لمستوى المعيشة. وهذا الحافز هو نفسه الذى دعا المكسيك إلى الانضمام إلى رابطة شمال أمريكا للتبادل الحر والتخلى عن عدائها التقليدى للولايات المتحدة.

والتجمعات الأسيوية أفصح من ذلك. وهى تقتصر على الصعيد الاقتصادى وتتعلق بتسهيلات تجارية بين بلدان لاتكن بعضها ودا لبعض.

وعلى النقيض من ذلك فإن النرويج، البلد الثالث المصدر للبترول فى العالم، بعد العربية السعودية وايران، عانى من هبوط أسعار النفط الخام فى منتصف الثمانينيات، ولذا فإن حل المشاكل الاقتصادية فى هذه الحالة لايمكن أن يكمن فى الانضمام إلى أوروبا ذات مستوى البطالة الأعلى، كما أن التسوية مع السوق الأوروبية الكبيرة ستؤدى إلى تدهور الاقتصاد النرويجى.

وقد قرر ٥٢,٢ ٪ من النرويجيين البقاء خارج الوحدة الأوروبية، عن طريق استفتاء أجرى فى يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤ . وترى السيدة آن انجر جاهستاين، رئيسة حزب الوسط أن النقاش تعلق «بالقيم» النرويجية. «فأنصار الانضمام يرون أنها فرصة مهيأة لتصدير تلك القيم إلى الوحدة الأوروبية، بينما يعنى ذلك على العكس التخلى نهائيا عنها نظرا لأن النرويج ستضطر إلى الخضوع لمعاهدات الوحدة وغير ذلك من النصوص التشريعية»(٥٥) .

والبلاد التى تستطيع أن تمنح نفسها ترف الحفاظ على مكاسبها من الأراضى أيا كانت التكالفة الاقتصادية نادرة.

وتركيا مثال فى هذا المجال. فهى صامدة إزاء مطالب الأكراد الاستقلالية لقاء معارك دامية وباهظة التكاليف بالأخص، مصحوبة بتعقيدات تجارية ومصاعب إضافية للحاق بأوروبا. ومما لاشك فيه أن أغلبية المواطنين لا تؤيد الحكومة فى موقفها المتصلب. وإذا كانت الحكومة التركية تدلل على عدم استعدادها نسبيا للتساهل إزاء مطالب الأكراد، إلا أن رجل الشارع يسأم أحيانا من تحمل مايعتبره أكثر فأكثر عبئا يقع على كاهله. وهو يشعر بأن سياسه القمع أو الإغراء التى تنتهجا الدولة التركية تجعلها تنفق قدرا كبيرا من المال على الكردستان، وأن الأكراد يستفيدون من ذلك بينما يكد الأتراك.

ويتفق ذلك على أى حال مع تقاليد كمال أتاتورك، ومفادها أن البرامج الجديدة التى أسسها «أبو» تركيا يجب أن تنشر الفكرة القائلة بأن الإمبراطورية العثمانية كانت حملا ثقيلا وأن الأناضول هى التى كانت منذ الأزل الوطن الوحيد الحقيقى للأتراك، والوحيدة الجديرة بأن تبذل من أجلها الجهود والتضحيات(٥٦) .

ويواجه العراق نفس الأوضاع فى مواجهة مطالب الأكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب. ويريد نظام صدام حسين الحفاظ على الوحدة مهما كان الثمن.

وصربيا هى أيضا فى وضع مماثل. فقد اندفعت فى البداية فى تأييدها بلا أي تردد لأبناء عمومتها فى كراوتيا والبوسنة، فكان ثمن ذلك العزل على الصعيد الدولى والحصار الاقتصادى الباهظ التكلفة. ولم تتردد كرواتيا، بقيادة تودچمان من التضحية بموسمها السياحى خلال عام ١٩٩٥، وهو مصدر للعملات الصعبة الثمينة، لكى يستعيد كرايينا حيث أعلن الصرب جمهورية مستقلة عن زغرب.

غير أن الدول الراغبة أو القادرة على تحمل خسائر اقتصادية لإشباع تطلعات توسعية أو استراتيجية تبدو كديناصورات لاتزال على قيد الحياة (حتى متى؟) فى عالم ليس عالمها، حيث تشكل فيه استثناءات تؤكد القاعدة.

ويبدو أن إغراءات تحقيق الأرباح والسباق من أجل الرخاء والسعي المحموم من أجل السلع الاستهلاكية قد أصبحت المحركات للتاريخ. ويتراجع أمام تلك التطلعات كل العوامل الأخرى: المجد، والشعور الوطنى، والرفاهية الجماعية، والمصلحة المشتركة، وإرادة القوة، حتى وإن ظلت تستخدم أحيانا كساتر. وغدا السعى إلى القوة، الذى كان يحتل مركز الصدارة فى العلاقات الدولية منذ القرن الخامس عشرة، أكبر ضحية لذلك التطور.

هوامش الفصل الثالث

(١) Edward Behr, Une Amérique qui fait peur, Paris, Plon, 1995.

(٢) *Losing Ground*, New York, Basic Books, 1984; نقلا عن المرجع السابق، ص ٢٣٠

(٣) Yves - Marie Laulan, *La Planēte balkanisée,* Paris, Hachette, 1991; rééd. coll."Pluriel", 1993.

(٤) Ghassan Salamé,"Un retour aux mandats", Un nouveau débat stratégique, min-istère de la Défense, Paris, , La Documentation française, 1993, p. 26.

(٥) Jean - Claude Guillebaud, Les Confettis de l' Empire, Paris, Le Seuil, 1976.

(٦) نقلا عن عنوان حديث للرئيس السنغالى نشرته صحيفة الموند الفرنسية فى عددها الصادر فى ١٨ – ١٩ يونيو ١٩٩٥.

(٧) Daniel Vernet et Jean- Marc Gonin, Le Rêve sacrifić. *Chroniques des guerres yougoslaves,* Paris, Odils, Odile Jacob, 1994, p. 267.

(٨) Dominique Schnapper, La Communauté des citoyens, Paris Gallimard, 1994, p. 45.

(٩) بيير هاسنر، نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ١ بالفصل الأول (ص ٣٧٨ فى المرجع).

(١٠) Nguyen Quoc Dinh. Patrick Daillier, Alain Pellet, Droit international public, LGDJ, 5e éd., 1994, p. 500.

(١١) نقلا عن Jean Salmon, *La Reconnaissance d' État.* Paris, Armand Colin, 1971, p. 169.

(١٢) انظر نفس المرجع المذكور فى الهامش السابع من هذا الفصل (ص. ١٥١ – ١٥٢ من المرجع).

(١٣) يرى كلود سيليرزهان أن تعارض موقف فرنسا مع موقف المانيا بهذا الصدد علامة على اختلاف المفاهيم فيما يتعلق بالمواطنة على جانبى نهر الراين. انظر بهذا الخصوص نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ٢٣ بالفصل الثانى (ص ٣٠٥ من المرجع).

(١٤) Héléne Carrére d' Encausse, *L' Empire éclaté, la révolte des nations en URSS,* Paris, Flammarion, 1978;

(١٥) لم يقتصر الأمر فقط على عدم قدرة السلطة المركزية على دفع الجمهوريات الاتحادية إلى تطبيق قراراتها، بل إن القواعد الشرعية والدستورية باتت تنتهك بإعلانات السيادة التى صدرت عن كافة الجمهوريات منذ ربيع ١٩٨٩. ومنذ ذلك

الوقت أصبح القانون الجمهورى يعلو على القانون الاتحادى فى الجمهوريات البلطيقية والقوقازية إذ أعلن بعضها أولوية دستورها على دستور الاتحاد.. وسرعان ما أصبح الحزب الشيوعى نفسه عاجزا عن تأمين وحدة النظام. ولجأ قادة الأحزاب الشيوعية فى كل جمهورية إلى المطالب القومية (كرافتشوك، على سبيل المثال فى أوكرانيا) وإلى إقرار برامج خاصة بالحزب فى كل جمهورية حتى يسدلوا ستار النسيان على طابعه الشيوعى. وقد صدق المؤتمر الثامن والعشرون على تطبيق النظام الاتحادى على الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى الذى بدأ العمل به فى سبتمبر ١٩٨٩ بإطلال مجلس رئاسى يضم السكرتيرين الأوائل فى الجمهوريات محل الكتب السياسى.

Mikhail Gorbatchev, Avant -mémoires, Paris, Odile jacob, 1993, p. 18.(١٦)

Perestroïka, Paris, Flammarion, 1987, p. 157.(١٧)

(١٨) يوضح إيف – مارى لولان (الهامش الثالث فى هذا الفصل – ص ٩٨) أن الوضع أعقد من ذلك إلى حد كبير. فإلى جانب الجمهوريات الثمانى عشرة، هناك ستة أقاليم و ٤٩ منطقة و ١١ كيانا مستقلا أى مامجموعة ٦٦ كيانا قانونيا يتمتع كل منهم أو يطالب بقدر أكبر أو أقل من الاستقلال الذاتى ووفقا لتقدير بعض الخبراء هناك مالايقل عن ١٨٠ نزاعا كامنا أو متسترا يمس ٣٠ مليون من السكان وثلث الأراضى.

(١٩) ساخا – ياقوتيا، وتاترستاز، وباخكورتوستان، وارمورتيا، وجمهورية المارى، وتشوفانيا، وموردوفيا، وكاريليا، وجمهورية الكوميس، وجمهورية التاى، وكحاس، وجمهورية توفا، وبورياتيا والكلموكى، وداغستان ، وتشيشيشيا، وانجوشيا ، واوسيتيا الشمالية، وجمهورية الكابارد والبلكاء وجمهورية الكراتشى والشركس، وجمهورية الاريفانيين.

" Forget the Belo", The Economist, 15 janvier 1994 (٢٠)

"Sick Ukranians", ibid., 8 octobre 1994 (٢١)

"Looking into the Abyss", ibid 28 mai 1994(٢٢)

" Le rêve raisonnable de la Gagaouzie autonome", *Libération*. 11 avril 1995 (٢٣)

(٢٤) يقولبول سيليرزهان • نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ١٣ بنفس الفصل)، إنه على عكس مايتصور الناس فى أغلب الأحوال، فإن يوغسلافيا ليست خليطا من الأجناس. فقد كان هذا البلد من أشد بلدان أوروبا تماسكا: فمن مقدونيا حتى حدود النمسا، كان نفس الشعب (السلافى) يتكلم نفس اللغة (الصربية – الكرواتية).

(٢٥) يقول فرانسيس جوتمان (Le Nouveau Décor international, Paris, Julliard, 1994, p. 51): لقد تفجرت الأمبراطوريات فى نهاية المطاف عندما أصبح الشعور بالتعددية أقوى من الشعور بالتضامن ، فالشعوب التى كانت تضمها تلك الأمبراطوريات لم تعد ترى أى احتمالات للتقدم بالبقاء معاً. غير أنه بوسعنا أن نلاحظ أن الشعور بالتضامن كان قائما من قبل. وإذا كان أقوى الآن فإن الأمر يعود إلى الاعتقاد بإن الأحوال ستكون أفضل بدون الآخرين،

H. Lydall, Yougoslavia in Crisis, Oxford, Clarendon press, 1989, p.9. (٢٦)

(٢٧) Paul Garde, *Vie et Mort de la Yougoslavie*, Paris, Fayard, 1992, p. 262.

(٢٨) المرجع السابق، ص ١٦٠. كان الناتج الاجتماعى حسب المؤشر ١٠٠ على نطاق يوغسلافيا السابقة ١٧٩ فى سلوفينية ١١٧ فى كرواتيا، و ٩٤ فى صربيا.

(٢٩) نقلا عن G.Guerennec, La Yougoslavie autogestionnaire, 1991, p. 117.

(٣٠) Frédéric wehrle, Le divorce tchécoslovaque, Paris, L' Harmattan, 1992, p. 269.

(٣١) ' lEwa Kulesza -Mietkowski et Piotr Mietkowski, "Économies et géopolitiques á L Est", Politique étrangére, n˙ 1/94, p. 237.

(٣٢) Ha Cheong Yeon, "Les répercussions économiques de l' unification allemande et leurs conséquences pour la Corée". ibid., février 1994, p. 486.

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٤٩٤.

(٣٤) المرجع السابق ص ٤٨٨.

(٣٥) Michel Ignatieff, "Québec, la socieeté distincte jusqu' oú?", in Jacques Rupnik, La Fracture des nations, Paris, Le Seuil, 1995, p. 142.

(٣٦) Stéphan Dion, "La secession du Québec, évolution des probabilités", Relations internationales et strategiques, n˙ 13, 1994, p. 207.

(٣٧) Gian Enrico, "Le défi de la ligue du Nord". in Jacques Rupnik, op. cit., p. 109.

(٣٨) Barbara Loyer, "Nations, État et citoyens en Espagne", Hérodote, 1er et 2e trimestres 1994, p. 89

(٣٩) نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ١٢ بالفصل الأول (ص: ١٥٧ من المرجع).

(٤٠) Matthew Horsman et Andrew Marshall, After the Nation State, Harper Collins, 1994, p.187.

(٤١) يقول دانيال بل: الدولة – الأمة كبيرة جدا بالنسبة للأشياء الصغيرة وصغيرة جدا بالنسبة للأشياء الكبيرة»، نقلا عن المرجع السابق.

(٤٢) فى عام ١٩٦٧، أجرى استفتاء عام، أدلى فيه ١٢٣١٨ مقترعاً بأصواتهم لصالح الإبقاء على العلاقات مع المملكة المتحدة، و٤٤ مقترعا لصالح التنمية لأسبانيا.

(٤٣) « لابريطانيون ولا أسبان، بل جبلطارقيون!»، صحيفة الموند، بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٤.

(٤٤) توازن غير مستقر»، *المرجع السابق*، بتاريخ ٤ ابريل ١٩٩٥.

(٤٥) François Thual, *Géopolitique au quotidien*, paris, Iris -Dunod, 1993, p. 107.

(٤٦) *Relations internationales et stratégiquesn*, ˙ 10, été 1993, p. 7 - 8.

(٤٧) نقلا عن مجلة لوپوان الفرنسية بتاريخ ٥ يونيو ١٩٩٣.

(٤٨) kenichi Ohmae, "The rise of the region State", Foreign Affairs, printemps, 1993, p. 79.
وقد عرض المؤلف أطروحته في The End of The Nation State, New York, Free Press 1995

(٤٩) يلاحظ فرانسوا توال أن عدد سكان الهند ارتفع من ٣٢٨ مليون نسمة إلى ٨٥٥ مليونا ، حتى أنه سيرتفع إلى مليار في بداية القرن القادم. ولا يستبعد الديموغرافيون أن يبلغ عددهم مليارا ونصف في عام ٢٠٤٠. وهو يتساءل عما إذا كان هذا الانفجار السكاني لن تؤدي إلى تفجر الهند، مما قد يتسبب في أخطر كارثة. (نفس المرجع الوارد في الهامش رقم بالفصل الأول، ص ١٣١ - ١٣٢ من المرجع)

(٥٠) عن مقال بصحيفة الموند بتاريخ ١٤ - ١٥ ١٩٩٥ بعنوان «نيودلهي تحاول تبرئة نفسها من تهمة هدم مدينة بالكاشمير».

(٥١) نقلا عن *نفس المرجع* الوارد في الهامش رقم ٩ من الفصل الأول (ص ٣٠٣ من المرجع)

(٥٢) نقلا عن مقال لسيرجو كاروزو «هل هي فرصة أخيرة لوحدة بلچيكا » مجلة الموند ديلوماتيك، يونيو ١٩٩٣

(٥٣) نقلا عن مقال لمارك أرزوف بمجلة "Interminable divorce belge", Relations internationales et stratégiques, n. 13, printemps 1994, p. 195.

(٥٤) «المانيا لم تعد تقبل أن تكون بقرة أوروبا الحلوب» صحيفة الموند، ٢٥ - ٢٦ يونيو ١٩٩٥.

(٥٥) «النرويج، رفض متمعن فيه»، لموند د*يبلوماتيك*، يناير ١٩٩٥.

(٥٦) دومينيك شفاير، نفس المرجع الوارد في الهامش رقم ٨ من هذا الفصل.

◆

الفصل الرابع
تحول العالم إلى بلدان سويسرية الطابع

فى ٢٨ مارس ١٩٩٥، أعلن برنار ديبريه، الوزير الفرنسى لشئون التعاون فى بوچومبورا، وهو يؤكد أن فرنسا لاتنوى التورط عسكريا وبشكل مباشر فى التوترات المتصاعدة فى بوروندى: «من يريد أن يتدخل؟ وضد من؟». واستطرد قائلا: «لقد كشفت التجارب السابقة فى الصومال ورواندا عن حدود هذا النوع من العمليات .يجب أن يأتى الحل من جانب البوروندييين أنفسهم»(١).

ولايتفق هذا الموقف فقط مع ضيق بلد غربى إزاء نزاع عرقى قائم فى بلد بعيد، ومعقد للغاية ، ولا يشكل قضية استراتيجية كبرى. فالدول الكبرى لم تعد متعطشة إلى الفتوحات والتوسع، بل ولا إلى تأكيد وجودها على خشبة المسرح الدولى. فالأولوية المطلقة المنشودة غدت الراحة والرخاء . غير أنه من العسير أن تتفق مثل هذه الأولويات مع الارتباطات الاستراتيجة الكبرى.

والنموذج الدولى الذى باتت تحلم به الشعوب لم يعد النموذج الأمريكى أو السوڤييتى، بل سويسرا المتمتعة بالرخاء الهادئ فى منأى عن ضجيج العالم وصخبه.

التشرنق الاستراتيجى.

لم تعد القوة الدولية. مرغوبة بالمعنى الكلاسيكى للكلمة، بل إنها تعتبر عبأ. فالقوة تمنح حقوقا ولكنها تفرض أيضا التزامات تتضمن ضروب إزعاج لا تتكافأ إطلاقا مع المكاسب المحتملة. لقد أصبح العالم مجهولا وخطرا إلى حد كبير. وتريد الدولة الآن أن تتعامل دون أن تلتزم ، على غرار الفرد الذى يتقوقع ويتصل بالعالم الخارجى بوسائل الاتصال الحديثة دون أن يغادر داره، ليتمتع بنعمة الاستهلاك فى ظل مأواه الآمن.

ويقول الأخصائى الاجتماعى چان - كلود كوفمان إن شعار الفرد بات من الآن فصاعدا «الغلق»، فهى «خط الدفاع الذى يحمى من ضجيج الحداثة. وهو يعيش فى الداخل»، والخارج ليس سوى مجهول أو مجال للمشاهدة. فكل المعانى كامنة فى الداخل».

ويرى أخصائى اجتماعى آخر، وهو چيرار ميرميه أن «البيت يصبح قطبا جاذبا بشكل متزايد، حيث يجد المرء فى آن واحد أسباب الراحة، والأمن ، ووسائل التسلية، والإعلام والتدريب، وغدا أيضا إمكانية مزاولة العمل»(٢). وهو يلاحظ أن كل الأمور تجرى كما لو كان الأفراد يريدون أن يكونوا على مسافة من مواطنيهم، دون أن يفقدوا مع ذلك اتصالهم بالعالم الخارجى.

وكيف لايلفت أنظارنا التشابه بين سلوك البشر وموقف الدول؟ يبدو أن الشعار المشترك للدول الكبرى السابقة هو الاستمتاع بما يوفره الداخل. إنه عهد التشرنق الاستراتيجى.

والخيار بين الأولويات الدولية والأولويات القومية ليس مسألة جديدة. فالكل يتذكر فى فرنسا مقالات ريمون كارتييه اللاذعة، وهو النصير المتحمس للاستعمار الذى غير رأيه بعد ذلك، بعد قيامه بتحقيق واسع النطاق فى إفريقيا السوداء خلال عام ١٩٥٦. وقد عاد من هناك وهو مقتنع بأن الاقتصاد الفرنسى لم يعد قادرا على تحمل تكلفة الاستعمار.

كان ريمون كارتييه رئيس تحرير مجلة *بارى ماتش* فى منتصف الخمسينيات وقد لجأ إلى إحدى حجج المناهضين للاستعمار(ومنهم ريمون آرون). ففى رأيه أن تخلص فرنسا من أعبائها الاستعمارية يمكنها من أن تكرس نفسها بقدر أكبر لتنمية اقتصادهاعلى غرار هولندا بعد استقلال اندونيسا. وقد ندد فى آن واحد «بالنفقات الديماجوجية، ومكاتب البريد والمستشفيات الفخمة، والمليارات المبددة»، وكلها فى رأية «أعمال خيريةباهظة التكاليف». بيد أن هذه النفقات كانت تبدو متأخرة فى نظر الأفارقة الذين تحدث معهم، هى لن تثنيهم إطلاقا عن عزمهم على تحقيق الاستقلال. وعليه فلم تكن لفرنسا أى مصلحة فى التضحية بإمكاناتها من أجل شعوب تنكر الجميل وتتلهف على الحصول على استقلالها. ولم تعد المستعمرات مصدرا لتأكيد المكانة أو الثروات، بل سببا للمزيد من الأعباء. «ولربما كان مبلغ الألف وأربعمائة مليار فرنك الذى استثمر فيما وراء البحار منذ عام ١٩٤٧، كافيا لتحديث الاقتصاد الفرنسى وجعله قادرا على المنافسة»(٣).

وأصبح شعار «الكوريز بالأحرى لاالزمبيز» (والكوريز أحد مقاطعات فرنسا) إشارة التجمع بالنسبة «لأنصار الكارتييرية»، وفحواه من الأفضل مساعدة المناطق الفرنسية المحتاجة

إلى المعونة بدلا من دعم بقاع نائية.

وانطلق النقاش من جديد حول العبء المفرط الذى يتكبده الاقتصاد الوطنى من جراء التحرك على الساحة الدولية بعد خمس وثلاثين سنه، إثر نشر كتاب پول كيندى المعنون *(نشأة الدول العظمى وانحطاطه)*!. وقد ابرز فيه توسع الاستراتيجة الأمريكية المفرط، فكتب يقول: «لقد ورثت الولايات المتحدة العديد من الالتزامات الاستراتيجية التى تعاقدت عليها منذ حوالى عشرسنوات فى فترة كان نفوذها السياسى والاقتصادى والعسكرى يبدو أقوى إلى حد كبير. وعليه فإن الولايات المتحدة تتعرض لخطر معروف جيدا لدى المؤرخين الذين درسوا صعود الدول العظمى وسقوطها.وهو مايمكن أن يوصف إجمالا بأنه «توسع امبريالى مفرط». والمقصود من هذا القول أن المسئولين فى واشنطن يواجهون بشكل دائم مصاعب مزعجة. فالمصالح والالتزامات الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم باتت الآن جسيمة للغاية بالنسبة لقدرات الولايات المتحدة على الدفاع عنها كلها فى آن واحد»(٤).

بيد أن التاريخ أراد بمنطقه العميق، وبينما بدأ بالكاد هذا النقاش حول الولايات المتحدة، أن يتعرض الاتحاد السوفييتى لا للإصابة بل لضربه قاتلة من جراء ذلك التناقض بين ثقل الالتزامات الخارجية والموارد التى تسمح بتحملها(٥).

القوة: السم الذى قضى على الاتحاد السوفييتى.

يالقسوة القدر! كان ماركس وانجلز قد تنبآ بأن الدولة الرأسمالية ستسقط تحت معاول الثورة لتترك مكانها للدولة الاشتراكية. وكان من المفترض أن تزول هذه الدولة الأخيرة لتحل الشيوعية محلها. غير أن الدولة الاشتراكية انهارت فجأة بينما القوة الرأسمالية الأمريكية تنهار ببطء.

لقد خاضت موسكو غمار منافسة مع الولايات المتحدة من أجل التفوق على الصعيد العالمى، وسعت إلى توسيع منطقة نفوذها بعد عام ١٩٤٥. وكانت سياسة التحجيم والتحالف الأطلسى والردع النووى تحول دون تقدمها فى أوروبا، فحاولت أن تجد لنفسها موطئ قدم، بتشبث مثالى، فى العالم الثالث حيث لم يكن هناك وجود لتلك الموانع القوية. وقد دأبت بلا كلل منذ الستينيات على عقد تحالفات من غانا إلى كوبا، ومن فييتام إلى اثيوبيا، ومن مصر إلى اليمن، مرورا بأفغانستان وجنوب إفريقيا، وقدمت المساعدات لحكومات وصفت بالاشتراكية، ولحروب العصابات، ومولت أحزابا شقيقة على الرغم من الإخفاقات

والارتدادات فى التحالف وكلفة ذلك التضامن الأممى.

وبعد تقلد جورباتشوف السلطة فى عام ١٩٨٥، أعاد الاتحاد السوفييتى تقييم سياسته الخارجية وحدّ من المبالغ التى كانت مخصصه لها. وقد أثبت فشله فى أفغاستان مغبة الإصرار على التوسع والحفاظ على مواقعه فى العالم الثالث أيا كان الثمن. وعليه بدأ الإدراك بأنه ليس بصدد مكاسب فى نزال ضد الأمريكيين ولكن بصدد عبء ثقيل بات الاقتصاد السوفييتى يترنح تحت وطأته. ولم يعد جورباتشوف مستعدا لأن يخصص بلده مبالغ فاحشة للحفاظ على مواقع دولة كبرى خارج أوروبا بتكاليف باهظة.

وقد عبر عن هذا الوجه الجديد الكسندر ياكوفليف، مستشار جورباتشوف القريب الصلة به والذى يعتبر الأب الفكرى للبريسترويكا، على النحو التالى: «لم تعد العلاقات مع العالم الثالث خاضعة للتوجه السياسى للبلدان المعنية. والمساعدات التى منحت للبلاد التى كانت تسمى في عهد بريجنيف «البلاد ذات التوجه الاشتراكى» لم تكن كذلك. كانت هذه «المعونة» توزع على كل حركة لمجرد أن تعلن أنها اشتراكية أو ماركسية – لينينية؛ والواقع أن هذه الحركات كانت مستعدة لأن تنسب نفسها لأي شئ، وكانت شعاراتها لا تخفى فى أغلب الأحوال سوى صراعها من أجل السلطة. وقد انتهى ذلك اليوم. فعلى كل بلد أن يختار طريقه وأن يتحمل أعباءه. وسنقيم من الآن فصاعدا علاقات عادية مع بلدان العالم الثالث، بصرف النظر عن توجهاتها الايديولوجية أو اختياراتها الاقتصادية. ويجب أن يقتصر مفهوم المعونة على الكوارث الطبيعية والمجاعات التى تعبئ عموم القوى الدولية»(٦).

وعليه. فقد انسحب الاتحاد السوفييتى من افغانستان، وساهم فى حل النزاعات الاقليمية التى كان يؤججها من قبل بكل همة (جنوب القارة الإفريقية ، افريقيا الوسطى، كمبودچيا) وحدّ من مساعداته للحلفاء (انجولا، موزمبيق، العراق، سوريا) وتخلى عن تواجده العسكرى فى بلدان كانت فى آن واحد رموزا سياسية ومعادية للامبريالية مثل كوبا وڤييتنام. كما فضّل السعى إلى التعاون الاقتصادى على العلاقات الأيديولوچية، فأعطى الأولوية لكوريا الجنوبية الديناميكية على حساب كوريا الشمالية «الملتزمة سياسيا» والفقيرة فى الوقت نفسه.

وإذا كان بعض الروس يتحسرون على الاتحاد السوڤييتى، فإن ذلك لايرجع، اللهم إلا حالات استثنائية محدودة، إلى حنينهم للأمبراطورية التى زالت. فالتواجد العسكرى فى ڤيتينام أو كوبا، أو فقدان المراكز فى إفريقيا أو الشرق الأوسط لايهز مشاعر المواطن الروسى المتوسط الحال، الذى يتأثر بقدر أكبر بتدهور ظروف معيشته اليومية.

ورد فعل الرأي العام الروسى إزاء المشكلة التشيشانية له مغزاه. فضرورة الحفاظ على وحدة البلاد لاتحظى بتعبئة الجماهير التى تميل بالأحرى إلى الاعتقاد بأنه مادام التشيشان مختلفين عنا، فليعيشوا إذن على حدة. وقد أدان التدخل فى تشيشينيا ٧٠٪ من الروس الذين تم استطلاع رأيهم فى عام ١٩٩٥[٧].

أما التعبئه ضد الحرب فى تشيشينيا فقد جاءت من جانب أمهات المجندين فى روسيا. فكيف يمكن أن يطقن تعرض حياة أبنائهن للخطر؟ فقد نشرت لجنة لأمهات الجنود الروسى نداء ووجهت إنذارا إلى المسئولين الروس تطالب فيه بوقف القتال فورا ، وسحب القوات الروسية ووضع خطة لانقاذ أهالى تشيتشينيا[٨].

لم يؤد التوسع فى قوة بلد على النطاق الدولى، وتطوير تواجده، وبالتالى التزاماته، بما يفرضه ذلك من تكلفه، لم يؤد فى عصرنا هذا إلا إلى مقتل الاتحاد السوفييتى. غير أنه الحق مع ذلك إصابات بمجموع الدول الكبرى الأخرى.

عبء الولايات المتحدة المزعج.

لايزال وضع واشنطن جيدا بخصوص هذه النقطة، ولكن بشكل نسبى فقط بالمقارنة مع موسكو. فالولايات المتحدة لم تندرس مثل الاتحاد السوفييتى، إلا أنها اضطرت مع ذلك إلى تعديل أولوياتها، نظرا لأن المواطنين الامريكيين يرون أنه يتعين على قادتهم أن يهتموا بقدر أكبر بأحوال المجتمع الأمريكى، من اهتمامهم ببقية العالم.

لقد اضطر چورچ بوش إلى ترك البيت الأبيض فى وقت أبكر مما كان متوقعا لأنه نسى هذه القاعدة. فنجاحاته الجلية فى مجال السياسة الخارجية ضد الاتحاد السوفييتى والعراق، لم تتح له فرصة إعادة انتخابه، بل وساهمت فى الإسراع بإلحاق الهزيمة به. ومنذ عام ١٩٤٥ لم تتم إعادة انتخاب رئيسين أمريكيين بعد فترة رئاستهما الأولى. فقد خسر كارتر (١٩٧٧ – ١٩٨١) الجولة الثانية لأنه اعتبر ضعيفا للغاية على الصعيد الدولى، خاصة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى (الصواريخ الأوروبية، أفغانستان) وايران (احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية). وإذا كان بوش قد لاقى نفس المصير المشئوم، فقد جرى ذلك على العكس لأن مواطنية ثبت لديهم أنه حابى الخارج على حساب الداخل وفضل الاهتمام بالبانيا (فى أوروبا) على ألبانى (مدينة بالولايات المتحدة).

وكان پات بوكانان، منافس چورچ بوش فى الانتخابات التمهيدية المرشح الجمهورى

للرئاسة فى عام ١٩٩٢، قد كتب يقول فى سبتمبر ١٩٩١: «إذا كانت امريكا لاتريد أن تلحق ببريطانيا فى نفس ملجأ العجزة، فمن الأفضل لها أن تكف عن ثرثرتها الجديدة حول «الأحادية القطبية» وحول «مسئوليتنا القيادية»(٩).

أما كلينتون فقد فضل أن يؤخذ عليه التصرف بقدر أكبر كمحافظ للولايات المتحدة لا كرئيسها. وهو يعتبر أنه يكون بذلك متوافقا مع تطلعات الشعب الأمريكى العميقة.

وقد أعلن قبل انتخابه بأيام: «يجب أن تعزز أمريكا قوتها الاقتصادية لكى تتمكن من القيام بدورها القيادى فى العالم.وإذا كنا نريد أن يساند شعبنا التزاماتنا فى الخارج، فيجب أن نختار رئيسا يحقق الرخاء فى الداخل»(١٠).

ومن قبل، وفى مقال مشترك فى عام ١٩٨٨، نشر فى« *فورين أفيرز*»، كتب وزيرا الخارجية الأمريكية اللذان لايمكن أن يظن أحد أنهما من الانعزاليين، وهما سيروس ڤانس (الديمقراطى) وهنرى كيسنجر (الجمهورى) يقولان: «أصبحت القوة الاقتصادية فى صميم النظرة لأمريكا سواء من جانب أصدقائها أو أعدائها. ولن يمكن الحفاظ على الزعامة الأمريكية فى العالم إذا ظل العجز الكبير فى الميزانية والموازنات التجارية ينال من الثقة فى الاقتصاد الأمريكى»(١١). ويعنى ذلك بكل وضوح التخلى عن الأولويات الاستراتيجية لصالح النهوض بالاقتصاد.

ويرى نويت جرينجريش، الزعيم الجمهورى الجديد بمجلس النواب الأمريكى أنه يتعين بالتأكيد على الولايات المتحدة أن تقود العالم لأن القرن الحادى والعشرين سيكون خطيرا، ولكنه يضيف قائلا: «البلد الذى يوجد فيه صبيان فى السنة الثانية عشر من عمرهم لديهم أطفال. وصبيان فى الخامسة عشر يتقاتلون، ويصابون فى السابعة عشر بالإيدز، ويحصلون فى الثامنة عشر على شهادات لا يستطيعون قراءتها، بلد لايمكنه أن يقود أى شئ، ولذا يجب أن نؤدى واجبنا فى البيت»(١٢).

منذ عام ١٩٩٤، انتخب لأول مرة ٢٩ عضوا فى مجلس الشيوخ، من بين مئة عضو، وانتخب نصف أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ لأول مرة بعد عام ١٩٩٠، أي بعد زوال التهديد السوڤييتى. لقد انقضى العهد الذى كانت تحتل فيه السياسة الخارجية مركزا هاما فى الانتخابات. ويميل هذا الاتجاه إلى التأكد.

وعندما يوجه السؤال بوجه عام إلى المواطنين الأمريكيين حول استخدام الجيش الأمريكى لإقرار الأمن والسلام فى منطقة هامة من مناطق العالم، يؤيد ذلك ٦٣٪ منهم

ويرفضه ٢٧ ٪ ولايدلى ١٠ ٪ منهم برأى فى هذا الشأن[١٣]. ولكن هذا القبول العام لايتواجد عندما يتعلق الأمر بحالات محددة لأن عيبها الأساسى يكمن فى كونها ملموسة.

وفى الثانى من مارس ١٩٩١، أعلن الرئيس بوش بكل افتخار: «لقد اجتاز النظام العالمى الجديد أول امتحان له .. لقد تم دفن شبح ڤييتنام إلى الأبد فى رمال صحراء شبه الجزيرة العربية».

إرادة عدم التدخل

غير أنه سرعان ماتبين أن الكابوس الڤييتنامى أعمق مما كان متصورا. ولم يشكل النجاح الأمريكى الساحق خلال حرب الخليج الترياق الكافى.

فقد رفض الأمريكيون بعد ذلك التدخل بشكل مباشر فى البوسنة رغم أنهم أعلنوا أن الصرب هم المعتدون وأن البوسنيين ضحايا هذا النزاع، كما أنهم تخلصوا بسرعة من التزاماتهم فى الصومال ولم يتدخلوا فى هاييتى إلا بعد العديد من الترددات. وبدا الجيش الذى تم تدريبه لمقاومه الدولة السوڤييتية الكبرى وإلحاق الهزيمة بها، عاجزا أو محجما عن مواجهة العصابات المسلحة التابعة للجنرال عيديد، أمير الحرب الصومالى، أو الحرس الجمهورى التابع للجنرال سيدراس، دكتاتور هايتى.

والطريقة التى تعامل بها الجمهور الأمريكى بخصوص إرسال جنود البحرية الأمريكية إلى الصومال تعتبر نموذجا حيا فى هذا المجال. ففى ديسمبر ١٩٩٢، أيد ٦٦ ٪ من الأمريكيين استخدام الجيش الأمريكى لتولى مهمة توزيع المساعدة الإنسانية[١٤]. وبعد شهر، عندما وصل الجنود إلى الموقع وظهروا على شاشات التلفزيون، ارتفع تأييد الرأى العام إلى ٨٤ ٪، ولكن المهمة كانت تعتبر آنذاك مسألة أنسانية بحته ومؤقتة. فالمطلوب ليس «إضرب وانسى». وبعد المواجهات الأولى فى مارس ١٩٩٠ بين القوات الأمريكية وفصائل الجنرال عيديد، أعلن ٨٤ ٪ من الأمريكيين تأييدهم لاستخدام القوة حتى يمكن انجاز المهمة الانسانية. وفى يونيو، عندما قتلت الميليشيات الصومالية ٢٣ من الجنود الباكستانيين التابعين للقوات الدولية، ظل ٦٥ ٪ من الأمريكيين فى صف تدخل الجيش الأمريكى، من خلال الأمم المتحدة، ضد أمراء الحرب الصوماليين. وبعد أن عرض التليفزيون صور القتلى من الجنود الأمريكيين، ونظرا لعدم التوصل إلى حل سريع للنزاع، تغير موقف الرأي العام فى صيف ١٩٩٣. ففى سبتمبر رأي ٥٣ ٪ من الأمريكيين أنه يتعين الانسحاب من الصومال ورأي ٥٧ ٪ أن المواجهات مع العصابات المسلحة الصومالية يجب أن تتوقف[١٥]. وهكذا تحدث

الزعيم الجمهورى بوب دول عن «الكابوس الصومالى» بالإشارة إلى «الكابوس الڤييتنامى»، بعد الصدمة التى احدثتها رؤية جثث الجنود الأمريكيين تجرجر فوق الرمال[١٦]. وأدرك الرأى العام الذى كان يعتقد أن المهمة تتمثل فى تقديم الغذاء لأناس يموتون من الجوع، أنه نزاع بكل معنى الكلمة مصحوب بقتلى حقيقيين.

ووفقا لتقديرات وكالة المخابرات الأمريكية، فقد قتل العسكريون الأمريكيون ما بين سبعة الاف وعشرة آلاف صومالى[١٧]. ومع ذلك فإن سقوط ١٨ أمريكيا قتلى فى اكتوبر ١٩٩٣ (من بين ٣٤ جنديا أمريكا قتلوا على مدى العملية) هو الذى أدى إلى رجحان كفة سحب القوات.

ويستحق القبول بإرسال قوات أمريكية إلى هايتى[١٨] أن تحل شفرته. فقد وافق عليه ٦٧ ٪ من الأمريكيين إذا كان الأمر يتعلق بإجاء المواطنين الأمريكيين من هناك، و ٦٩ ٪ إذا كان الهدف وضع حد للهجرة غير المشروعة. ولكن نفس هذه النسب تعارض التدخل إذا كان هدفه إعادة الرئيس ارستيد إلى السلطة وإقامة الديمقراطية من جديد فى هايتى[١٩].

ومن جهة أخرى، ساهمت إلى حد كبير ضغوط اللجنة الانتخابية لأعضاء الكونجرس من السود فى القرار النهائى الذى اتخذه الرئيس كلينتون باستخدام القوة لطرد العصبة العسكرية الهايتية[٢٠]. وهكذا يتضح أن المبررات الرئيسية للتحرك كانت ذات صيغة سياسية داخلية بحته، ولم تكن خاضعة لأولويات دولية.

وينطبق نفس الأمر على الموقف الأمريكى تجاه البوسنة. كان رد الفعل الأمريكى انفعاليا صرفا، دون أن يرتبط بأي حال من الأحوال بالتفكير السياسى أو الاستراتيجى. فالرأي العام الأمريكى وأغلب أعضاء الكونجرس الأمريكى أيضا يرون أنه من المناسب تقديم المساعدة للبوسنة ليدافعوا عن أنفسهم، وذلك لاعتبارات أخلاقية. ولكن التدخل عسكريا إلى جانبهم، سواء عسكريا أو كقوة لحفظ السلام قوبل بالرفض التام. وهكذا يمكننا أن نفهم لماذا كان رفع الحظر على توريد الأسلحة للبوسنة المبدأ الرئيسى للسياسة الأمريكية تجاه هذا النزاع. وكان المحللون يدركون تماما أن مثل هذا الإجراء سيصحبه رفع الحظر عن صربيا، وأن الصربيين هم الذين سينتصرون فى نهاية الأمر. وتنحصر المسألة فى أن هذا الإجراء يتميز بكونه يوفق بين إرادتين متناقضتين فى أمريكا ألا وهما الإحساس بالقيام بعمل من أجل البوسنة، وإراحة الضمير بالتالى، دون التورط مع ذلك بشكل مباشر فى النزاع.

«إن الرأي العام الأمريكى غير مستعد لأن تقوم القوات المسلحة الأمريكية بتحرك عسكرى فى الخارج إلا فى حالتين محددتين: عندما يشعر أن مصالح امريكا الحيوية معرضة

للخطر، وعندما يرى أن التدخل العسكرى يمكن أن يقدم مساعدة إنسانية دون أن يؤدى ذلك إلى المشاركة فى النزاع الذى دعا إلى ذلك التدخل. وبعبارة أخرى فإن المشاركة الأمريكية فى مهام الحفاظ على السلام تلقى فى أحسن الأحوال مساندة غير متحمسة، بينما تظل مهام استعادة السلام مرفوضة مبدئيا بشدة»[٢١].

ويرى اليوت ابرامز[٢٢]، القريب من الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس وصاحب الاتجاه المحافظ الجديد أن الرأى العام الأمريكى يساند بقوة السياسة الدولية الحريصة على احترام حقوق الإنسان، ولكنه لن يتحمل خسائر بشرية أمريكية اللهم إلا إذا تعلق الأمر بمصالح واشنطن الأساسية، وهو ما لاينطبق على البوسنة أو الصومال أو رواندا. وفى تقديره إذن أن التدخل الإمريكى سيكون خطأ فى أغلب الأحوال.

وبقدر ما لانرى اليوم كيف يمكن أن تكون المصالح الحيوية للولايات المتحدة معرضة للتهديد، فإن ذلك يعنى أن تمتنع مقدما عن أى تدخل خارجى.

وتعبر استعدادات الولايات المتحدة العسكرية عن إرادة العودة إلى البيت ، إذ أن عهد الانتشار الخارجى قد ولى. ففى الستينيات، عندما كانت المنافسة مع الاتحاد السوفييتى على أشدها، كان لدى واشنطن تسعون قاعدة جوية كبيرة خارج الأراضى الأمريكية. وقد انخفض عددها اليوم إلى ثلاث عشرة قاعدة.

قوة معاقة ذاتيا

لايخطئ وزير الخارجية الأمريكى الحالى عندما يؤكد: «إن جيشنا أحسن الجيوش تجهيزا اليوم، وأحسنها تدريبا واستعدادا من بين القوات المقاتلة فى العالم»[٢٣].

كما أنه على أثر استعادة طيار أمريكى فى يونيو ١٩٩٥ ، من خلف الخطوط الصربية بعد إسقاط طائرته، أعلن الرئيس الأمريكى بثقة جديرة بالرجال: «هذا يثبت أننا نملك أحسن جيش فى العالم ».

هذا صحيح، غير أنه لايعنى الشئ الكثير بقدر ما لاتملك الحكومة الأمريكية القدرة على استخدامها، أو بالأحرى بقدر ما لاتتوفر لها تلك الإرادة. وهذا أشبه بأن يمتلك المرء سيارة سباق على أحدث طراز وهو يخاف من السرعة. وقد دافع الرئيس كلينتون عن نفسه لتبرير المساعدة الأمريكية لإنشاء قوات الرد السريع فى البوسنة، وهى القوات التى شكلتها

الدول الأوربية في يونيو ١٩٩٥ ، قائلا: «ستكون المهمة محدودة للغاية من أجل هدف قاصر حقا»(٢٤). كان أي رئيس أمريكي يضخم في الماضي من حجم الهدف المنشود لكي يحصل على موافقة الكونجرس. أما الآن فهو مضطر إلى التقليل من شأنه، وبلا جدوى مع ذلك لأن لأنه لم يحصل على تلك الموافقة. وأقل مايمكن أن يقال في هذا الشأن أن الامبريالية باتت بعيدة إلى حد كبير.

وفي ١٥ يونيو ١٩٩٤، وافق مجلس النواب على اعتماد مبلغ ٢٦٧ مليار دولار لميزانية الدفاع، بزيادة قدرها ٩,٥ مليار بالنسبة للميزانية التي اقترحها الرئيس كلينتون وأقرها مجلس الشيوخ من قبل. وفي الوقت نفسه اعترض الكونجرس على أي إسهام أمريكي في نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في البوسنة.

وعندما صوت مجلس النواب الجديد، بأغلبيته الجمهورية منذ انتخابات ١٩٩٤، لصالح إجراء استقطاعات كبيرة وقيود تتعلق بالبرامج والميزانيات الدولية والسياسية الخارجية، اتهم الرئيس كلينتون الجمهوريين في ٢٣ مايو ١٩٩٥ بتقديم أشد الاقتراحات انعزالية منذ خمسين سنة.

وبلغت التخفيضات المقترحة حول البرامج الدولية والمعونة للخارج في الاقتراح الأصلي الخاص بميزانية ١٩٩٦ والمقدم من جانب مجلس الشيوخ حدا جعل السناتور ماك كونل يعلن أن الاندفاع في هذا المنحدر سيجعل دور الولايات المتحدة الدولي قريبا مماثلا لدور غانا(٢٥).

وتتخذ الأغلبية الجمهورية الجديدة موقفا مفارقا. فهي تريد في آن واحد أن تعزز القوة العسكرية الأمريكية ، مع جعلها في منأي عن أي تعرض لمخاطر. فرغبتها في زيادة الإنفاق العسكري مصحوب بالعزم على تخفيض الالتزامات الأمريكية الخارجية إلى أقصى حد. وهذا التكديس للإمكانات دون الرغبة في استخدامها أشبه بالبخل الاستراتيجي. فالولايات المتحدة أول قوة عسكرية في العالم بلا منازع محتمل. ولايوجد أي منافس لها يملك قدرات قريبة من قدراتها. وهكذا تبدو هذه القدرة وكأنها ليست وسيلة في خدمة سياسة خارجية بل هدفا في حد ذاته

وتشكيل فريق القوات المسلحة المتعددة القوميات في إطار حلف شمال الأطلسي الذي يسمح بوضع إمكانات هذا الحلف تحت تصرف الأوروبيين يمكن تحليله بطريقتين: فالجانب الإيجابي يتمثل في إمكانية تحرك الأوروبيين بدون الأمريكيين إذا وجد هؤلاء أن الأمر

لايمس مصالحهم. غير أنه يمكن تفسير ذلك على أنه عزم من جانب الأمريكيين على اعتماد توزيع للمهام فى أى عملية عسكرية مشتركة ، يكون الأوروبيون فيها طعمة للمدافع، بينما تكتفى واشنطن بتوريد المعدات وغير ذلك من الوسائل التكنولوجية.

ولم تعد اسباب التدخل ظاهرة بوضوح. «فمنذ نهاية الحرب الباردة، والدبلوماسيه الأمريكية تبحث عن خيط يقودها على غرار مبدأ «الاحتواء» الذى وضعه چورج كينان فى ١٩٤٦ - ١٩٤٧»[٢٦].

بدا عهد ما بعد الحرب الباردة فى أول الأمر «العصر الذهبى» للتدخل العسكرى الأمريكى. غير أنه تبين على العكس أنه المرحلة الأدق لاستخدام القوة العسكرية بالنسبة لأى رئيس أمريكى.

والرد واضح تماما بالنسبة للزعيم الجمهورى بوب دول المرشح لانتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦ «يجب ألا تتعرض حياة الأمريكيين للمخاطر والموت فى جبهات مثل الصومال وهايتى ورواندا، حيث مصالح الولايات المتحدة هامشية أو معدومة. وهذا النوع من التحركات يزيد من صعوبة مهمة اقناع أباء وأمهات العائلات الأمريكية بإرسال أبنائهم للقتال حيثما تكون هناك مصالح حقيقية معرضة للخطر». وهو يرى أن «الشعب الأمريكى لن يسمح بمزيد من القتلى والجرحى باسم أممية غير مسئولة»[٢٨].

لقد اختارت الدولتان العظيمان (السابقتان؟) طريق التخلى عن الرغبة فى القوة الدولية، إحداهما بطريقة قصوى والأخرى بطريقة تبدو أكثر مرونة ظاهريا. وقد وقع اختيارها على عكس اختيار الماركيز مونتيكلاوس الذى قال فى عام ١٦٢٥ : «إن نقص الأموال مسألة مهمة، ولكن الحفاظ على صيتنا أهم»[٢٩].

فى عام ١٩٩٣ وافق ٩٤ ٪ من الأمريكيين على استخدام القوة للرد على هجوم موجه ضد الولايات المتحدة، و٧٩ ٪ للرد على هجوم ضد المواطنين الأمريكيين فى الخارج، و٧٤ ٪ إذا تعرض حليف قريب جدا (دون أى تحديد إضافى لمعنى هذا الاصطلاح) للهجوم.

ووفقا للمعلقين: «هناك تأييد قوى بشكل مدهش للتدخلات المتعلقة بمسائل داخلية لها الأولوية إلى حد كبير: ٨٢ ٪ لوقف الاستيراد غير المشروع للمخدرات، و٧٠ ٪ لوقف الهجرة غير المشروعة، ولكن ٥٠ ٪ فقط لمنع عملية إبادة جنس من الأجناس أو لحماية الأبرياء خلال حرب أهلية»[٣٠]. والواقع أن هذه الإجابات لاتدعو لدهشة.

وهناك استطلاع آخر للآراء يحدد هو أيضا ترتيبا لأولويات أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:[٣١]

وقف سيل المخدرات المستوردة بشكل غير قانونى فى الولايات المتحدة ....٨٩٪

حماية فرص عمل الأمريكيين ....٨٣٪

حظر نشر الأسلحة النووية ....٨٢٪

التحكم فى الهجرة غير المشروعة، والحد منها ....٧٢٪

تأمين الحصول على الطاقة ....٦٢٪

الحد من العجز التجارى .... ٥٩٪

تحسين البيئة ....٥٨٪

مكافحة الجوع فى العالم ....٥٦٪

حماية المصالح التجارية الأمريكية.. ٥٢٪

تعزيز هيئة الأمم المتحدة ....٥١٪

الحفاظ على التفوق العسكرى فى العالم ....٥٠٪

الدفاع عن أمن الحلفاء ....٤١٪

تشجيع الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم ....٣٤٪

الإسهام في إقرار الديمقراطية فى العالم ....٢٥٪

حماية الدول الضعيفة من الاعتداءات الخارجية .... ٢٤٪

الإسهام فى تحسين ظروف المعيشة فى العالم الثالث ....٢٢٪

ومن الملاحظ بشكل صارخ أن المواضيع التى يمكن أن تكون لها عواقب مباشرة على ظروف المعيشة أو الوضع الداخلى هي الأولى بالأخذ فى الاعتبار. ولا مجال للوم هذا السلوك الجماعى. كل ما في الأمر أنه يعنى أن الديمقراطية الأمريكية محرومة من اتباع سياسة خارجية حقيقية.

فالاستثمار الاستراتيجى الخارجى ينظر إليه كتصرف يتعارض تماما مع الراحة والازدهار. وامكانيات التحرك العسكرية تتناسب عكسيا مع إرادة استخدامها.

والأمور ليست على وشك التغييرحول هذه النقطة فى الولايات المتحدة. فنصف أعضاء الكونجرس تم انتخابهم بعد عام ١٩٩٠، ولذا فإن خبرتهم بالعالم الخارجى محدودة ولا يعتبرونه من الأولويات. ولو فعلوا ذلك لصادفوا مصاعب جمة فى أن يعاد انتخابهم،. ويتبع معاونوهم الشخصيون نفس الخط. ولايحاول طرح القضايا بمفاهيم عقلانية لا بانفعالات عاطفية سوى الأعضاء المتخصصين باللجان وبمكتب البحوث التابع للكونجرس.

والنظام مجزأ أكثر فأكثر، وبالتالي يكون الامتناع عن التحرك أسهل من العمل، فالكونجرس يستخدم السياسة الخارجية بالأخص لعرقلة مبادرات الرئيس سواء فيما يتعلق بالصين أو كوريا أو روسيا أو البوسنة دون أن تكون هناك أي ارتباطات منطقية بين الطريقة التى يتم بها الدفاع عن مختلف القضايا أو الهجوم عليها . ومما يشدد من هذه الظاهرة انتخابات عام ١٩٩٤ التى جاءت بالأغلبية الجمهورية واحتمالات انتخابات الرئاسة فى ١٩٩٦ . ومع ذلك ستظل هذه الظاهرة قائمة فيما بعد انتخابات ١٩٩٦[٣٢] .

لاتعنى الانعزالية فى الولايات المتحدة الانطواء. فمشاركة الاقتصاد الأمريكى فى السوق الدولية يمنع واشنطن من السير فى ذلك الاتجاه. وعلى كل فالولايات المتحدة لم تكن أبدا انعزالية على الصعيد التجارى أو الثقافى منذ أن نشأت. ولايستخدم هذا الاصطلاح إلا للإشارة إلى رفض التوسط الاستراتيجى والإحجام عن التدخل فى الشئون الخارجية، وهو ماتميزت به الولايات المتحدة منذ قيامها.

ولكن هذا الاتجاه انعكس عندما «ترأست (الولايات المتحدة) العالم الحر» فى عام ١٩٤٥ ، وفقا للتعبير الذى استخدمه الرئيس ترومان. ولا يعود هذا التحول فقط إلى الطبيعة الشيوعية للتهديد السوفييتى. فالواقع أن واشنطن حرصت دائما ألا تكون أوروبا خاضعة عسكريا لدولة عظمى واحدة. والتوازن بين الدول الكبرى كان على أي حال فى مصلحة الولايات المتحدة وكذلك فى مصلحة بريطانيا خلال القرن التاسع عشر.

ومن قبل، فى عهد الفتوحات النابليونية كان چفرسون يرى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تتحول أوروبا إلى حكم ملك أوحد[٣٣].. وهذا الحرص على الحفاظ على التوازن هو الذى يفسر مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى.

ولايوجد اليوم فى أوروبا خطر هيمنة دولة عظمى، مما يحد من الدافع الأمريكى للتدخل الاستراتيجى.

على أنه لايجب أن نتصور أن هذا الاتجاه لايصادف إلا عند الأمريكيين الذين يتعجلون التخلص من هذا العبء الثقيل الملقى على عاتقهم منذ أمد طويل، أو عند الروس الذين باتوا عاجزين عن حمله.

الكابوس الڤيتنامى على النطاق العالمى

وإذا كان هذا الانطواء ملحوظا بشكل صريح لدى الدولتين العظميين اللتين أرادتا السيطرة على العالم قبل أن تظهر رغبتهما فى الانسحاب منه، إلا أنه لايخصهما وحدهما.

لقد تخلت كندا منذ عام ١٩٩٢ عن إبقاء قوات لها فى أوروبا فى إطار حلف شمال الأطلس لمكافحة عجز ميزانيتها[٣٤]. ولما كان الالتزام الاستراتيجى الكندى يتم أساسا عن طريق هذا الحلف فإنه يتعين الآن على اوتاوا أن تبتكر سياسة خارجية أخرى.

فهل يمكن أن تجسد الأمم المتحدة هذه السياسة الخارجية فى شكل متعدد الأطراف، عن طريق قوات الحفاظ على السلام الأكثر شعبية من غيرها؟

توجد لدى الكنديين بالطبع تقاليد راسخة فى هذا المجال، وهى مدعاة لافتخارهم المشروع. فرئيس الوزراء الليبرالى الكندى آنذاك ليستر پيرسون هو أبو قوات الحفاظ على السلام وقد حصل لذلك على جائزة نوبل للسلام.

غير أن المشاركة الإيجابية فى هذه القوات تتناقص. كان هناك ٥ آلاف جندى كندى من ذوى الخوذات الزرقاء فى عام ١٩٥٣. ولم يبق منهم فى عام ١٩٩٥ سوى ٩٠٠ فقط[٣٥].

وفى استطلاع للرأى أجرى فى كندا حول أهم المخاطر التى يمكن أن تهدد المواطنين الكنديين، كان ترتيب الأولويات كما يلى[٣٦]:

١ – فقد الوظيفة

٢ – تدهور نظام العلاج الطبى.

٣ – تزايد الإجرام.

٤ – تدهور نظام إعانة المتقدمين فى السن.

٥ – ضغوط الأقليات من أجل إجراء تغييرات اجتماعية.

٦ – العوامل المهددة للبيئة.

٧ – المخدرات وانحطاط القيم الأخلاقية.

٨ – ركود مستوى المعيشة.

٩ – ظهور أمراض جديدة.

١٠ – الالتزامات الدولية.

ومن اللافت للنظر بشكل صارخ أن الموضوع الوحيد المتعلق بالأمور الدولية أتى فى آخر الأولويات، والأدهى من ذلك أنه ينظر إليه كتهديد لا من جانب بلد أو مجموعة من البلدان المعادية ، ولكن باعتباره تقيدا بالتزامات الدولية. وتلك هى القومية بأجلى صورها!

وتتطلع حكومتا اليابان والمانيا إلى رفع القيود المفروضة عليها بخصوص إمكانية المشاركة فى عمليات عسكرية خارجية، حرصا منهما على «تطبيع» أوضاع بلديهما. فهما تدركان أنهما لن يمكن اعتبارهما، بدون ذلك، طرفين فاعلين يمكنهما من التأثير على مجرى العلاقات الدولية. ولكن عندما تقطعان جزءا من الطريق العكسى للدول التى لم تتعرض لقيود خاصة بقوتها العسكرية بعد عام ١٩٤٥ ، فإنهما تقدمان على ذلك بحذر شديد، بإعداد الرأى العام لذلك بكل عناية، وبإيقاع بطيء للغاية خوفا من إثارة رد فعل عنيف.

لقد رأي ٤٧ ٪ فقط من اليابانيين أن اللجوء إلى القوة لتحرير الكويت له ما يبرره، فى مقابل ٤٥ ٪ يرون العكس[٣٧].

بل إن الحصول على مقعد عضو دائم فى مجلس الأمن لايثير حماسا جامحا. كان ٤٥ ٪ من اليابانيين يرجون بذلك فى ابريل ١٩٩٤ . ولكن هذه النسبة المئوية انخفضت إلى ٣٧ ٪ فى سبتمبر من نفس العام[٣٨]. ومن رأي مواطنى أمبراطورية الشمس المشرقة المؤيدين

لتلك الخطوة أنها يجب أن تتم فى حدود الدستور (الذى يحظر اللجوء إلى الحرب) وألا يكون هذا الإسهام عسكريا بأى حال من الأحوال[٣٩]. والنموذج الدولى عند الألمان ليس الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة، بل سويسرا، نموذج الازدهار والاستقلال (فى رأى ٤٠ ٪ من تم استطلاع رأيهم).

وتأتى السويد فى المركز الثانى - حتى وإن بدت أقل إغراء مما كانت فى الماضى- كنموذج للنظام الاجتماعى. وبعد ذلك بمسافة طويلة تأتى الولايات المتحدة (٨ ٪) ثم فرنسا (٦ ٪) فبريطانيا (٢ ٪)[٤٠].

ومما لاشك فيه أن ألمانيا تتطلع إلى وضع دولى يتفق بقدر أكبر مع ثقلها الاقتصادى. وهى تريد أن تصل إلى موقف وسط بين تسلط هاجس العظمة الذى تميزت به حتى عام ١٩٤٥، ورفضها لذلك فيما بعد. والآن وقد توحدت ولم يعد التهديد السوفييتى يلاحقها، وتمكنت من التخلص من كابوس الماضى وأكدت قوتها الاقتصادية، فيمكنها أن تطالب عن حق بمعقد عضو دائم فى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة. ويدرك المسئولون الألمان وكذلك أغلبية المعارضة الديمقراطية الاجتماعية أنه يستحيل - على ضوء أحداث يوغسلافيا السابقة - التأثير على مجرى نزاع عندما لاتكون المشاركة فى العمليات العسكرية ممكنة. وإذا تباعدت ألمانيا فستوجه لها تهمة الأنانية، وإذا تدخلت فإن مسعاها هذا سيعتبر غير مناسب لأنها لن تتحمل أى مخاطر. ولذا فقد أدخلت ألمانيا تعديلات على النصوص القانونية التى تحكم التزاماتها العسكرية لكى لاتظل مقصورة على الدفاع فقط عن أراضيها.

ففى ١٢ يوليو ١٩٩٤، صرحت المحكمة الدستورية بكادلزروه للجيش ألمانى بالتدخل خارج نطاق منطقة حلف الأطلسى، شريطة أن تعرض كل عملية مقدما على البوندستاج للموافقة عليها بالأغلبية البسيطة. وقد شاركت الجمهورية الاتحادية الألمانية منذ تحقيق الوحدة فى توفير عمليات الامداد والتموين والنقل الخاصة بمهمة هيئة الأمم المتحدة المكلفة بالرقابة على عملية نزع السلاح فى العراق، وأرسلت وحدات طبية إلى كمبودچيا، وساهمت فى إرسال معونة إنسانية إلى البوسنة والصومال بالطريق الجوى، وكذلك فى مراقبة الانتخابات فى ناميبيا. وقد شاركت فى نشر قوة بحرية- جوية فى البحر الأدرياتيكى لمراقبة الحصار المفروض على صربيا. وكلف جنود ألمان باستقلال طائرات اواكس التى تراقب احترام منطقة الحظر الجوى فى البوسنة والهرسك، وشارك ألف و ٧٠٠ جندى ألمانى فى عملية الأمم المتحدة فى الصومال.

وفى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ وافق البوندستاج على نشر طائرات وألف و٥٠٠جندى لمساندة قوة الحفاظ على السلام فى البوسنة. ومع أن هؤلاء الرجال ليسوا معسكرين بشكل مباشر فى الأراضى البوسنية، على غرار الأوروبيين الآخرين، إلا أن ذلك يشكل خطوة هامة من جانب المانيا «لتطبيع» سياستها العسكرية الخارجية. وتدرك التشكيلات السياسية الكبرى، سواء كانت حكومية أو معارضة أنه يتعين على المانيا أن تشارك في عمليات الحفاظ على السلام،إذا ماأرادت الحصول على مقعد العضو الدائم فى مجلس الأمن.

وبالطبع كانت هناك أيضا مشاغل أخرى ذات طابع داخلى. وقد برير وزير الخارجية كلاوس كينكل، قرار الحكومة قائلا: «نحن معنيون أكثر من غيرنا بتطور النزاعات،فهناك مليون و ٢٠٠ ألف شخص وفدوا من يوغسلافيا السابقة يعيشون فى المانيا. وسنكون أول من سيتعين عليهم أن يواجهوا تدفقا جديدا من اللاجئين لو تم سحب قوات الحفاظ على السلام»(٤١).

وتتقدم كل تلك الخطوات (الصغيرة)نحو الإتجاه الصحيح. ولايوجد إطلاقا مايدعو إلى التخوف من انبعاث الروح العسكرية الألمانية من جديد. بل إن ضعف المانيا هو الذى يجب بالأحرى أن يثير القلق.فبدون مشاركة المانية حقيقية سيظل الدفاع الأوروبى مجرد شعار أجوف. فهل ستواصل المانيا حتى النهاية الخطوات فى هذا الطريق لاتخاذ موقف من الأمن الخارجى أقرب إلى موقفى فرنسا وبريطانيا؟ أم أنها تكتفى فقط باستبعاد الجوانب الأوضح لوضع أدنى؟ والإجابه على هذا السؤال مسألة جوهرية بالنسبة لمستقبل القوة الأوروبية..

هل تصبح أوروبا قوة عظمى فى المستقبل؟

هل يمكن أن تحل أوروبا محل الإمبراطوريات المتحدية أو الآفلة عندما سيتم تنفيذ سياسة الأمن والشئون الخارجية المشتركة المنصوص عليها فى معاهدة ماستريش؟ وهل يمكن أن تحتل الأرض التى تتركها لها الولايات المتحدة المتقطعة الأنفاس، أم أن سباق القوة سيتوقف؟ وهل سيصبح العالم مؤهلا للحياة بدون زعامة حقيقية؟

تتوفر لدى أوروبا الموارد اللازمة لقبول هذا التحدى. وهى تشعر بحاجتها إلى تواجد أقوى على المسرح الدولى. وهناك العديد من الندوات والحلقات الدراسية واللقاءات والكتب والمقالات المكرسة لضرورة بناء أوروبا الدفاع أو لإقامة هوية أوروبية خاصة بالأمن.

وعندطرح السؤال حول معرفة ما إذاكان على الوحدة الأوروبية أن تتحمل مسئولية أكبر لحل النزاعات فى العالم، كانت الردود ايجابية إلى حد كبير(٤٢):

	مع	ضد
ايطاليا	٨٠٪	٨٪
هولندا	٧٧٪	١٣٪
لكسمبورج	٧٧٪	١٤٪
اسبانيا	٧٢٪	٩٪
متوسط البلدان الأوروبية الإثنى عشر	٧٢٪	١٤٪
المملكة المتحدة	٧٢٪	١٦٪
فرنسا	٧١٪	١٦٪
ايرلندا	٧٠٪	١٠٪
البرتغال	٧٠٪	١٠٪
بلجيكا	٦٩٪	١٦٪
المانيا	٦٩٪	١٧٪
اليونان	٥٩٪	١٦٪
الدانمارك	٥٢٪	٣٤٪

كما أن أغلبية من الأوروبيين (٥٥٪) أعلنت أنها تؤيد التدخل العسكرى فى يوغسلافيا السابقة فى إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك عندما سئلوا عما إذا كان يتعين على الوحدة الأوروبية التدخل من أجل استعادة السلام هناك، وذلك فى مقابل ٢٨٪ معارضون و١٧٪ لم يدلوا برأيهم[٤٣].

غير أنه يتعين أن ننوه بالحقيقة الواقعة، وهى أن أوروبا لاتمتلك الإمكانات المستقلة ذاتيا للقيام بتدخل عسكرى خارجى واسع النطاق.ولو توفرت لديها الإمكانيات فإن إرادة استخدامها هى التى قد تعوزها..

لا تستطيع أوروبا أن تستغنى عن المساعدة وبالتالى عن الضوء الأخضر الأمريكى فى العديد من المجالات الأساسية. وينطبق ذلك على النقل والإمداد،وبالأخص القدرة على النقل الجوى وجمع المعلومات، والأقمار الصناعية أساسا، ونظم الاتصال المتقدمة والقدرة على النقل البحرى، وحاملات الطائرات، هذا عدا المعايير المشتركة الخاصةب بمختلف نوعيات المعدات العسكرية.

وهذه الوسائل ليست فى غير متناول أوروبا من الناحية التكنولوجية. غير أن التمويل هو

العقبة الأولى فى طريق التزود بتلك القدرات. فوفقا لدراسة للمعهد الملكى الموحد للخدمات بلندن، يتطلب التوصل إلى مثل تلك النتيجة أن تزيد البلدان الأوروبية إنفاقها على الدفاع بقدر كبير. ويلاحظ المعهد أنها تنفق ٢,٥ ٪ من إجمالى الدخل القومى للدفاع وأنه يتعين عليها رفع هذه النسبة بمقدار ١,٥ ٪ أى حوالى ١٠٧ مليار دولار كل عام حتى بداية القرن القادم، وهو التاريخ الذى سيتيح لها إمكانية العودة إلى نسبة تقل عن ٤ ٪ من إجمالى الدخل القومى(٤٤).

بل إن هذا التقدير يعتبر متواضعا فى بعض الأحوال، ولذا يجب ألا يتوهم أحد أن حكومات أوروبا ومواطنيها عازمون على بذل مثل هذا المجهود.

ولا تكتفى أوروبا فقط بعدم سلوك طريق التوسع فى مجهودات الدفاع، وهو ما لن يتحمله الناخبون على الأرجح، بل إنها تخفض تلك المجهودات إلى حد كبير.

فمن عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤، انخفض نصيب الثروة القومية المخصص للدفاع عن كل البلدان، كما يتبين من الجدول التالى(٤٥):

	١٩٩٠	١٩٩٤
ألمانيا	٢,٨ ٪	١,٨ ٪
بلجيكا	٢,٦ ٪	١,٩ ٪
الدانمارك	٢,١ ٪	١,٩ ٪
اسبانيا	١,٨ ٪	١,٦ ٪
فرنسا	٣,٦ ٪	٣,٣ ٪
اليونان	٥,٨ ٪	٥,٦ ٪
ايطاليا	٢ ٪	٢ ٪
النرويج	٣,١ ٪	٢,٩ ٪
هولندا	٢,٧ ٪	٢,٣ ٪
البرتغال	٣,١ ٪	٢,٩ ٪
المملكة المتحدة	٤ ٪	٣,٤ ٪
تركيا	٤ ٪	٣,٩ ٪

وبالطبع فإن زوال الخطر السوفييتي يحد من ضرورة الجهود من أجل الأمن. ولكن التحرر الأمريكي التدريجي من التزاماته، وضرورة بناء الدفاع الأوروبية التي يشير إليها أغلب الساسة، يمكن أن يحثا على عدم التراخي في هذا المجال.

هناك إذن التصريحات والخطابات حول الهوية الدفاعية الأوروبية من جهة، وحقائق الميزانيات، من جهة أخرى.

وعلى غرار ما أقدمت عليه فرنسا قبل عام ١٩٣٩ عندما اتبعت دبلوماسية متناقضة تماما مع سياستها الأمنية، بالإصرار على سياسة دفاعية بحتة بواسطة خط ماچينو، وعلى دبلوماسية تحالفات وتراجعات مع الوفاق الصغير(٤٦)، يمكننا أن نقول إنه يوجد تناقض اليوم بين خط ما چينو للإنفاق العسكرى، والرغبة في التدخل الخارجي.

ومع أن المانع المالي ليس العائق الرئيسي في طريق اثبات الوجود الدولي، إلا أنه ظاهر للعيان بدرجة أكبر. فغياب الإرادة (أو بالأحرى إرادة عدم التعرض لمخاطر) لخوض غمار مواجهات طويلة المدى ومكلفة للغاية من حيث إزهاق الأرواح وتبديد الموارد تنال بشدة من محاولات التدخل الخارجي، بالنسبة لقيود الميزانيات.

والواقع أن الظاهرة الڤييتنامية كانت أشبه بڤيروس انتقلت عدواه إلى مجموع بلدان نصف الكرة الأرضية الشمالي. ولم يتم العثور حتى الآن، لا على وسائل للوقاية، ولا على لقاح مضاد له، ولا على وسيلة للشفاء منه. وعلى أي حال فإن هذه الوسائل لن تكون ضرورية، مادام المرضى أنفسهم لا يدركون أنهم مصابون بهذا الڤيروس ويعتقدون أن أحوالهم على خير مايرام.

والاستطلاع التالي حول مايثير سخط الفرنسيين بأكبر قدر له مغزاة(٤٧):

البطالة	٤٢٪
الحرب في البوسنة	٢٣٪
الجوع في العالم	١٨٪
المشردون	١٣٪

ومن الواضح إذن أن السخط يكون أقوى بقدر ما يكون قرب الإحساس بالحدث أكبر.

ويؤكد حديث أجرته إذاعة فرانس *انفو* مع جندى فرنسى فى ٢٨ مايو ١٩٩٥ أهمية العامل الأسرى. فقد اشتكى هذا الجندى، الذى يؤدى الخدمة على حاملة الطائرات «فوش» المقرر توجهها إلى البحر الأورياتيكى بعد أن أخذ صرب البوسنية عددا من جنود الأمم المتحدة رهائن، بأنه يتعين عليه أن يسافر من جديد بعد أن قضى شهرا فى البحر. وقد قال: «إنه لأمر صعب بالنسبة للأسرة، ولكن ما العمل، نحن تحت رحمة الحكومة». وما كان من المتصور قبل ذلك ببضع سنوات أن يعلن عسكرىٍ شكواه هذه نهارا جهارا ويقول إنه «تحت رحمه» حكومته. وقد مرّ رد الفعل هذا دون أن يفطن إليه. وليس هناك ما يؤكد أن رد الفعل هذا الفردى فريد.

وعليه يجب ألا يثير موقف الدول الأوروبية فى يوغسلافيا السابقة الأوهام. فليس هناك ما يدعو إلى القطع بأن قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة لم تكن مفيدة فى شئ. لقد حدّت من توسع المعارك ووفرت مساعدة إنسانية. ومع أن بريطانيا وفرنسا وبلچيكا واسبانيا جازفت بحياة رجالها من أجل ذلك، فإن الاعتقاد بأنه فى إمكانهم خوض معارك حقيقية ضد صرب البوسنة لإجبارهم على الانسحاب من الأراضى التى احتلوها ليس سوى ضرب من الوهم الخادع. ومع ذلك فإن الدول الغربية تملك الوسائل العسكرية، إذا ما قررت استخدامها. غير أن التصميم لا يتواجد عند هذه الدول ولكن عند صرب البوسنة الذين يرون أنهم سيخسرون كل شئ (أو يكسبونه) فى القضية. وقد تصور البعض أن تشكيل قوة رد الفعل السريع فى يونيو ١٩٩٥، بعد احتجاز الرهائن من جنود الحماية التابعة للأمم المتحدة، أن هذه القوة يمكن أن توفر الإمكانات العسكرية لمحاربة الصرب. بيد أنه سرعان ما تبين أن الهدف الوحيد منها هو حماية الجنود الأوربيين. وبالطبع، استعاد المجتمع الدولى بعض الثقة فى أغسطس ١٩٩٥فى مواجهة الصرب وتم شن غارات ضد الأنصار التابعين لهم. ولكن لماذا تم شن هذه الغارات فى هذا الوقت بينما كان من الممكن اللجوء إليه من قبل ومنذ مدة طويلة؟ الواقع أن هذا التصميم الغربى الجديد جاء كرد فعل للانتصار العسكرى الذى أحرزه الكروات ضد الصرب فى كرايينا خلال يوليو ١٩٩٥. فقد فقد الصرب صيتهم كقوة لايمكن إنزال الهزيمة بها، مما مكن الغربيين من إبداء قدر من الحزم .

وفى ١٣ يونيو ١٩٩٥، عقد الرئيس شيراك مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن فرنسا ستستأنف تجاربها النووية، مشيرا بالمناسبة إلى الوضع فى البوسنة. وقال فى هذا الصدد: «ليس هناك ما لايمكن التسامح فيه مثل إذلال جندى» موضحا أن انتهاك قرارات الأمم المتحدة و «النظام الدولى»، وهى ظاهرة «منتشرة للأسف»، يأتيان بعد ذلك فى مسلسل «مالا يمكن

التسامح فيه». وهكذا فقد أكد أن قوة الرد السريع ستتولى حماية جنود الأمم المتحدة، لا فرض احترام قراراتها أو الإسهام فى التوصل إلى حل للوضع فى يوغسلافيا السابقة.

وفى توازٍ مع ذلك ، تقدم فرنسا بدورها على خفض ميزانيت العسكرية مع أنها لم تلجأ إلى ذلك من قبل. تبرر ذلك باعتبارات اجتماعية أو سياسية أو خاصة بالميزانية. على أن الأمر لايتفق إطلاقا مع تعزيز إمكانات التحرك الفرنسى، وبالتالى التحرك الأوروبى.

وتبدو أوروبا وكأن لديها إرادة لا تتوفر معها الإمكانات اللازمة لها، أو لا تتوفر حتى الآن. أما الولايات المتحدة فلديها الإمكانات العسكرية، ولكنها تبحث (أو حتى لم تعد تبحث) عن إرادة افتقدتها. فالديمقراطيات الواقعة على صفتي المحيط الأطلسى تؤديان معا من جديد حكاية الأعمى والمقعد، ولكن فى صيغة جديدة: فالأعمى يرفض أن يضع ساقيه فى خدمة المقعد، مما يسمح للأخير بإبداء الأسف لعجزهما المشترك الذى لايرجع إليه. وفى ذلك إغفال لكون افتقاد أوروبا للقوة الكافية هو نتاج اختيار إرادى تتحمل مسئوليته. وتظل أوروبا تتبع بشكل دائم طريق إعادة التأهيل الاستراتيجى منذ كارثة الحرب العالمية الثانية. وقد فضلت دائما الاعتماد على الولايات المتحدة لكى تكرس قدرا أقل من الإمكانات للدفاع عن نفسها. والحق أنه ما كان بوسعها بذل هذا المجهود وحدها خلال الأربعينيات والخمسينيات . ولكنها اعتادت بعد ذلك على نوع من الراحة.

ولاجدوى من محاولة الاستمتاع بعائد السلام وزيادة القوة فى آن واحد تماما كما لايمكن الحصول على الزبد وثمنه فى الوقت نفسه. وكلا الهدفين لهما كل الاعتبار ولكن أيا منهما لايكمل الآخر. وأوروبا فى مفترق الطرق، شأنها فى ذلك شأن فرنسا. فإذا أرادت أن تصبح محركا رئيسيا ومستقلا حقا عن الولايات المتحدة، وأن تتمكن من التصرف على الصعيد الاستراتيجى بكل استقلالية لكى تؤثر على مجرى قضايا السلام والحرب فى العالم، فعليها أن تتناسى مكاسب السلام وأن تزيد من إنفاقها العسكرى نظرا للتأخير الذى سجلته منذ عام ١٩٤٥ . أما البديل فهو أن تعتبر الحدود الأوروبية مؤمنة، وغير معرضة لأي تهديد، وأن هناك قضايا أخرى أكثر إلحاحا من بناء الدفاع الأوروبى، تتطلب اهتمام الحكومات بها.

والاختياران واضحان، ولكل منهما منطقه ومزاياه، ولكن لابد من الاختيار. وحتى الآن يجرى الإعلان عن أحدهما مع تطبيق الثانى عمليا وهو شئ غير مرض، ووهم حلو المذاق إلا أنه يقود مباشرة إلى الزوال القاسى لتلك الأوهام.

القوة، مجرد بوليصة تأمين للاستهلاك الداخلى

لقد تساءل أحد الجامعيين الأمريكيين: «هل احتلال مركز الصدارة عالميا له اعتباره؟فى الماضى، لم تكن هناك مدعاة لطرح السؤال. فقد كافحت دائما الدول الكبرى(وتسميتها توحى بذلك) من أجل أن تكون رأس الدولتين أو الثلاث الأول خلال العشرينيات والثلاثينيات وذلك باستثناء الولايات المتحدة الجلى»(٤٨).

وهذا السؤال مطروح اليوم بقدر جديد من الإلحاح، ومع ذلك قد نتصور أنه يمكن التكهن بكل يسر بالإجابة. وهى بالسلب لأن القوة الدولية لم تعد المذبح الذى تقدم عليه الأضاحى، دون النظر إلى الثروة القومية أو دون وضعها فى الاعتبار.

وعندما يطرح على الأمريكيين السؤال حول الزعامة التى يجب أن تضطلع بها الولايات المتحدة فإن ١٠ ٪ منهم فقط يرون أن من الأفضل أن تكون القائد العالمى، ويرى ٧ ٪ بالكاد أنهم يودون ألا تقوم بأى دور عالمى؛أما الاغلبية الساحقة التى تشكل ٨١ ٪ فهى تريد زعامة مشتركة.

وفى هذه الحالة يود ٢٩ ٪ من الامريكيين أن يكون بلدهم الأكثر فعالية، بينما يريد ٦٣ ٪ أن يكون على الأقل فعالا بنفس قدر الزعامات الأخرى(٤٩).

وفيما يتعلق بالاختيار بين التأكيدين التاليين: ١ - مسئولية الاضطلاع بالدور القيادى فى القضايا الدولية تقع على عاتق الولايات المتحدة لأنها أقوى البلدان وأغناها؛ ٢ - يتعتين على الولايات المتحدة أن تحد من تدخلها فى الشئون الدولية لأن مواردها محدودة، ولديها مشاكلها الداخلية الخاصة: اختار ٢٢ ٪ من الأمريكيين التأكيد الأول، ٧٤٪ التأكيد الثانى(٥٠).

وعلى نفس الوتيرة، يرى ٢٥ ٪ من الأمريكيين أن بلادهم يجب أن تحافظ على زعامتها للعالم بالتعاون مع بلدان أخرى، بينما يرى ٦٨ ٪ أنه يتعين على الولايات المتحدة ألا تضطلع بهذا الدور وأن تترك هذا العبء لبقية العالم لكى يتحمله هو(٥١).

ومع ذلك فإن ٦١ ٪ منهم يرون أنه من الضرورى أن تكون الولايات المتحدة أول قوة عسكرية فى العالم، فى مقابل ٣٨ ٪ يرون أنه لاأهمية لذلك إطلاقا(٥٢).

هل هناك تناقض واضح؟ لا، هناك بالأحرى منطق لايمكن الافلات منه. فالقوة ذاتها ليست مرفوضة، ولكن النتائج الأخيرة لإمكانات استخدامها هى المرفوضة. فالبلدان الغنية لم

:تعد تريد التورط بقدر كبير فى شئون العالم. ومواطنوها يودون التمتع بهدوء بامتيازاتهم، وألا تتدخل دول أخرى فى شئونهم وتثير لهم المتاعب، حرصا منهم على رفاهيتم. ولم يعد هناك وجود للرغبة فى السيطرة على الآخرين ، ولكنهم لايودون، فى المقابل، أن يكون هناك اختلاط قد يكون مزعجا. وهناك خوف أكبر من ظهور دول مناوئة يخشى من شططها إذا ما اشتد ساعدها.

لم تعد القوة تعتبر وسيلة للتوسع بل للتوقى والتحول إلى حرم.

ويشعر الأمريكيون بالقلق إزاء تزايد قوة اليابان، التى تخشى الانطلاقه الصينية العارمة. والمخاوف التى تثيرها إعادة توحيد المانيا وعواقبها لدى بعض الفرنسيين معروفة.

وقد لاحظ روبرت ريش، الأستاذ بمعهد الإدارة التابع لجامعة هارفارد قبل أن يصبح وزير العمل فى عهد بيل كلينتون، لاحظ باندهاش أن أغلب الأمريكيين يفضلون أن يكون النمو الاقتصادى فى أمريكا واليابان بنسبة ١٠ ٪ لكل منهما من عام ١٩٩٠ حتى عام ألفين، بدلا من أن تنمو أمريكا بنسبة ٣٥ ٪ واليابان بنسبة ٧٥ ٪(٥٣). فهم يفضلون نموا أقل مادام يتحقق بنفس وتيرة النمو عند منافسيهم اليابانيين.

ويعتبر ٣٣ ٪ من الأمريكيين أن مراقبة تقدم الصين كقوة دولية يشكل أولوية مطلقة، وأولوية بالنسبة لــ ٤٥ ٪، وليس أولوية بالنسبة لــ ٢٠ ٪(٥٤).

وفقا للصيغة الأولى *لدليل التخطيط الدفاعى*(*Defense planning guidance*) الخاص بالپنتاجون لسنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٩، يتعين على الولايات المتحدة أن تتصرف بحيث تضغط بما فيه الكفاية على مصالح الدول الصناعية الكبرى لتثبط تطلعها إلى تحدى الزعامة الأمريكية أو محاولة إعادة النظر فى النظام السياسى والاقتصادى القائم. وتقول هذه الوثيقة: «يجب أن نحافظ على الآليات لردع منافسين محتملين بحيث لايتطلعون حتى إلى القيام بدور كبير إقليمى أو شامل».

وقد استبعدت الصيغة النهائية هذه الفقرة، ولكن من المؤكد أن اختفاءها يعود إلى الحرص على مراعاة اللياقة الدبلوماسية فليس هناك مايدعو إلى إثارة استياء الحلفاء الأوروبيين أو الأسيويين. ولكن مما لاشك فيه أنها كانت تعكس تماما اختيارات المسئولين الأمريكيين.

سعيا وراء اللاقوة

وإذا كان الأمريكييون متعبين من جراء كونهم دولة كبرى، إلا أ ن تخوفهم من

منافسيهم المحتملين ليس أقل.

وكما يؤكد زكى لايدى عن حق فإن «القوة - بالمعنى العريض - يجرى تصورها ومعايشتها بشكل متناقص باستمرار لا كعملية جمع لمسئوليات ، ولكن بالأحرى «كعملية تحاشى» الالتزام الجماعى لدى الأفراد، وتجنب المسئوليات الاجتماعية لدى المنشآت ، وتفادى المسئوليات العالمية لدى الدول. فكل محرك اجتماعى يتحاشى تحمل مسئولياته أو مسئوليات أخرى، إذ أنه لايقيس تلك المسئوليات إلا حسب تكلفتها»(٥٥).

فالقوة، فى التعريف الكلاسيكى، تعنى «قدرة» وحدة سياسية على فرض إراداتها على الوحدات الأخرى»(٥٦). ومن الممكن عكس القضية. فالدولة تكون قوية لا لقدرتها على فرض إرادها على الدول الأخرى، ولكن إذا تمكنت من الإفلات من الالتزامات التى يراد إلقاء عبئها عليها.

ومع تجاوز النقاش حول المقاييس التى تسمح اليوم بالوصول إلى القوة وبالتالى النقاش حول الدول القادرة على تجسيد هذه القوة على خير وجه، فإن القضية الحقيقية هى معرفة ما إذا كانت القوة لاتزال مرغوبة اليوم من جانب الشعوب والحكومات .

وكما نوه إدوارد لوتاك فإن الدول الكبرى ما كانت تعتبر عبر التاريخ تفكك أوصال يوغسلافيا مشكلة مزعجة يجب التخلص منها، بل فرصة يجب اقتناصها(٥٧) . ففى الماضى، كانت ستستخدم حماية الشعوب التى تعرضت للهجوم عليها كمبرر لإضفاء الشرعية على تدخلها لكى تقيم مناطق نفوذ لها متعللة فى ذلك بدواعى الأمن واستعادة النظام والقانون.

وقد تحدث إدوارد لوتاك من باب السخرية عن «معركة كل الأمهات» على نقيض«أم المعارك» التى أراد صدام حسين أن يحول إليها حرب الخليج الثانية، فقدم تفسيرا ديموغرافيا لظاهرة تقاعس الدول الكبرى. ففى هذه الدول كانت العائلات تضم فى الماضى خمسة أو ستة أطفال وكانت العائلات التى تضم طفلين أندر من تلك التى لديها ثمانية أو تسعة أطفال.وكان معدل وفيات الأطفال مرتفعا. وعندما كان موت طفل أو عدة أطفال من جراء المرض مسألة شائعة فإن فقد ابن أو ابنين فى الحرب لم يكن له نفس المغزى اليوم بالنسبة لعائلات لديها ابنان أو ثلاثه، وتعتبر بقاءهم على قيد الحياة مسألة عادية،«ويمثل كل منهم بالنسبة لها نصيبا كبيرا من رصيد العائلة العاطفى»(٥٨) .

إن فقد الطفل يكون دائما مأساة. غير أن الموت فى معركة لم يكن ذا طابع استثنائى أو مرفوض من أساسه كما هو الحال اليوم. وقد يكون لذلك تأثير إيجابى على السياسة الخارجية

للصين الشعبية. فهى تتخذ مسلكا يتميز أكثر فأكثر بالتصميم، بل وبالعداء إزاء جيرانها. غير أنه قد يصبح من الصعب على المدى الطويل أن يدخل هذا البلد، الذى لايسمح إلا بطفل أوحد، فى نزاعات.

وقد يعتقد المرء أن أهمية بروز بلد ما على المسرح الدولى ليست واحدة تماما فى كلتا الحالتين. فالصفوة التى من المفترض أن حالها لايحتاج إلى تحسين تستجيب بقدر أكبر للإغراءات الدولية- التى ترفع من قيمتها - بالمقارنة مع أغلب مواطنيها المترددين فى مشاكل حياتهم اليومية. ولكن لما كان من الصعب أن يظل الحكم متناقضا مع توجهات الرأي العام، خاصة فى ظل الديمقراطية، ولذا فإن هذا الانفصام لن يدوم.

هناك إذن قصور فى التطلع إلى القوة. ويفسر لنا ذلك ما تعانيه على ما يبدو الدول الكبرى الغربية وعدد من الدول الأخرى من أزمة «التهاب المفاصل الاستراتيجية»(٥٩) الخطيرة.

ويقول المسئولون بالمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، فى طبعة ١٩٩٥ لتقريرهم السنوى إن القادة الدوليين، وبالأخص الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، مشغولون بقضاياهم الداخلية أكثر من اللازم مما يحول دون:«قيامهم بمبادرات قوية أو إيجابية فى مجال السياسة الخارجية. وهذا الضعف الذى تعانى منه الزعامة قد انتقلت عدواه بالطبع إلى المنظمات الدولية والتحالفات المنهمكة بقدر أكبر فى عام ١٩٩٤ فى التوصل إلى اتفاقات عامة لا إلى أهداف استراتيجية»(٦٠).

«كثيرا ماطرح السؤال:«من يتولى القيادة»؟ دون الحصول على إجابة». ولكن هل يتعلق الأمر حقا بمشكلة الزعامة؟ وهل من الممكن أن نتصور ، على العكس ،أن لزعماء متجاوبون مع مواطنيهم؟

إن الظروف التاريخية التى أتاحت تحديد وضع الدولة الكبرى- أى الإسراع باستخدام القوة كلما بدا ذلك مجزيا، والقبول بما قد يتطلب ذلك من إراقة للدماء ، طالما لم يكن ذلك غير متناسب مع الهدف المنشود،- لم تعد مستوفاه لدى الدول الكبرى على المسرح الدولى.

كانت الدول الكبرى تستخدم بالأحرى فيما مضى التخويف والتلويح لاخوض المعارك. وما كان أحد يشكك فى عزمها على اللجوء إلى القوة إذا كان التخويف غير كاف . فقدكانت مستعدة للقيام به رغم احتمالات تحمل سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

وفي تلك الأزمنة الغابرة كانت الدول الكبرى مستعدة دائما للنزال بما فى ذلك من أجل مصالح غير حيوية، سواء فى مناطق متوسطة أو قليلة الأهمية، أو من أجل ممتلكات بعيدة لايوجد تواصل جغرافى بينها وبين الوطن الأم. ففقد مئات بل والآف الجنود فى عمليات عسكرية من أجل مثل هذه الأهداف كان يعتبر عاديا إن لم يكن روتينيا.

كان الدور الذى تتولاه الدول الكبرى هو التهديد لا التعرض للتهديد[٦١].

وسيحتاج استخدام القوة العسكرية من جانب بلدان الشمال فى عمليات خارجية إلى المزيد فالمزيد من الشرعية بالنسبة للرأي العام. وبالطبع تصويت الجمعية الوطنية الذى يسمح لفرنسا بالمشاركة فى حرب الخليج الثانية لم يكن سوى إجراء شكلي. ولكن رئيس الجمهورية الذى لم يكن فى حاجة إلى بذل مجهود كبير لإقناع الساسة، تعين عليه أن يبذل قدرا أكبر من الجهود لكى يحصل على قبول الشعب الفرنسى لتلك الخطوة.

ومع أن رئيس الجمهورية يتمتع الآن بسلطات واسعة تسمح له بفرض إرادته السياسية فى غير فترات التعايش مع أحزاب أخرى داخل الحكومة – ومع أنه السيد المطلق فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية، إلا أنه يتعين عليه أن ينال موافقة الشعب الفرنسى ليدفع بالجيش الفرنسى علىّ نطاق واسع فى نزاع خارجي.

فلم تعد توجد سلطة ملكية فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة. والوضع مماثل لذلك، بل وأشد فى البلدان الغربية الأخرى حيث السلطة أقل تركيزا فى شخص أو منصب.

وعليه لم تكن البلدان الغربية أبدا بهذا القدر من القوة العسكرية . ولم يحدث أبدا أن كانت أقل قدرة على استخدامها. وحتى الحديقة الخلفية الأمريكية، التى تضم وسط القارة الأمريكية والكاريبى، يبدو أنها أصبحت منطقة لا تنوى الولايات المتحدة أن تخوض مغامرات فيها. ففى الماضى كان الخطر السوفيتى يدعو إلى التحلى باليقظة. ولم يكن هناك خيار آخر سوى التعرض لهزيمة تعنى الزوال. ويشعر العالم الغربى بأن بوسعه أن يغفو دون مجازفات . فتطلعات روسيا إقليمية صرفه تتعلق فى الواقع بأراضى الاتحادالسوفييتى السابق[٦٢]. والصين،وربما الهند أيضا هما الوحيدتان اللتان لهما مطامع بخصوص الأراضى الواقعة على حدودهما، إذ تعتبران أنها من ممتلكاتها. غير أن شدة مطالبهما تلين حسب مدى تقدمهما الاقتصادى. ففى الماضى كان تقدم بلد ما الاقتصادى يقترن بشهية اسراتيجية متزايدة. والعكس هو الصحيح الآن إذ أننا نشهد-تحول العالم إلى نوع من البلدان السويسرية الطابع. ويبدو أن الدول ترى أن أزدهارها يتناسب عسكريا مع طموحاتها الاستراتيجية . وقد بلغ التعطش إلى الازدهارحدا يتسبب فى إلحاق الضعف الشديد بشهيتها الاستراتيجية.

هوامش الفصل الرابع

(١) «حيرة فرنسا الدبلوماسية في بوروندي»، *صحيفة الموند*، العدد الصادر في ٣٠ مارس ١٩٩٥.

(٢) «جبل الشرنقة»، مجلة لنوفيل اوبسرفاتور، العدد الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨.

(٣) لم تقتصر الكارتييرية مع ذلك على الاستعمار بل امتدت منذ ١٩٦٤ لتشمل سياسة التعاون التي انتهجها ديجول. وقد شنت حملة صحفية جديدة على أساس كتاب أ. بونوفو المعنون *المليارات المبددة* الذي قدر فيه مساعدات التنمية بـ ٣٠٪ من الدخل القومي. وكان تقرير جانتيه - نورا الصادر في عام ١٩٦٣ بغية توضيح الأمور في هذا النقاش، قد قدر إجمالي المعونة في عام ١٩٦١ بـ ٢,١٦٪ من الدخل القومي.

(٤) Naissance et Déclin des grandes puissances, Paris, Payot 1988, p. 571.

(٥) لقد أُخذ على بول كيندي قصر نظره كمثقف لإبرازه مخاطر الانحدار الأمريكي بينما كانت إصابة الاتحاد السوفييتي أشد. وهذا النقد غير منصف، إذ أنه ألقى الضوء بقوة على مصاعب الاتحاد السوفييتي وتناقضاته. غير أن الصفحات الخاصة بالولايات المتحدة هي التي أثارت ببساطة مناقشات أوسع نطاقا في هذا البلد، وهو أمر لا غرابة فيه.

(٦) Ce que nous voulons faire de i' Union soviétique, entretien avec Lily Marcou, Paris, Le Seuil, 1991, p. 109.

(٧) نقلا عن اندريه جلوكسمان، نفس المرجع الوارد بالهامش رقم رقم ٣٦ بالفصل الأول (ص ٢٢٩ من المرجع).

(٨) قنوط أمهات الجنود الروس الذين أرسلوا إلى تشيتشينيا»، صحيفة *الموند*، العدد الصادر في ٢٧ يناير ١٩٩٥

(٩) امريكا أولا. فلنترك العالم يسير بدون العم سام» *صحيفة انترناشيول هرالد تريبيون*، ١٠ سبتمبر ١٩٩١.

(١٠) صحيفة الموند، العدد الصادر في ٣١ نوفمبر ١٩٩٢.

(١١) Henry Kissinger et Cyrus Vance, "Bipartisan objectives for American Foreign Policy", Foreign Affairs, été 1988.

(١٢) "Uncle Sam huners down", Time Magazine, 17 avril 1995

(١٣) Roper Center for public opinion Research, novembre 1993.

(١٤) إشتدّ أوار الحرب الأهلية في الصومال منذ سقوط حكم سياد برى في يناير ١٩٩١ و أرادت الأمم المتحدة أن تعالج الوضع انطلاقا من عام ١٩٩٢ دون أن تتوصل إلى فض النزاع والقضاء على المجاعة. ولما كان الرئيس بوش يريد ترك البيت الأبيض وهو يحقق نجاحا دوليا جديدا فقد قرر عملية «استعادة الأمل» في ٨ ديسمبر ١٩٩٢، فتشكلت قوة دولية من ٣٨ ألف فرد، من بينهم ٢٨ ألفا من الامريكيين لتوصيل المعونة الغذائية، بينما كانت المجاعة قد أودت بحياة ٣٥٠ ألف ضحية من بين مليون إلى ثلاثة ملايين صومالي

(١٥) Andrew Kohut et Robert Toth, "Arms and the people", Foreign Affairs, novem-bre- décembre 1994, p. 52.

(١٦) Bob Dole, "Shaping America's future", Foreign policy, printemps 1995, p. 41.

(١٧) Charles Maynes, "Relearning intervention", ibid., p. 98.

(١٨) فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ أطاح انقلاب عسكرى بالرئيس ارستيد، الذى كان قد انتخب بفضل أول انتخابات ديمقراطية فى هذا البلد. وفرض الجنرال سيدراس نظاما دكتاتوريا رغم الإدانات الدولية والحصار الذى فرضته الأمم المتحدة. للحصول على عرض لهذه الأحداث، أنظر ماكتبه زلبير ليجو وايزابل ديمارتية "Soutien á la democratie en Haiti" Reletions in ternationales et strategiques n. 17, printemps 1995.

(١٩) نفس المرجع. الوارد فى الهامش رقم ١٥ من هذا الفصل (ص ٦٠ من المرجع).

(٢٠) Stanley Hoffmann, "A la recherche d' une politique étrangére", Politique étran-gére, hiver 1994 - 1995, p. 957.

(٢١) نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ١٥ من هذا الفصل (ص. ٤٧ من المرجع)

(٢٢) Elliot Abrams, Security and Sacrifice: Isolation Intervention and American For-eign Policy, Indianapolis, Hudson Instiute, 1995.

(٢٣) Warren Christopher, "America 's Leadership, America 's opportunity", Foreign Policy, Printemps 1995, p. 8.

(٢٤) "Clinton holds firm on Bosnia policy", International Herald Tribune, 2 juin 1995.

(٢٥) نقلا عن Cité in jeremy Rosner, "The new tug of War", Garnegie Endowment, Washington, 1995, p. 13.

(٢٦) Stanley Hoffmann, "A la recherche d' une politique étrangére", dossier "L' Amérique de Clinton", Politique étrangére, n˙ 4/94, p. 951.

(٢٧) Michael Mandelbaum, "The reluctance to intervene", Foreign Policy, n˙ 95 été 1995.

(٢٨) Bob Dole, Foreign Policy, 1995, p. 41. ، ومن المفارقات أن السناتور دول يرى أن هذه العمليات تزيد من العزلة.

(٢٩) Paul Kennedy (dir.), Grand Strategies in War and peace, Yale University Press, 1991, p. 96.

(٣٠) نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ١٥ بهذا الفصل (ص.٥٦).

(٣١) Rielly, Foreign Policy, printemps 1995.

(٣٢) نقلا عن Artur Schlesinger, "Back to the womb", Foreign Affairs, juillet - août 1995, p.2.

(٣٣) Cité par Arthur Schlesinger, "Back to the womb", Foreign Affairs, juillet- août 1995, p.2

(٣٤) Cf. Année stratégique, 1993, p. 98 - 100, et 1994, p. 82 - 83.

(٣٥) "Droping the peacekeeping torch", Globe and Mail, Toronto, 7 octobre 1995.

(٣٦) Cité par William Thorselle, " The alliance and public opinion in members countries: can disinterest be overcome?", Communication à la 41e assemblée de l' Alliance atlantique, Toronto, octobre 1995.

(٣٧) "Time to wake up", The Economist, 9 mars 1991.

(٣٨) «اليابان سترشح نفسها كعضو دائم فى مجلس الأمن». صحيفة لوموند، ١٩٩٤/٩/١٥.

(٣٩) "Japon: les prudences de la puissance", Le Monde des débats, juillet-août 1994.

(٤٠) "Today 's Germans: peaceable, fearful and green", Financial Times, 4 janvier 1991.

(٤١) " Germany to send troops to Bosnia", Washington Post, 1er juillet 1995.

(٤٢) Eurobaromètre, n° 40, décembre 1993.

(٤٣) المرجع السابق، العدد رقم ٣٩ يونيو ١٩٩٣. ومفردات ها البيان موزعة كما يلى

المؤيدون لتدخل عسكرى فى يوغسلافيا السابقة

إيطاليا	٦٤٪	بلجيكا	٥٨٪
هولندا	٦٢٪	البرتغال	٥٦٪
اسبانيا	٦٠٪	لكسمبورج	٥٢٪
المملكة المتحدة	٦٠٪	المانيا	٤٤٪
فرنسا	٥٩٪	الدانمارك	٣٩٪
ايرلندا	٥٩٪	اليونان	٣٢٪

(٤٤) "The defence of Europe", The Economist, 25 février 1995.

(٤٥) أرقام مأخوذ عن دراسة لمعهد العلاقات الدولية والاستراتيجية أجريت لحساب الوحدة الأوروبية.

(٤٦) Jean Doise et Maurice Vaïsse, Politique étrangère de France, Diplomatie et outil militaire (1871 - 1991) Paris, Le Seuil coll. "Points", 1992, p. 363 - 414.

(٤٧) تم إجراء هذا الاستطلاع من جانب القناة الأولى فى فرنسا لبرنامج سبعة (٢٦ – ٢٧ نوفمبر ١٩٩٣

(٤٨) Robert Jervis, "Intenational primacy.Is the game worth the candle?", International Security, printemps 1993 p. 52.

(٤٩) Princeton Survey Research Associate, september 1993. هذا الاستطلاع للرأى، شأنه شأن الاستطلاعات الأخرى المتعلقة بالولايات المتحدة أمكن الاطلاع عليها بفضل مكتب الاستعلامات الخاص بالولايات المتحدة، الذى أقدم له شكرى.

(٥٠) استطلاع ABC، اكتوبر ١٩٩٣.

(٥١) استطلاع Market Strategies and Greenberg Researh, mars 1993.

(٥٢) معهد جالوب، مارس ١٩٩٣.

(٥٣) نقلا عن Dominque Nora, L' Étreinte du samouraï Paris Calmann- Lévy, 1991, p.19.

(٥٤) استطلاع أجراه Princeton Survey Research Assoiatate, septembre 1993.

(٥٥) نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ٢١ بالفصل الأول (ص ٣٣ من المرجع).

(٥٦) Raymond Aron, Paix et Guerre entre les nations, Paris Calmann - Lévy, 1962, p.16.

(٥٧) Edward Luttwak "Where are the great powers? At home, with kids", Foreign Affairs, juillet -a oût 1944 vol. 37 n° 4, p.24.

(٥٨) المرجع السابق، ص. ٢٥.

(٥٩) Strategic Survey 1993 - 1994, Brassey's, p.15.

(٦٠) Strategic Survey 1994-1995 Oxford University Pressp.5

(٦١) نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ٥٧ من ها الفصل (ص. ٢٣ – ٢٨ من المرجع).

(٦٢) Alexei Arbatov 'Russia 's foreign policy alternatives", International Security, Fall, 1993.

خاتمة

القول بأن العالم يشهد اليوم أزمة قيادة ليس سوى تحصيل حاصل. فبعد سقوط سور برلين،شاع التغنى بحلول عالم احادى القطبية ونظام عالمى جديد. وكان هذا يعنى نفس الشئ فى ذهن المسئولين الأمريكيين،لأن أي نظام عالمى لايمكن قبوله إلا إذا كان تحت قيادة الولايات التحدة. والواقع أن هذين الاصطلاحين يعبران حسب تعريف كل منهما، عن نظامين مختلفين تماما (ليس بالمعنى المفهوم لدى البيت الأبيض) . والحق يقال إن أيا من النظامين لا يسرى فى الوقت الراهن. فقد ظهر لنا أنه لاتوجد قيادة بديلة. فأوروبا أو اليابان أو الصين ليست أى منها الآن القطب المقابل للقيادة الأمريكية الذى يتمتع بالمصداقية.

كما أن مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية، بدءا بهيئة الأمم المتحدة حتى اجتماعات السبعة الكبار، ومرورا بصندوق النقد الدولى ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى أو منظمة الوحدة الإفريقية، ليس بمقدورها تلبية احتياجات الأمن والتنمية التى يطالب بها العالم.

ولاغرابة إطلاقا فى ذلك. فأى منظمة دولية تكون بالطبع أكثر من مجرد حاصل جمع أعضائها. ومع أن تأسيس هذه المنظمة وتنشيطها يتوقف على الدول، إلا أنها تكتسب حياة خاصة وقدرا نسبيا من الاسقلال الذاتى فى تحركها. غير أن إلقاء اللوم على الأمم المتحدة لعجزها عن إعادة السلام فى ربوع يوغسلافيا أو توفير أمن مشترك حقيقى ليس سوى ادعاء كاذب. فأي منظمة دولية، مهما كانت عالمية، تظل مع ذلك انعكاسا لإرادة الدول، وفى هذه الحالة بالذات، إرادة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أساسا.

وبمجرد غياب إرادة هؤلاء الأعضاء الخمسة، لن تبدو فى الأفق أي معجزة تجعل الأمم المتحدة قادرة على إثبات تصميمها. فهى لا تستطيع أن تقدم على أي تحرك دون الموافقة الإيجابية من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن.

وبدون الضوء الأخضر الصادر من واشنطن لن يكون هناك أى أمل فى أن تتحرك منظمة حلف شمال الأطلس. وتكمن ميزة المنظمات الدولية فى أضفائها الشرعية على تدخلات عسكرية ما كان يمكن أن تكون مؤمنة بهذا القدر لو كانت من صنع دولة واحدة.

غير أن قدرتها على إضفاء الشرعية لا تنفى عجزها عن استخدام كيمياء قادرة على تحويل رصاص إرادة العجز عند الدول إلى ذهب إرادة تحرك المجتمع الدولى. وعلى العكس، فإن ضرورة التوصل إلى حلول وسط بين المواقف المتناقضة يمكن أن تحد من جرعة الإرادة الأصلية الضعيفة منذ بدايتها.

وفى ظل عدم توفر قيادة أو أجهزة تتخذ قرارات جماعية ينحدر العالم بالأحرى إذن نحو الفوضى. ولا يتعلق الأمر هنا بعالم منظم ذاتيا عن طريق القبول بمعايير مقررة ومقبولة من الجميع، فى ظل غياب سلطة عليا، ولكن بعالم لا تتوفر فيه قواعد ومعايير، وبالتالى لا يخضع لنظام. وليس ذلك الوضع ثمرة مطلب بل أمر واقع فرضة التفكك. إنه عود إلى العصور الوسطى، ولكنها عصور وسطى لايحكمها امبراطور أو بابا[1]، حسب تعبير بيير هانسر، أى عالم مجزأ، بلا سلطة روحية يحترمها الكل وقادرة على الإلهام بشن حروب صليبية أو وقف إطلا ق النار، ولا بسلطة زمنية قادرة على فرض التحكيم فى النزاعات التى لا تحصى ولاتعد فى عالم متنافر، وعلى اللجوء إلى القوة أو التهديد عند الضرورة.

ومن اللافت للأنظار حقا ذلك التوازى بين مسلك الدول والأفرد. فالاتجاه العام عند كلا الطرفين يتمثل فى الاحتياجات العاجلة على حساب المصالح الطويلة المدى، وفى نمو الأنانية والتنازل عن القيم إذا بدت متناقضة مع المصالح، وفى صعوبة اتخاذ قرارات شجاعة.

ولا يريد الأغنياء فقط ألا يدفعوا للفقراء سواء على الصعيد الداخلى أو الدولى بل يريدون فضلا عن ذلك أن يتخلصوا منهم من أجل المزيد من الأمن.

وكيف يمكن أن نتصور اليوم أن تكون الدول مستعدة للإقدام على مجازفات، بينما حوّل الأفراد رفض تحملها إلى فلسفة؟ فمن ذا الذى على استعداد اليوم فى فرنسا للجوء إلى الاحراش أو المشاركة فى المقاومة (حتى وإن كان يتعين أن نقر بأن.هذه الظاهرة كانت تشمل أقلية فى الأربعينيات؟)، بينما التزلف والخوف من ابداء رأي غير دارج، والحرص على إرضاء الكل،قد اجتاح الحياة اليومية فى التعاملات والسياسة والإدارة؟ ففى هذا الزمن الذى لم يعد فيه أحد يخاطر بحياته من أجل أفكاره، وفى أقصى الحالات بسبب عارض فى طريق المهنة، فإن القليلين هم المستعدون للإفصاح عن قناعاتهم. والافتقار إلى التضامن غدا

عاما، والأعمال الإنسانية على الصعيد الدولى تؤدى الدور الذى يضطلع به الإحسان على الصعيد الداخلى إزاء العدل الاجتماعى فهو طريقة لإراحة الضمير دون تغيير بنية النظام.

والاعتقاد بأن التقدم التقنى سيحل، بحكم جدارته، التحديات التى يواجهها المجتمع الدولى، ليس سوى وهم، والتصور الساذج بأنه لا توجد مشكلة سياسية لايمكن حلها عن طريق ماتحققه التكنولوجيات من تقدم لايقل خطأ من الاعتقاد بأن العلم يسوق العالم إلى الكارثة. فالتقدم فى حد ذاته، لايمكن إلا أن يكون تأثيره محايدا، والقرار السياسى هو الذى يضفى عليه مغزى إيجابيا أو سلبيا.

ومن المفهوم بالطبع فيما يتعلق بالإعلام أن تطور وسائل الاتصال الحديثة لايعنى فى حد ذاته توصل كل فرد إلى معلومات موضوعية ووافية. ولكنه لا يتضمن فى حد ذاته التلاعب بالرأي العام وتشويه معلوماته. والتقدم التكنولوجى هو أيضا لايحمل فى طياته علما أشبه بما راح اورويل «يبشر» به أو المقرطة الشاملة ومشاركة كل المواطنين فى نظم اتخاذ القرارات. كما أن نظم التسلح للغاية لايمكن أن تحقق فى حد ذاتها السلام الدائم أو الدمار الفورى. والتقدم التقنى يمكن أن يؤدى إلى كوارث بيئية أو إلى حماية الطبيعية.

فكل شئ يتوقف على الإرادة السياسية المواكبة لتلك الظاهرة. والمشكلة تنحصر فى معرفة من هو صاحب تلك الإرادة، والأخطر من ذلك هو أن نعرف ما إذا كانت توجد إرادةحقيقية على الصعيد الدولى.

فنتيجة لغياب إرادة قلب مجرى الأشياء، زاد التقدم التقنى من تفاقم ضروب اللامساوة، سواء بين الأمم أو داخل حدودها. فليس هنك إفقار نسبى للبرولتياريا كما كان ماركس قد تبأ به، بل استبعاد مطلق لفئا أكثر فأكثر من الأهالى، بما فى ذلك داخل المجمعات الغنية.

وعلى الرغم من كل خطب السبعينيات الرنانة حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية. لقد انقضى الزمن الذى كان يمكن الاعتقاد فيه بأن تسمية بلدان الجنوب بأنها «فى طريق التطور» وليست «متخلفة» ستؤدى تدريجيا إلى سد الهوة التى تفصلها عن البلدان الغنية.

كان پول بيروخ قد أدان منذ زمن بعيد تزايد ضروب اللامساواة، إذ كتب يقول: «بينما كان الفارق فى الاقتصاديات التقليدية بين مستوى معيشة المجتمع الأقل تطورا أو الأشد فقرا، ومستوى المجتمع الأكثر ثراء لايتجاوز نسبة ١ إلى ٤ ، ارتفع هذا الفارق فبلغ ١ إلى ٢٠ فى عام ١٩٠٠ و١ إلى ٧٠ فى عام ١٩٧٠»[٢].

وهكذا قام «التقدم» الاقتصادى والتكنولوجى بدور المولد لعدم المساواة. فالهوة اتسعت بدلا من أن تردم.

ووفقا لبرتران بادى ومارى – كلود سموتس: «فى عام ١٩٩٠ لم يحصل ٧٧٪ من سكان العالم إلا على ١٥٪ من دخل العالم، وكان متوسط دخل الفرد فى بلدن الشمال يفوق مقابله فى بلدان الجنوب بمقدار ثمانية عشر أمثال الأخير (١٢٥١٠ دولار من ناحية ، و٧١٠ دولار من ناحية أخرى)، ولاتزال الهوة تتسع، بسبب معدل النمو السكانى بقدر أكبرفى البلدان النامية (٢٪) بالمقارنة مع البلدان الصناعية(٠,٥٪)». وعلى العكس فإن البلدان الصناعية التى تضم ٢٣٪ من سكان العالم تتحكم فى ٨٥٪ من إجمالى دخله. ولا تحصل إفريقيا إلا على ١٪ من إجمالى الدخل العالمى.

ويلفت المؤلفان الأنظار إلى أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشتد فى البلدان التى تحقق انطلاقه اقتصادية. «ففى البرزيل مثلا لايحصل السكان الأشد فقرا الذين يشكلون ٤٠٪ من السكان إلا على ٨٪ من الدخل القومى.. وخمس السكان الأكثر ثراء يحصلون على ستة وعشرين مثيلا لما يحصل عليه خمس السكان الأشد فقرا. وفى أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوراق بين المدن والأرياف منحى متزايد القسوة. فالعمر الافترضى فى المدن المكسيكية ٧٣ سنة، ولكنه ٥٩ سنة فقط فى الريف المكسيكى. ويحصل ٦٣٪ من سكان المدن فى بالارجنتين على الماء الصالح للشرب فى مقابل ١٧٪ فقط من سكان الريف، علما بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلى ١٤ فى ماليزيا، و ٤٢ إلى ٧فى الكونغو»(٤).

وتقرر هيئة الأمم المتحدة أن «تباطؤ تراجع الفقر الذى شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته فى أواخر السبعينيات ، وأصبح كما مهملا منذ عام ١٩٨٥ ، إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم: من مليار إلى مليار و ٢٠٠ مليون من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ (وذلك وفقا لتقرير البنك الدولى عام ١٩٩٢ الذى يحدد مستوى الفقر المطلق بـــ ٣٧٠ دولار للفرد فى العام الواحد). وعليه فإن الرصيد الاجتماعى فى هذا العقد سلبى. ويبدو تزايد اللامساواة متناقضا مع الحصيلة الاقتصادية الايجابية عموما (معدل نحو ٣,٢٪ بالنسبة للعالم فى مجموعة، و ٣٪ بالنسبة للبلدان الصناعية، و ٤,٣٪ بالنسبة للبلدان النامية) وعليه فإن تزايد الفقر على طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساوى لثمار النمو».

وهذه اللامساواة ليست محرجة فقط من وجهة الظر الأخلاقية. فهنا أيضا تلتقى معا فى المدى البعيد المصلحة الحقيقيةمع المقتضيات الأخلاقية.

وعدم المساواة ليس ظاهرة جديدة. غير أن ما طرأ على الأوضاع العامة اليوم هو عدم تباعد القارات عن بعضها بمسافات هائلة، حيث كان من الممكن تجاهل ما يجرى فى الأطراف، وبالأخص فى النصف الآخر من الكرة الأرضية.

لقد أصبح كوكتيل العولمة- اللامساواة قابلا للانفجار. كان ازنافور يغنى «خذونى معكم» ، متصورا أن قسوة البؤس أقل وطأة تحت أشعة الشمس. وهذا البوح لايشاركه فيه على مايبدو أولئك الذين يتمتعون بأشعة الشمس ويعانون فى الوقت نفسه من البؤس . وبوسع هؤلاء ألايقولوا هم أيضا «خذونى معكم» بل «نحن قادمون» لقد غدت اللامساواة مستساغة أقل فأقل لأنه لم يعد من الممكن إخفاؤها. ففي عام ١٩٦٠ ، كانت البلدان المتقدمة أغنى من الفقيرة ثلاثين مثلا. وقد اتسعت الهوية فى ١٩٩٠ حتى أنها غدت أغنى من البلدان الفقيرة مئة وخمسين مرة. وتفاقم اللامساواة فى الأوضاع مصحوب الآن بانتشار الإعلام على أوسع نطاق. فالفقراء أفقر الآن وهم يعلمون ذلك، ولديهم أيضا فكرة أدق حول أوضاعنا. ويكون إثبات الحالات أقوى عندما يكون وجودها معلوما بقدر أكبر.

وفى رأى زبجنيو برزينسكى أننا «قد نشهد فى حلبه التاريخ صداما بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع»(٥)..

و تشتد جاذبية واحات الثراء لتزيد الإدراك بوجودها. وعلى أي حال تتواجد هذه الجاذبية أيضا فى مجتمعات الشمال. والكادر القيادى الباريس ينعم بنفس أناقة وذوق وأسلوب معيشة ومستوى ثقافة أقرانه فى سنغافورة أو ريو دى چاينرو. وكل هذا العالم الجميل ينتقل بكل سهولة إلى الطرف الآخر من الكرة الأرضية فى طائرات مريحة، لينزل فى فنادق خمسة نجوم، ولكن قدميه لاتطآ ضواحى مدينته. وهذا التمايز الاجتماعى المزدوج يشكل فى المدى البعيد أخطر منبع للنزاعات والانفجارات فى العالم.

وقد يميل العالم المتقدم إلى الاسترخاء فى دعه نظرا لأنه لايشعر فى المدى المتوسط بأى خطر يتهدد أمنه. والبلدان الغربية التى تخلت عن نعيم السيطرة الخادع ستجد أن دائرة الفضيلة ستكون فى صالحها. فالتقدم الاقتصادى يكون مصحوبا بالمزيد من الأمن بمجرد التحلى بحكمة عدم الإقدام على مغامرات خارجية.

وسيتأكد هذا الاتجاه خلال السنوات الخمس عشرة القادمة،وهو لن يكتب له الدوام مهما كانت قوته ، شأنه شأن أى اتجاهات أخرى، بيد أنه سيؤثر بشكل مكثف على المشهد الاستراتيجى خلال السنوات القادمة. وليس المقصود هنا أن نبدى اغتباطنا أو أسفنا لذلك،

كما قد يميل إلى ذلك بالأحرى كاتب هذه السطور ، ولكن مجرد وضعه فى الاعتبار.

لم تعد الدول الكبرى تشعر بتهديدات تمارس ضدها. وقد أنهكها سباق القوة فباتت تسعى إلى الرفاهية لأن العالم يتفتت تحت تأثير الإحساس بالحاجة الملحة إلى الازدهار والاستهلاك،ممايستبعد أى رؤية سياسيةواستراتيجية طويلة المدى.فغياب الإحساس بالمخاطر – الذى كانت ميزته تكمن على الأقل فى كونه عاملا يدعو إلى الاتحاد – يزيد من سرعة هذه الحركة الطاردة المركزية: الانقسام المحموم الذى يغذى بدوره عجز الدول الكبرى.



هوامش الخاتمة

(١) Pierre Hassner, "Beyong nationalism and internatioalism", *Survival'* été 1993, p. 53.

(٢) Paul Bairoch *Le Tiers Monde dans limpasse,* Paris Gallimard, oll. "Idées", 1971, P. 246. ووفقا لهذا المؤلف فإن «الفارق بين متوسط دخل الفرد فى العالم الثالث والعالم المتقدم ارتفع فى عام ١٩٧٠ من ١ إلى ١٤ فى مقابل ١ إلى ٩ فى عام ١٩٥٠

(٣) Bertrand Badie et Marie - Claude Smouts, Le Retournement du monde, Paris, FNSP - Dalloz, 1992 p. 205.

(٤) المرجع السابق، ص٢٠٩.

(٥) نفس المرجع الوارد فى الهامش رقم ١٠ بالفصل الأول (ص. ٨١ من المرجع).

❖

المحتويات

رقم الايداع : ٩٧/٤٥٥٦	
الترقيم الدولي (I.S.B.N) 977-5222-19-2	

هذا الكتاب

يبدو أن «التناقض» بات أنسب صفة يمكن أن ننعت بها الحياة الدولية اليوم . لقد زالت أكبر المخاطر وعلى رأسها قيام حرب عالمية ثالثة، ولكن الحروب تتكاثر. وحقق نزع السلاح النووى بعض التقدم ولكن مخاطرانتشاره تزايدت أكثر من أى وقت مضي. وترسخت العولمة، بينما تفتت دول فى الوقت نفسه وفى نهاية المطاف يبدو أن العالم بات غير مفهوم للمواطن العادى، رغم أن وسائل الإعلام تلقى الضوء عليه بإهتمام غير معهود من قبل.

أما الدول الكبرى فترى أن الحرب لن تدركها. وسواء كانت تلك القناعة واهمة أو مستندة إلي أساس، إلا أنها تشجع على قدر من صرف التعبئة العامة. فكأن العالم الذى أصابته حمي الازدهار والاستهلاك وشملت فئات أعرض فيه، راح يتراخى أمام عدم إحساسه بوجود تهديد يعجز عن تحديد كنهه. ويؤدى ذلك التفتت إلي وضع غريب يسميه مؤلف الكتاب «إرادة العجز.

فهل أصبحت الفوضى الدولية القائمة، فى ظل افتقاد الرؤية السياسية الطويلة المدي، أقرب إلي الانتشار على أوسع نطاق بالمقارنة مع احتمالات قيام عالم ينعم بالسلام؟ والواقع أننا هنا بصدد قضية ملحة للغاية وعلى أقصى قدر من الأهمية.

ومؤلف الكتاب باسكال بونيفاس يرأس معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية. وهو يشرف على الدراسات الاستراتيجية العليا بجامعة شمال باريس ويتولى التدريس بمعهد الدراسات السياسية فى باريس. وقد كتب وأشرف على العديد من المؤلفات المتعلقة بقضايا دولية، والتى بلغ عددها حوالي عشرين مؤلفا.



دار العالم الثالث

٣٢ شارع صبرى ابو علم، القاهرة

تليفون وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠